لقاءُ العشر الأواخر
بالمسجدِ الحرامِ
(١٩٤)

رسائلُ مُفيدةٌ

في بيانِ موضوعِ علمِ التفسيرِ وتعريفِهِ واستمدادِهِ وغايتِهِ

للعلامة
شمس الدين أبي عبد الله محمد بن خليفة المرحومي الشوبري
من علماء الأزهر في القرن الحادي عشر
(المتوفى سنة ١٠٨٢هـ)
رحمه الله تعالى

اعتنى به وعلق عليه
د. محمد بن يوسف الجوراني العسقلاني

قرّظه فضيلة الشيخ العلامة
شعيب الأرنؤوط

أسهم بطبعه بعض أهل الخير من الحرمين الشريفين ومحبيهم

دار البشائر الإسلامية

الطبعة الأولى
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٠٠٩٦١١/٧٠٢٨٥٧ فاكس: ٠٠٩٦١١/٧٠٤٩٦٣
email: info@dar-albashaer.com
website: www. dar-albashaer.com

تقديم فضيلة الشيخ العلَّامة

شُعَيب الأرنؤوط

حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصَّلاة والسَّلام على رسول الله، **وبعدُ:**

فهذه رسالة تناولت مبادئ علم التفسير، من تأليف العلَّامة الشَّمس الشَّوْبَري، بيَّن فيها مُقدِّماتٍ علميَّة تخصُّ عِلْم التفسير، ممَّا لخَّصه مِن كتب أهل الفنِّ، وممَّا أضاف إليها بعض الفوائد العلمية، وقد استَدْرك في بعض المواضع على مَن نقل عنهم في ذلك، وهكذا العلم، كلٌّ يُفيد ويستفيد، ويُدْرك ويستدرك، فكان مِن الأهمِّيَّة بمكان أنْ يقفَ عليها طالب العلم بعامَّة، وأهل التفسير خاصَّة.

وقد اعتنى بهذه الرسالة صاحبي الوفيُّ الأثير، الشَّيخ الدكتور **محمَّد بن يوسف الجوراني العسقلاني**، فاعتنى بها عنايةً فائقة.

ولمستُ مما دوَّن وعلَّق وحقَّق نَفَسه العلميَّ المتميِّز، واستدراكاته الصائبة على المؤلِّف رحمه الله، حتى جاءت بهذا الشكل الذي يَروق ويُعْجِب كافة القُرَّاء، على تفاوت الفروق بينهم، ممَّا هم بأمسِّ الحاجة إلى معرفة ذلك.

فأسأل الله العلي القدير أنْ يُحقِّق في هذا الكتاب الفائدة المرجوَّة، وأن يكون خير عون لطلبة العلم عامَّة، وأهل التفسير خاصة، وأن ينفع بها مؤلِّفها، ومحقِّقها، وقارئها خيرًا وفضلًا.

وصلَّى الله وسلَّم على نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

شُعَيب الأرنؤوط

عيد الأضحى المبارك

١٣/ ذي الحجة ١٤٣٣هـ

٢٩/ ١٠/ ٢٠١٢م

المقدّمة

نحو فهم صحيح للمصطلحات القرآنيَّة والشرعيَّة

إنَّ الحمدَ للهِ، نحمدُه ونستعينُه ونَستغفرُه، ونعوذُ باللهِ مِن شُرورِ أنفُسِنا وسيِّئاتِ أعمالنا، مَن يَهدِه اللهُ فلا مُضلَّ له، ومن يُضلِل فلا هادي له، وأشهد أن لّا إلهَ إلَّا اللهُ وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسولُه.

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أمّا بعدُ:

فإنَّ أصدقَ الحديث كتابُ اللهِ تعالى، وخيرَ الهدي هدي محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأمور مُحدَثاتها، وكلَّ مُحدثةٍ بدعة، وكلَّ بدعةٍ ضَلالة، وكلَّ ضلالةٍ في النار.

«فإنَّ أَوْلى ما يَتنافس به المُتنافسون، وأحرى ما يَتسابق في حَلْبةِ سِباقه المتسابقون؛ ما كان بسعادةِ العبد في مَعاشه ومَعاده كَفِيلًا، وعلى طريق هذه السعادةِ دليلًا، وذلك **العِلْمُ النَّافع والعمل الصالح** اللَّذان لا سعادةَ للعبد إلَّا بهما، ولا نجاةَ له إلَّا بالتَّعلُّقِ بسببهما، فمَن رُزِقْهما فقد فاز وغَنِمْ، ومَن حُرِمْهما فالخيرَ كله حُرِم»[1].

وكيف لا تَتِمُّ السعادةُ بالعلم وهو «أفضلُ القُرَب، وأجلُّ الطاعات، وأهمُّ أنواع الخير، وآكدُ العبادات، وأوْلَى ما أُنفِقت فيه نفائس الأوقات، وشَمَّر في إدراكه والتمكُّن فيه أصحاب الأنفس الزَّكِيَّات، وبادر إلى الاهتمام به المسارعون إلى الخيرات، وسابق إلى التَّحلِّي به مُستبقو المَكْرُمات، وقد تظاهرت على ما ذكرته جُمَلٌ من الآيات الكريمات، والأحاديث الصَّحيحة المشهورات، وأقاويل السَّلف رضي الله عنهم النَّيِّرات»[2].

فمن رام السعادة، فلْيَعكِفْ على مُدارسةِ كتاب الله تعالى، ومُداومةِ البحث فيه، والغَوْصِ بحثًا عن لآلئهِ، والكشفِ عن عُلومِهِ وحقائقِهِ، وإظهارِ إعجازه، وتجليةِ محاسنه، والدِّفاعِ عن ساحته، ونفي الشُّكوك والرِّيَب فيه.

واعلم ـ بصَّرني الله وإياك الهُدى ـ أنَّ القرآنَ الكريم بحرٌ لا يُدْرك غَوْره، ولا تَنْقضي عجائبه؛ فما أحقّ الأعمار إلَّا أنَّ تفنى فيه، والأزمان أن تنشغلَ به.

---

(١) «إعلام الموقعين» لابن قيم الجوزية (٢/ ٧).

(٢) «شرح مسلم» للإمام النووي (١/ ٣).

يقول الرَّاغب الأَصْفَهاني رَحِمَهُ اللهُ: «القرآنُ وإنْ كان لا يخلُو النَّاظر فيه مِن نُور ما يَرِيه، ونَفْع ما يُولِيه فإنَّه:

كـالـبَدْرِ مِـن حيـثُ الْـتفـتَّ رأيتَـه ... يَـهـدِي إلـى عَـيْـنَـيْـك نُـورًا ثـاقـبـا

كالشَّمسِ في كَبدِ السماءِ وضَوؤُها ... يَـغـشـى الـبـلادَ مَـشـارقًـا ومَـغـاربـا

لكِنَّ محاسنَ أنوارِه لا يَثْقفها إلَّا البصائرُ الجليَّة، وأطايبَ ثَمره لا يَقطفها إلَّا الأيدي الزكيَّة، ومَنافعَ شفائه لا ينالها إلَّا النُّفوسُ النَّقيَّة، كما صرَّح تعالى به فقال في وَصْف مُتناوليه: ﴿إِنَّهُۥ لَقُرۡءَانٞ كَرِيمٞ ٧٧ فِي كِتَٰبٖ مَّكۡنُونٖ ٧٨ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ﴾ [الواقعة: ٧٧ ـ ٧٩].

وقال في وَصْف سَامِعيه: ﴿قُلۡ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ هُدٗى وَشِفَآءٞۚ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ فِيٓ ءَاذَانِهِمۡ وَقۡرٞ وَهُوَ عَلَيۡهِمۡ عَمًىۚ﴾ [فصلت: ٤٤]»(١).

إنَّ كتاب ربِّنا جلَّ وعلا، له مفاتيح وقواعد وضوابط، يحسُن من رام الفَهْم أن يُلِمَّ بها، حتى تكون عاصمةً له عن الَخطَل، وصارفةً عنه الزَّلل، ومِن هذه المفاتيح: المُقدِّمات المُمَهِّدات؛ فيعرف مبادئ هذا العلم؛ مِن تعريفه، وموضوعِه، وغايتِه، واستمدادِه، وثمرتِه؛ لأنَّ هذه المُقدِّمات العِلْميَّة ـ مبادئ كلِّ عِلْم(٢)ـ مفاتيحٌ للدُّخول

---

(١) «المفردات في ألفاظ القرآن» للرَّاغب الأصفهاني (٥٤).

(٢) انظر في مبادئ العلوم متفرِّقة في: «مقدمة ابن خلدون»، و«كشف الظنون»، و«أبجد العلوم». وخصَّها بالتأليف الشيخ علي رجب الصالحي رَحِمَهُ اللهُ في رسالته الموسومة: «تحقيق مبادئ العلوم الأحد عشر» وأيضًا: «أسباب التأليف عند المسلمين» للأستاذ البحَّاثة محمد خير رمضان يوسف.

لمتين مسائله وفنونه[1]، وهي كالأصول التي يُبْنى عليها، والأساس التي يُستند إليها.

وإذا ألَـمَّ بها طالبُ العلم؛ تأصَّل علمُه، وحَسُن فهمُه، واستنار عقلُه، وظهرَتْ على مَعارِفِه أنوار التَّميُّز والفلاح، وارتفعتْ راياتُ عِلْمه بكلِّ نَجاح، ومِن هُنا كان لِزامًا لكلِّ راغبٍ في تحصيل عِلْمٍ مِن العُلوم أنْ يُتقنَ هذه المُقدِّمات، ويُحسِنَ أَخذَ مفاهِيمَ التَّعاريف، وحُدودِها؛ وموضوعاتها، وما يتبع ذلك، حتَّى يصُون عِلْمه من الدَّخيل، ولا يُخرِج ـ بفَقْدِه ـ ما هُو منه أصيل.

وقدِ اجتهد علماؤنا رحمهم الله في تقريب العلوم في مُواضَعاتٍ، ومصطلحات، وحدودٍ، وقواعدَ كلِّيَّة؛ تَضبِطُ مسائل كلِّ عِلْم وتَمْيِيزِهِ عن غيره؛ حتَّى إذا أُطلق لَقبٌ أو اصطلاح؛ انصرفَ الذِّهنُ إلى صورته في العقل فيما اصطلحوا وتعارفوا عليه.

أرأيتَ إلى مصطلح: «النَّسخ» و«إعراب القرآن» مثلًا، فهل مَدلُولاتها هِيَ هِيَ؟ أو طَرأَ عليها تَغيير اصطلاحيٌّ حادثٌ؟

أجدُ أنك تتفقُ معي أنَّ مفهوم «النَّسخ» و«إعراب القرآن» وغيرهما، وقتَ ظُهورهما يختلف عمَّا استقرَّا عليه في الاصطلاح بعدُ، حتَّى صار إذا أُطلقا انصرفا إلى المعنى المتأخِّر، وصار عُرْفًا لا يختلف عليه أحد.

---

(١) يقول العلَّامة د. بكر أبو زيد رحمه الله: «فالاسم بداية العلم، والعلم به مفتاح للعلم بالُمسمَّى». «المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللُّغى» (١/ ١٣٠) ضمن «فقه النوازل».

ولهذا يقول ابنُ قيِّم الجوزيَّة رحمه الله في «النَّسخ» مثلًا: «ومرادُ عامَّة السلف بالناسخ والمنسوخ: رَفعُ الحُكْم بجملته تارة ـ وهو اصطلاح المُتأخِّرين ـ ورفعُ دلالة العام والمُطلق والظاهر وغيرها تارة، إمَّا بتخصيصٍ أو تَقييدٍ، أو حمل مُطْلَق على مُقيَّد، وتفسيره وتَبْيينه؛ حتى إنَّهم لَيُسمُّون الاستثناء والشَّرْط والصفة: نَسْخًا؛ لِتضمُّن ذلك رفع دلالة الظاهر وبيان المراد. فالنَّسخ عندهم وفي لسانهم هو: **بيان المراد بغير ذلك اللَّفظ، بل بأمرٍ خارجٍ عنه.**

ومَن تأمَّل كلامهم رأى من ذلك فيه ما لا يُحصى، **وزال عنه به إشكالات أَوْجبها حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث المتأخر**»[(١)].

ويقول السيوطيُّ رحمه الله كذلك في مفهوم «إعراب القرآن»: «**المراد بإعرابه مَعرفةُ معاني ألفاظه**، وليس المراد به الإعراب المصطلح عليه عند النُّحاة؛ وهو: ما يُقابل اللَّحن»[(٢)].

فانظُرْ رزقني الله وإيَّاك حُسْن الفَهْم، كيف مَايزَ هذان الإمامان بين إطلاقات المُتقدِّمين وعُرْف المُتأخِّرين؛ حتى لا يجرَّ ذلك إلى الخبط والخطأ في نتائج العلوم ومسائله؛ لحرمان حُسْن الفَهْم في ذلك، ومَن تأمَّل أدرك.

فإذا جاء أحدٌ وحاكم القرون الأولى الخيِّرة، في هذه المسائل وما يتبعها، بالمصطلح المتأخر لعُدَّ هذا الصنيع منه خللًا في المنهجية العِلْميَّة، وسيصدر ـ ولا شكَّ ـ عن نتائج مغلوطة.

---

(١) «إعلام الموقعين» (٢/ ٦٦) ط: ابن الجوزي.

(٢) «الإتقان» (٣/ ٧٣٠).

ولكي لا تختلط الفُهوم، انْبَرى عُلماؤنا رحمهم الله إلى المواضَعةِ على اصطلاحاتٍ؛ **كان قَصدُهم فيها التَّقريبَ والتَّفهيمَ دُوْنما محذور، أو مخالفة ما هو في النُّفوس مفطور.**

وقد أحسن العلَّامة ابنُ قيِّم الجوزية رَحِمَهُ اللهُ إذ يقول: «لا نُنكِر أنْ يَحدُث في كلِّ زمانٍ أوضاع لما يحدث من المعاني التي لم تكن قبل، ولا سيَّما أرباب كلِّ صناعة، فإنَّهم يَضعُون لآلات صناعاتهم مِن الأسماء ما يحتاجون إليه في تَفْهيم بعضهم مرادَ بعض عند التخاطب، ولا تتمُّ مَصلحتُهم إلَّا بذلك، وهذا أمرٌ عامٌّ لأهل كلِّ صناعة مُقترحَة وغير مقترحة، بل أهلُ كلِّ عِلْم مِن العُلوم قد اصطلحوا على ألفاظٍ يستعملونها في علومهم تدعو حاجتهم إليها للفَهْم والتَّفْهيم»[1].

ولأهمِّيَّة هذا التقريب والتَّفهيم، يقول الإمامُ جلال الدِّين السيوطي رَحِمَهُ اللهُ: «فإنَّ معرفة المُواضَعات، والمُصطَلحات مِن أوائل الصِّناعات وأهمِّ المُهِمَّات، والطالبُ الذَّهِن الأديب، الرَّاغب الفَطِن اللَّبيب، متى فرغ عن حفظ اللُّغة واستحضرها، وضبط أنواع مُفرداتِه واستظهرها، **لا بُدَّ وأنْ يكون بمصطلحات أهل كلِّ فَنٍّ خبيرًا، وبمُواضعات كلِّ طبقة من العلماء بَصيرًا**؛ لِيُحيط به إحاطة أَوَّلِيَّة تكون له عَوْنًا على التَّحصِيل، ويَطَّلع على مقاصدهم إجمالًا قبل التَّفصيل، حتى إذا أراد استحصان مَسائلها وأحكامها، والوُقُوف على جميع أنواعِها وأقسامها؛ سَهُل عليه ما يُريده، وحصَل به إتقانه وتَسديده، فلم يَتلعْثَم

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٧٩٧) ط: أضواء السلف، في الوجه الثامن والأربعين من وجوه الردِّ على القائلين بتقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز. فانظره.

في بيان جواب، ولم يَتَتعْتَع في دِرَاسة عِلْمٍ وكِتاب؛ فَلِكُلِّ طائفةٍ مِن العُلماء كَلِمات فيما بينهم مُتعَارَفة[1]، لا يفهم مُرادهم منها إلَّا مَن بلغ قصدَهم أو شارَفه، وربَّ كلمةٍ لم يَتجاوز فَهْم اللُّغوي عن حَقيقَتِها، ولم يعرف مُتصرِّفات الأقوام في طريقتها.

فإنَّ لفظة «الواجب» مثلًا عند الفقيه غير ما عند الأصولي، ولفظة «السَّند» عند المُحدِّث غير ما عند الجَدَلي، وكذا «الحال» عند النَّحوي غير ما عند الصُّوفي...

هذا، وكم مِن طالبٍ مُتفنِّن قد برَز على أقرانه، وافتخر بنباهته وعلوِّ شانه، ثمَّ إذا سُئِل في بعض المباحث عن تعريفٍ مَسَّ إليه الاحتياج، زالَ عنه الطَّلاقة والإلهاج، وآلَ أمرُ ذَلاقته إلى الارتجاج؛ فوقع في داءٍ عُضَال، وحَجَّ عليه الخصم عند الجِدال، واعتراه ضَبَبٌ، وعَراه حُمرةُ الخَجل، وصُفرة الوَجل، فمثلُه كالعامل الجائر بعدما عُزِل، وما أحسن قول الشاعر في الزَّمن الغابر:

مَـنْ تـحـلَّـى بـغـيـر مـا هُـو فـيـهِ   فَـضَـحَـتْـهُ شَـواهـدُ الامـتـحـانِ»[2]

فـ «حقٌّ على كلِّ مَن حاول تحصيل عِلْمٍ مِن العُلوم أنْ يتصوَّر معناه أوَّلًا بالحدِّ أو الرَّسم؛ ليكون على بَصيرةٍ فيما يطلُبه، وأنْ يعرف مَوضُوعَه؛ وهو الشَّيء الذي يُبحث في ذلك العِلْم عن أحواله العارضة له؛ تمييزًا له عن غيره، وما هو الغاية المقصودة مِن تحصيله؛

(١) ولذا كان من الخطأ بمكان إقحام وخلط المصطلحات بين العلوم والفنون في غير ما وضعت له.

(٢) «معجم مقاليد العلوم في الحدود والرُّسوم» (١/ ٢٩) مختصرًا.

حتَّى لا يكون سَعْيُهُ عبثًا، وما عنه البحث فيه مِن الأحوال التي هي مسائله؛ لتَصوُّر طلبها، وما منه استمداده؛ لصحة إسناده عند رَوْم تحقيقه إليه، وأنْ يُتصوَّر مباديه التي لا بُدَّ مِن سبق معرفتها فيه؛ لإمكان البِنَاء عليها»[١].

فانظر ما أَسْمَى هذه الفوائد النَّيرات النَّافعة التي بذلها عُلماؤُنا في تَقرِيب عُلوم الشَّريعةِ وتَعريفها لأبناءِ الإسلام، ممَّا يجدرُ بنا الدُّعاء لهم والتَّرحُّم عليهم.

حتَّى إذا بدت هذه العلوم تَنْمُو وتتطوَّر شيئًا فشيئًا، انخرط في تأصيلها مِن غير أهلها مَن لم يُحسن فَهْمها، ولا التعامل معها في ضوء الحقيقة الشرعية أو اللُّغوية[٢]؛ فلم يُمايز بين ذلك؛ فغرَّب وشرَّق، وهو يظنُّ أنَّ التَّحقيق ثَمَّ، وليس إلَّا التخريق! وهذا في جلِّ العلوم.

وهذه الرِّسالة التي بين يديك ـ أخي القارئ الكريم ـ خطَّها مؤلِّفُها وقَصَرها على عِلْم التفسير، فراح يَذكُر من مبادئه واصطلاحاته الخاصة به: **بيانَ معنى التَّفسير: لُغةً وعُرْفًا، والنِّسبةَ بينَه وبينَ التأويل، ومَوضُوعَه، وغايتَه، واستمدَادَهُ، والحاجةَ إليه، وشَرَفَه**، ممَّا لخَّصه ودوَّنه من كتب أهل التفسير وعلوم القرآن، حتى كانت هذه الرسالة.

---

(١) هو قول الآمدي في «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٢١).

(٢) وهذا مصداق قول الحافظ ابن حجر رحمه الله: من أدخل نفسه في غير فنِّه، أتى بالعجائب. انظر الكتاب النفيس المبارك: «التعالم وأثره على الفكر والكتاب» للعلَّامة بكر أبو زيد رحمه الله (٨).

غير أنَّ ثمَّة مسائل ومصطلحات في علم التفسير وعلوم القرآن كانت بحاجة لمزيد تحرير، وإعادة نظر، فتابع المتأخِّرُ ـ كصنيع المؤلِّف ـ المُتقدِّمَ دون إعمال فِكْر أو تدبُّر[1]، وكان حالهم كما وَصفه الرَّازيُّ بقوله: «لا نزاع في أنَّ لكُلِّ قومٍ مِن العُلماء اصطلاحات مخصوصة يستعملونها في معانٍ مخصوصةٍ؛ إمَّا لأنَّهم نقلوها بحسب عرفهم إلى تلك المعاني، أو لأنَّهم استعملوها فيها على سبيل التَّجوُّز، ثم صار المجازُ شائعًا، والحقيقةُ مَغلوبةً»[2].

وبسبب هذا التَّجوُّز والغفلة وحُسْن الظنِّ والتَّساهل في المتابعة؛ اختلطتِ المفاهِيمُ والاصطلاحات؛ فجرَّ الخروج عن السَّنَنِ القويم في التعامل مع هذه الاصطلاحات، أنِ انبثقت معانٍ فيها مُغالطات. ولخُلُوِّ التأصيل في المُقدِّمات. كانت المُجانبة للحقِّ في الخاتمات. وتَعْظُم هذه المخالفات إنْ كانت تتعلَّق بكلام الله تعالى وصفاته، فكان شأنهم كالمُستبدِل الذي هو أدنى بالذي هو خير! وهذا الذي ينبغي أنْ ينأى عنه المُحقِّقون في كل فنٍّ.

وهذه الأسباب المفسدة للعِلْم، ممَّا لا ينبغي أن يُتساهل فيها؛ **فصيانة العِلْم وحراسته، أولى مِن حراسة العالِم**، مع كبير إجلالنا وإكبارنا لعلمائنا رحمهم الله وتجاوز عنهم، غير أنَّ مِن تمام العدل والنُّصح، بيانَ الخطأ وتصويبَه؛ ليبقى الحقُّ مرفوعًا جليًّا عاليًا؛ كلُّ ذلك

---

(١) وما أحلى كلام الإمام ابن الجزري رحمه الله في طليعة كتابه «مُنجد المُقرِئين» (٤٦): «ولا ينبغي لمن وَهبَه الله عقلًا وذهنًا وعِلمًا أن يَجمُدَ على كلِّ ما وقع، ولكن يَنظر كما نظر مَن قبله؛ فالحقُّ أحقُّ أنْ يُتَّبع».

(٢) «المحصول» للرازي (٤/ ٦٤٧).

نُصحًا لله تعالى، ولرسوله ﷺ، وللمسلمين، لكن بعِلْمٍ وفَهْمٍ وأدبٍ[1].

وهنا يحقّ القول بأنَّ «الاصطلاحات لا مُشَاحة فيها إذا لم تتضمَّن مفسدة»[2] أمَّا غير ذلك، فيجب النَّفير لردِّ هذه المفسدة وكَبْتها.

ومِن تِلْكُم المسائل والاصطلاحات التي ينبغي التَّوقُّف عندها، وتحريرها ممَّا له تَعلُّق بعلم التَّفسير وعلوم القرآن ـ وليس هذا موضعُه[3]ـ:

١ ـ المصطلحات الشرعية وكيف تُفْهم في ضوء الكتاب والسُّنة[4] لا سِيَّما فيما يخص الدراسات القرآنية.

يقول ابنُ فارس رحمه الله في خاتمةِ فَصْل نَفيس في الأسباب الإسلاميَّة في كتابه الفَذِّ «الصَّاحبي» عن مَفهُوم العُلومِ: «كلُّ ذلك له اسمان:

---

(١) ويحسُن بمَن تَطمحُ نفسه للمعالي، ولصعود مراقي التميُّز والكمال العِلْمي أن يُطالع هذه الكتب لتأصيله في هذا الباب: «الرد على المخالف من أصول الإسلام» للعلامة بكر أبو زيد رحمه الله، و«حُرْمة أهل العلم» للشيخ محمد إسماعيل المقدم، و«قواعد في التعامل مع العلماء» للدكتور عبد الرحمن اللُّويحق، و«فقه الرد على المخالف» لشيخنا د. خالد السبت حفظه الله.

(٢) قالها ابن قيم الجوزية رحمه الله في «مدارج السالكين» (٤/٢٠٧) ط: دار طيبة

(٣) وقد اكتفيتُ هنا بإطلاق عنان القلم في التعليق على هذه الرسالة بما دعت الحاجة وبما يُناسب المقام بإيجازٍ ما أمكن، وتفصيل ذلك في «مجالس التفسير».

(٤) وهذا بابٌ واسعٌ، وانظر للتوسُّع في ذلك: «الحقيقة الشرعية في تفسير القرآن والسنة النبوية» لمحمد بازمول.

لُغويٌّ، وصِنَاعيٌّ»[1] ويُريدُ بالصناعيِّ: الاصطلاحي.

٢ ـ «المُحْكَم» و«المُتشابه». وبسبب الاضطراب في الفَهْم الصحيح لهما؛ حكموا على آيات الصفات وفق فُهُومِهم، فذهبوا مذهبًا فجًّا، قالوا قولًا عِوَجًا، فكان ما مِن بُدٍّ من إرجاع الحقِّ إلى نِصَابه[2].

٣ ـ «الحقيقة» و«المجاز» في كتاب الله تعالى وسُنَّة نبيِّه ﷺ. وكم جرَّ هذان المبحثان من مفاسد في نصوص الكتاب والسنة، أدَّت للنفي والتعطيل، لا سيما في باب الأسماء والصفات للحق جلَّ في عليائه[3].

٤ ـ «التفسير»، وما المراد منه؟ فهل المكتوب في كتب التفسير يُعدُّ مِن التفسير؟ أو هي أمورٌ زائدة خرجت به عن حدِّه ومعناه.

---

(١) «الصاحبي في فقه اللغة» (٨٦).

(٢) واعلم بصَّرني الله وإياك الهُدى، أنه لم يُعلم أنَّ أحدًا من علماء السلف من جعل آيات الصفات من المتشابه، وهذا شيخ المفسرين الإمام ابن جرير الطبري رحمه الله، حين عرض لتأويل قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧]، في تفسيره «جامع البيان» (٥/ ١٨٨ ط: هجر)؛ ساق اختلاف السلف في ذلك، حاكيًا خمسة أقوال ليس فيها من قال: إنَّ آيات الصفات من المتشابه. بل فوق ذلك، الإمام أبو الحسن الأشعري في كتابه «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٣٩)، حين أفرد فصلًا لبيان المحكم والمتشابه كذلك ساق جملة من الأقوال، ولم يذكر منها آيات الصفات. ويحسن هنا مطالعة كتاب: «صحيح معتقد أبي الحسن الأشعري في توحيد الصفات» للأستاذ الدكتور محمد الدسوقي، فهو نفيس.

(٣) وطالع هنا كتاب: «موقف السلف من المجاز في الصفات» للأستاذ الدكتور محمد الدسوقي، وهو ردٌّ علميٌّ على أراء البلاغيين من خلال كتابات التفتازاني.

٥ ـ «التأويل»، فما المراد منه؟ وهل معناه عند المُفسِّرين، كما هو عند الأُصوليِّين، كما هو عند أهل العقيدة والحديث؟ وهل ثمَّة فَرْقٌ بينه وبين التفسير، أو هما بمعنى واحد؟

فإذا علمتَ أنهما مفردتان وردتا في كتاب الله، وضممتَ إلى ذلك التَّوقِّي مِن إطلاق التَّرادف في كتاب الله، خَلصتَ إلى أنَّ لكلٍّ منهما معنى مراد.

وعليه؛ **فالذي يظهر ـ والعلم عند الله ـ: أنَّ التفسير يقوم على الكشف والبيان؛ فتفسير القرآن حينئذٍ: بيان مفردات النَّص القرآن تفسيرًا أوليًا، ثم يتبع ذلك التأويل، والذي هو أصله: العاقبة والمآل من جرَّاء حُسْن التدبُّر والتَّفكُّر؛ فينتج من ذلك الاستنباط وحُسْن الفَهْم بما وراء النَّصِّ مِن معاني وفُهُوم صحيحة.**

أرأيتَ إلى ما أخرجه البخاري، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: (أنَّ رسول الله ﷺ جلس على المنبر فقال: «**إنَّ عبدًا خيَّرَهُ اللهُ بين أنْ يُؤتيه مِن زَهْرة الدنيا ما شاء، وبين ما عنده؛ فاختار ما عنده**». فبكى أبو بكر وقال: فديناك بآبائنا وأمهاتنا.

فعَجِبْنا له؛ وقال الناس: انظروا إلى هذا الشيخ يُخبر رسولُ اللهِ ﷺ عن عبدٍ خيَّره الله بين أن يؤتيه من زهرة الدنيا وبين ما عنده، وهو يقول: فديناك بآبائنا وأمهاتنا!.

فكان رسول الله ﷺ هو المُخيَّر، **وكان أبو بكر هو أعلمنا به**)[1].

---

(١) أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» (٣٩٠٤).

فانظر إلى قوله: «فكان رسولُ الله ﷺ هو المخيَّر، وكان أبو بكرٍ هو أعلَمَنا به»؛ ليدُلَّك على أنَّ هذا يَصْدُق عليه أنْ يُقال: إنَّ أبا بكرٍ يعلم «التأويل»؛ فردَّ الأمر في الخطبة إلى ما تُؤول إليه، وهو وفاةُ النبيِّ ﷺ، في حين أنه غاب عن الصحابة؛ فلم يَدُرْ بخلدهم مآل هذا الأمر وعاقبته فعجبوا قوله، وقالوا قولتهم، ولكن لـمَّا كان أبو بكر أعرفهم بذلك كان منه ما كان؛ لبُعد نَظره في مآل هذا الخطاب وعاقبته، وهذه دقَّة فَهْمٍ منه رضي الله عنه وأرضاه.

ومثالٌ ثانٍ في باب التفسير:

فعن عُبيدِ بن عُمَير قال: (قال عمرُ رضي الله عنه يومًا لأصحاب النبيِّ ﷺ: فيمَ تَرَوْنَ هذه الآيةَ نَزَلَت: ﴿أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٦٦]؟ قالوا: اللهُ أعلَمُ. فغَضِبَ عمرُ فقال: قولوا: نَعْلَمُ، أو: لا نَعْلَمُ. فقال ابنُ عبَّاسٍ: في نَفْسي منها شيءٌ يا أميرَ المؤمنينَ. قال عمرُ: يا ابنَ أخي، قُلْ ولا تَحقِرْ نَفْسَكَ. قال ابنُ عبَّاسٍ: ضُرِبَتْ مَثَلًا لعَمَلٍ. قال عمرُ: أيُّ عَمَلٍ؟ قال ابنُ عبَّاسٍ: لعَمَلٍ. **قال عمرُ**: لرجلٍ غَنِيٍّ يَعْمَلُ بطاعةِ الله عَزَّ وجَلَّ، ثمَّ بَعَثَ اللهُ له الشَّيطانَ فعَمِلَ بالمعاصي، حتَّى أغْرَقَ أعمالَه)(١).

وهذا شاهدٌ صَحِيحٌ، على دلالة التأويل، دون التفسير.

فانظر كيف فَهِم ابن عباس رضي الله عنهما ما لم يَفْهمْهُ غيره من الصحابة رضوان الله عليهم، وكيف لا يكون له هذا الفهم، وهو دعوة

---

(١) أخرجه البخاري في «الجامع الصحيح» (٤٥٣٨).

نبي الله ﷺ: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّين، وعَلِّمْهُ التَّأوِيل**»[1]، وفي رواية: «**اللَّهُمَّ علِّمهُ الكِتَابَ**»[2].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «المراد بها في حديث ابن عباس: الفَهْم في القرآن»[3].

وأشهر من ذلك:

ما قصَّه الإمام البخاري رحمه الله من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: (كان عمرُ يُدخلني مع أشياخ بدر، فقال بعضُهم: لِمَ تُدخل هذا الفتى معنا ولنا أبناءٌ مثله؟ فقال: إنه ممن قد علمتم. قال: فدعاهم ذات يوم ودعاني معهم، قال: وما رُئيتُه دعاني يومئذ إلَّا ليُريهُم منِّي. فقال: ما تقولون في: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١ وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا﴾ [النصر: ١ ـ ٢]، حتى ختم السورة؟ فقال بعضُهم: أَمَرَنا أنْ نحمد اللهَ ونستغفره إذا نصرنا وفتح علينا. وقال بعضُهم: لا ندري. أو لم يقل بعضهم شيئًا. فقال لي: يا ابن عباس، أكذاك تقول؟ قلتُ: لا. قال: فما تقول؟ قلت: هو أجلُ رسول الله ﷺ، أعلَمَهُ الله له: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾: فتح مكة، فذاك علامةُ أجلِك، ﴿فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾. قال عمر: ما أعلمُ منها إلَّا ما تعلم)[4].

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند» (٢٣٩٧)، وأخرج الحرف الأول منه: البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجها البخاري (٧٥)، ومسلم (٢٤٧٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) «فتح الباري» (١/ ١٧٠).

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» (٤٢٩٤).

فهذا أشهرُ دليل في المسألة في التَّفريق بين التَّفسير والتأويل، وهو غير مُسلَّم لهم في دلالة الفَرْق؛ لأمور:

١ ـ أنَّ هذا الأمر الذي عَلِمه ابن عباس رضي الله عنهما، قد أخبر به النبيُّ ﷺ حين نزلت سورة النصر، فقال: «**نُعِيَتْ إليَّ نفسي**»[١]، ولذا قال ابن عباس رضي الله عنهما: هذه السُّورة عَلَمٌ، وَحَدٌّ حَدَّهُ الله لنبيِّه ﷺ، ونَعَى له نَفْسُه؛ أي: إنَّك لن تعيشَ بعدها إلَّا قليلًا.

قال قتادة: واللهِ ما عاشَ بعد ذلك إلَّا قليلًا؛ سَنتين، ثُمَّ تُوفِّي[٢].

٢ ـ زيادةً على أنَّ ابن عباس رضي الله عنهما روى هذا الحديث، فقد شارَكه غيره في هذا الفَهْم القائم على العلم المسبق بالحديث:

ـ منهم: عمر رضي الله عنه، دلَّ عليه قوله في هذا الحديث: «ما أعلَمُ منها إلَّا ما تقولُ»؛ إذن المسألة تدلُّ على أن ثمَّة علمًا مُسبقًا بهذا، أُعلِموا به.

ـ ومنهم: عائشة رضي الله عنها، فقد قالت: كان رسول الله ﷺ يُكثِر أنْ يَقُول قبل أن يَمُوت: «**سبحانك اللَّهُمَّ وبحمدك، أستغفرك وأتوب إليك**». قالت: فقلت: يا رسول الله، ما هذه الكلمات التي أَراك قد أَحْدثْتها تقولها؟ قال: «**قد جُعِلت لي علامةٌ في أمَّتي إذا رأيتُها قلتُها، ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾ . . .» إلى آخر السورة**[٣]،

---

(١) أخرجه النسائي في «الكبرى» (١١٧١٢)، أحمد في «المسند» (٣٢٠١)، والطبري في «جامع البيان» (٢٤/٧٠٩)، والدَّارمي في «السُّنن» (٧٩) من حديث ابن عباس، وهو صحيح لغيره.

(٢) انظر: «جامع البيان» للطبري (٢٤/ ٧١٢).

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» (٤٨٤) (٢١٨).

وفي رِوَايةٍ قالت: «يتأوَّلُ القُرآن»[1].

هذا ما ظَهر لي مِن تحرير الفرق بين التفسير والتأويل. والله أعلم.

* **بقي أنْ يُقال:** إنَّ مصطلح التأويل قد تطوَّر مفهومه عند طائفةٍ دُون أخرى؛ وفي جيل بعد جيل، فحين كان المراد منه أوّلًا العاقبة والمآل، تَطوَّر إلى معنى التفسير والكشف والبيان، ثم كان ثالثًا: أنْ خرَج لغير ما وضع له؛ فأطلقوا التأويل عِوَضًا عن التَّحريف والتحويل بل والتعطيل! وهو المعروف في كتب الأصول، وانساق إلى العقائد، فانجرَّ إلى كتب التفسير وشروح الحديث وغير ذلك، والله والمستعان.

والذي أَوْجد ذلك الإفراطُ في استعمال العقل، وإقحامُه في الحُكْم على النُّصوص الشرعيَّة، بعد أن كان يُلْجأ إليه عند الضرورة وفي نطاق محدود، فغدت هاته الضرورة مَنْهجًا مُطَّردًا في كلِّ العلوم، دونما فهم أو حسن نظر؛ فأصبحت مِعْولَ هَدْم! بدلَ أنْ تكون آلةَ فَهْم، وهنا كانت بداية الخطأ في فَهْم هذا المصطلح.

* إنَّ قضيَّة التأويل في الدَّرْس القُرآني مِن أخطر هذه المسائل، ولِخَطرها ثارَ حولها كلامٌ كثير، وكثيرٌ من أهل العلم ـ لاسيَّما المُفسِّرين وطائفة مِن المُحدِّثين ـ لم يُعْطوه حقَّه من الدَّرس والتَّحقيق في نصوص

---

(١) أخرجها البخاري في «الجامع الصحيح» (٤٩٦٨).

(٢) و«الاصطلاح» كما هو معروف يُقابل «الشرع»، ومن ثَمَّ «فالاصطلاح» كما هو مقرَّر: اتفاق طائفة مخصوصة على شيء مخصوص. =

الكتاب والسُّنة، فأرادوا به معنى اصطلاحيًا[1] خلاف ما كان في الصدر الأول، ووفق ما جاء في الكتاب والسُّنَّة، ومِن هُنا نشأ الخَطَل والزَّلَل؛ لبعدهم عن الفَهْم الصحيح للمُصطلَحات الشرعيَّة.

وفي هذا يقول شيخ الإسلام ابنُ تيميَّة ﷺ مُحَذِّرًا: «ومِن أعظم أسباب الغَلَط في فَهْم كلام الله ورسوله؛ أنْ ينشأ الرَّجلُ على اصطلاح حادِثٍ، فيُريد أنْ يُفسِّر كلام الله بذلك الاصطلاح ويَحمله على تلك اللُّغة التي اعتادها»[2].

* ثُمَّ زاد الأمرُ سُوءًا بأنْ حُوكِمت بموجب هذا الفَهْم المُتأخِّر نصوص الكتاب والسُّنَّة، فجرَّت ألوانًا من الغيِّ والضلال فيهما، حتى

= أو: اتفاق القوم على وضع الشيء.

وقيل: إخراج الشيء عن المعنى اللُّغوي إلى معنى آخر لبيان المراد.

ووجه ذلك: أنَّ «الاصطلاح» افتعالٌ مِن «الصُّلح» للمشاركة؛ كالاقتسام، **والأمور الشرعية موضوعات الشارع وحده لا يَتصالح عليها بين الأقوام وتواضع منهم.** انظر: «الكليات» للكفوي (١٢٩).

وهذا الذي عُرف باسم: «الحقيقة الشرعية» فيما جاء في النَّص الشرعي. وعليه، فلا يقال: الصلاة اصطلاحًا أو عرفًا. وكذا عُرِفت «الحقيقة اللغوية» باللغة، وحيثما وردت الألفاظ الشرعية فإنَّ المراد منها الحقيقة الشرعية، ولا يصرفها إلى الحقيقة اللغوية إلَّا قرينة تدل على ذلك.

وأَجْوَدُ ما يُقال في الاصطلاح: «**اللُّفظ المختار للدَّلالة على شيءٍ معلوم؛ ليتميَّز به عمَّا سواه**». انظر: «المواضعة» للعلامة بكر أبو زيد ﷺ (١٢٣) ضمن «فقه النوازل».

(١) «رسالة مسألة الأحرف التي أنزلها الله على آدم» ضمن «مجموع الفتاوى» (١٢/١٠٧).

قال أحدُهم ممن يُنْسَب إلى العلم بسبب هذا الفهم المخطئ: «ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قولَ الصحابة والحديثَ الصحيح والآية!! فالخارج عن المذاهب الأربعة؛ ضالٌّ مُضلٌّ وربَّما أدَّاه ذلك للكفر؛ لأنَّ الأخذَ بظَواهِر الكتاب والسُّنَّة مِن أُصُول الكُفْر»(١).

---

(١) قاله أحمد الصاوي في حاشيته على «تفسير الجلالين» (٣/ ١٠) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف: ٢٣]، ومثله أيضًا السَّنوسي، قال في شرحه «لأم البراهين» (٨٢) مُعدِّدًا أصول الكفر: «سادسًا: التَّمسُّك في أصول العقائد بمجرد ظواهر الكتاب والسُّنة، من غير عرضها على البراهين العقلية والقواطع الشرعية»!!

ومثله ما سيمرُّ معك هنا في الشروط التي يجب توفرها في المُفسِّر؛ الشرط التاسع!! فانظر كيف انطلى الباطل على هؤلاء؟

ولهذا الضلال المبين ردَّ العلَّامة المُفسِّر الشيخ الشنقيطي رحمه الله في «أضواء البيان» قول الصاوي ومن سار على دربه ردًّا مُحكمًا متينًا شافيًا، انظره في تفسير سورة محمد [ﷺ] عند قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، (٧/ ٤٦٦ ط: عالم الفوائد) بقوله: «فانظر يا أخي رحمك الله ما أشنع هذا الكلام وما أبطله، وما أجرأ قائله على الله وكتابه، وعلى النبيِّ ﷺ وأصحابه، سبحانك هذا بهتان عظيم. أمَّا قوله: «إنَّ الأخذ بظواهر الكتاب والسُّنة من أصول الكفر»، فهذا أيضًا مِن أشنع الباطل وأعظمه، وقائلُه مِن أعظم الناس انتهاكًا لِحُرمة كتاب الله وسنَّة رسوله ﷺ، سبحانك هذا بهتان عظيم.

والتحقيق الذي لا شك فيه: وهو الذي كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ وعامَّة علماء المسلمين أنه **لا يجوز العُدول عن ظاهر كتاب الله وسنَّة رسول الله ﷺ في حال من الأحوال بوجه من الوجوه حتى يقوم دليلٌ صحيحٌ شرعيٌّ صارف عن الظاهر إلى المحتمل المرجوح.** =

فأيُّ ضلالةٍ أبعدُ مِن ذلك، وأيُّ سُوءٍ أحدثه أولئك؟!

* إنَّ الذي يجب أن يُعْلَم ويُفْهم أنَّ القول بالتَّأويل في باب المتشابه، وأسماء الله تعالى وصفاته خاصة: **قولٌ أفرزتهُ عُقولُهم**؛ وهو - **زيادة على أنه قولٌ وجُرأةٌ على الله بغير عِلْم** - بعيدٌ كلَّ البعد عن رُوح الشريعة، وحُسْن الفَهْم الصَّحيح بمجموع أدلَّة الكتاب والسُّنَّة، وقُدْسيَّة النَّصِّ، ومن كان هذا حالُه كان مِن أبعد الناس عن التَّفريق بين الحقِّ والباطل.

يقولُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّة رحمه الله: «فمَن كان أعظمَ اتِّباعًا لكتابه الذي أَنزلَهُ، ونبيِّهِ الذي أرسلَه؛ **كانَ أَعظمَ فُرْقانًا**، ومَن كان أبعدَ عن اتِّباع الكتاب والرَّسُول كان أبعدَ الفُرقان، واشتبه عليه الحقُّ بالباطل»[1].

* هذا وقد اعترف بذلك أحدُ كبار نُظَّارهم - قبل توبته - بوضع المعاني والمحامل للَّفظ من عند نفسه ووِفْق عقله؟ ثُمَّ لترى كم هو التَّباين

= والقول بأنَّ «العمل بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر» لا يصدر البتَّة عن عالم بكتاب الله وسنة رسوله، وإنَّما يَصدُر عمَّن لا عِلْم له بالكتاب والسُّنة أصلًا؛ لأنه لجهله بهما يعتقد ظاهرهما كفرًا، والواقع في نفس الأمر أنَّ ظاهرهما بعيدٌ مما ظنَّه أشد من بُعد الشَّمس مِن اللَّمس» اهـ. باختصار.
وانظر تمام ردِّه هناك عقديًا، بل وفقهيًا.
وكذا صنَّف الشيخ القاضي - عصريِّنا - ابنُ حجر آل بوطامي رسالة في هَتْك هذا القول الخاطئ: «تنزيه السنة والقرآن عن أن يكونا من أصول الضلال والكفران» فلتُنظر.

(١) «الفرقان بين الحق والباطل» (١٨٦) تحقيق: د. العصلاني.

والتَفاوت بين فُهُوم عقولهم! وهذا ما لا تجده عند مَن ضَبْط عقله وقَصَره لفَهْم النُّصوص لا لهدمها، ثم ضَبَط فَهْمه بفَهْم سلفنا الصالح رضوان الله عليهم.

فها هو الفَخْرُ الرَّازي غفر الله له يقول: «إنَّ المصير إلى «التأويل» أمرٌ لا بُدَّ منه لكلِّ عاقل، وعند هذا قال المُتكلِّمون لِمَا ثبت بالدَّليل أنه سبحانه وتعالى مُنزَّه عن الجهة والجسمية[1]: وَجَب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار محملًا صحيحًا؛ لئلَّا يصير بذلك سببًا للطعن فيها»[2].

* سبحان الله! كيف غاب عن هذا العالِم، أنَّ الحقَّ جل في عليائه أنزل كتابه مُبِيْنًا في أعلى مراتب الفصاحة وأقواها، وجعله هدايةً للأمم كلِّها على اختلاف ألوانها وألسنتها، ويسَّره وبيَّنه، فلم يدع لأحد بعد ذلك مقالًا.

وإذا عُلِم هذا، فيتحتَّم حَتْمًا لازمًا أن نعلم أن الله أنزل: «الكتاب شفاءً لما في الصدور، وهدىً ورحمةً للمؤمنين، ولذلك كانت معانيه

---

(١) قوله: «بالجهة والجسمية»: مقصده بإنكاره الجهة = إنكار علو الله تعالى، وبالجسمية = إنكار استواء الله على عرشه مع غناه عنه. وهذا منهج مَن قاس غائبًا على حاضر، فلم يقدِّر الله حقَّ قدره.
وهذه ـ «الجهة»، و«الجسم»، و«الحيِّز». . . ـ مصطلحات مُجْملةٌ تتضمَّن حقًّا وباطلًا، وهي لم تَرِد في الكتاب والسنة، **والقاعدة الحُسْنى في ذلك**: الكفُّ عمَّا لم يرد إطلاقه في حقَّ الله تعالى، من كتاب أو سُنَّة، وأقوالُ أئمة السلف في ذلك مُتظافرة، فَنلْزَمُ ما لزموا.

(٢) «أساس التقديس» (١٠٩) ط: السقا. وانظر في نقدها: «بيان تلبيس الجهمية» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٦/ ٢٧٩) ط: المجمع.

أشرف المعاني، وألفاظُه أفصح الألفاظ وأبينها، وأعظمها مطابقةً لمعانيها المُرادة منها، كما وصفه الله تعالى بقوله: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣]، فالحقُّ هو المعنى، والمدلول الذي تضمَّنه الكتاب، والتفسيرُ الأحسن هو الألفاظ الدَّالة على ذلك الحقِّ، فهو تفسيره وبيانه.

ولا تجدُ كلامًا أحسنَ تفسيرًا ولا أتمَّ بيانًا مِن كلام الله سبحانه، ولهذا سمَّاه الله بيانًا، وأخبر أنه يَسَّره للذِّكْر ويَسَّر ألفاظه للحفظ، ومعانيه للفَهْم، وأوامره ونواهيه للامتثال.

ومعلومٌ أنه لو كان بألفاظ لا يفهمها المُخاطب لم يكن مُيسَّرًا له، بل كان مُعسَّرًا عليه، وإذا أُرِيد من المخاطب أنْ يَفْهم مِن ألفاظه ما لا يدل عليه من المعاني، أو يدل على خلافه؛ فهذا من أشدِّ التعسير.

فإنه لا شيء أعسرَ على الأُمَّة مِن أنْ يُراد منهم أن يفهموا كونه سبحانه لا داخلًا في العالم ولا خارجه، ولا مُتَّصلًا به، ولا مُنفصِلًا عنه، ولا مُباينًا له، ولا مُحايثًا له، ولا يُرى بالأبصار عيانًا، ولا له يد ولا وجه، وأنْ يُجهِدوا أنفسهم ويُكابِدوا أعظم المشقَّة في تَطلُّب أنواع الاستعارات، وضُروب المجازات، ووَحْشِيِّ اللُّغات؛ ليحملوا عليها آيات الصفات وأخبارها، ويقول: يا عبادي، اعلموا أنِّي أردتُ منكم أنْ تعلموا أنِّي لستُ فوق العالم ولا تحته، ولا فوق العرش، ولا تُرفع الأيدي إليَّ ولا يَعْرج إليَّ شيءٌ ولا ينزل مِن عندي شيءٌ مِن قولي: ﴿الرَّحْمَٰنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، ومن قولي: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، ومن قولي: ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، ومن قولي: ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، ومن قولي: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ﴾ [غافر: ١٥]،

ومن قولي: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وأن تفهموا أنه ليس لي يدان من قولي: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ولا عين من قولي: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِىٓ﴾ [طه: ٣٩]، فإنكم متى فهمتم من هذه الألفاظ حقائقها وظواهرها فهمتم خلاف مرادي منها، بل مرادي منكم أن تفهموا منها ما يدل على خلاف حقائقها وظواهرها.

فأيُّ تيسير يكون هناك، وأيُّ تَعقيد وتعسير لم يحصل بذلك؟

ومعلومٌ أنَّ خطاب الرجل بما لا يفهمه إلَّا بترجمةٍ أيسر عليه مِن خطابه بما كُلِّف أنْ يفهم منه خلاف موضوعه، فتيسير القرآن مُنافٍ لطريقة النُّفاةِ المُحرِّفين أعظم مُنافاة، ولهذا لـمَّا عَسُر عليهم أنْ يَفهمُوا منه النفي عوَّلُوا على الشُّبَه الخيالية»[1].

* ومن هنا، فقد نقضَ قول الرازي، نَقْضًا مُحْكَمًا شيخُ الإسلام ابن تيميَّة رحمه الله في كتابه العُجاب «بيان تَلْبيس الجهميَّة»، فقال: «لا خِلافَ بين المسلمين بل بين العُقلاء أنَّ التأويل حيثُ ساغ سواء كان في كلام الله أو كلام رسوله ﷺ أو كلام غير الله ورسوله، **إنَّما فائدته الاستدلال على مراد المُتكلِّم ومقصوده، ليس التأويل السائغ أن يُنشئ الإنسان معاني لذلك اللَّفظ أو يحمله على معاني سائغة لم يقصدها المُتكلِّم، بل هذا مِن أبطل الباطل وأعظمه امتناعًا وقُبْحًا باتفاق العقلاء، وهو الذي يقع فيه هؤلاء المُتأوِّلون المُحرِّفون كثيرًا**، وبذلك أشعرَ لفظه حيث قال: «وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار محملًا صحيحًا».

---

(١) «مختصر الصواعق المرسلة» للموصلي (١/ ١١٧) باختصار.

فإنَّ قوله: «نضع»، ظاهرُه أنهم يضعون لها ما يمكن مِن المعاني الصحيحة مِن غير نَظرٍ منهم في أنَّ المُتكلِّم قصد تلك المعاني أو لم يقصدها. وعلى هذا، **فيكون التأويلُ كذبًا وافتراءً على المُتكلِّم إذا قيل معنى هذا الكلام هذا**، فإنَّ معنى التأويل أنه قصد وأراد به كذا، وليس عند المُتأوِّل إلَّا أنَّ هذا المعنى يَصْلُح في الجملة أنْ يُراد بهذا الكلام، ولكن قد يصلح أنْ يُريد غيرَه ولا يصلح أنْ يُرِيده هو.

فمَن فسَّر كلام الفقهاء كالشافعي، وأحمد، ومالك، وأبي حنيفة بدقائق الأطباء التي يقصدها بُقراط، وجَالِينوس، أو فسَّر كلام الأطباء بما يختصُّ بدين المسلمين مِن معاني الحج والصلاة وغير ذلك، لكون ذلك المعنى يصلح لذلك اللَّفظ في الجملة، كان ـ مع كونه مِن أكذب الناس وأعظمهم افتراء ـ مِن أبعد الناس عن العقل والدِّين، وأشدِّهم إفسادًا للعلوم والمخاطبات.

فهكذا مَن نظر إلى ما يحتمله اللفظ من المعاني ممَّا يصلح أن يريده مَن يُنشئ الخطاب بذلك اللفظ ففسَّر كلام الله وكلام رسوله به، كان في إفْكِهِ وضلاله بل في كفره ونفاقه أعظم من أولئك؛ لأنَّ الفرق بين كلام الله ورسوله وما يقصده الله ورسوله بالخطاب من معاني أسمائه وصفاته وبين الأعراب ونحوهم وما يقصدونه في خطابهم مِن وَصْف الإبل والشاء والمنازل والمياه والقبائل أعظم مِن الفرق بين كلام الفقهاء وكلام الأطباء»[1].

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية» (٦/ ٢٨٧)

* ومَنْ لي بمثل قَوْلة الإمامِ الحاذِقِ الفقيه محمَّد ابن إدريس الشافعيِّ رَحِمَهُ اللهُ يوم قال: «فالواجبُ على العالِمين أنْ لا يَقولُوا إلَّا مِن حيثُ عَلِمُوا، وقد تكلَّم في العِلْم مَن لو أمسكَ عن بعض ما تكلَّم فيه منه لكان الإمساكُ أولى به، وأقربَ من السلامة له إنْ شاء الله»[1].

وهذه قاعدةٌ متينةٌ في العلم وأدبِهِ، وهي تَشرحُ بإيجازٍ تلك القَوْلة: «العلمُ نقطةٌ كثَّرها الجاهلون»!

* ويقول الإمام الشوكانيُّ رَحِمَهُ اللهُ يُقرِّع أهل التَّحريف والتَّعطيل مِن أرباب الكلام ممَّن عاصرهم وخبُر حالهم: «ودَعْ عنك ما حدث مِن تلك التَّمذْهُباتِ في الصفات، وأَرِحْ نفسك من تلك العبارات التي جاء بها المُتكلِّمون واصطلحوا عليها[2]، وجعلوها أصلًا يَردُّ كتابَ الله وسُنَّةَ رسوله ﷺ، فإنْ وافقَاها؛ فقد وافقا الأصُول المُقرَّرة في زَعمِهم، وإنْ خالفاها؛ فقد خالفا الأصول المُقرَّرة في زعمهم، ويجعلون المُوافِق لها مِن قسم المقبول والمُحْكَم، والمُخالِف لها مِن قسم المَردُود والمُتشابِه.

ولو جئتَ بألفِ آيةٍ واضحةِ الدَّلالةِ ظاهرةِ المعنى، أو ألْفِ حديث ممَّا ثبت في الصَّحيح[3] لم يُبالوا به، ولا رفعوا إليه رُؤوسَهم، ولا عدُّوه شيئًا.

---

(١) «الرسالة» (٤١)

(٢) لاحظ قوله: «واصطلحوا عليها»، فإنها إشارة لمحاكمة النصوص الشرعية بما تقرَّر عندهم لا ما تقرر من مفهوم الكتاب والسُّنة، وهذا الأصل الذي نفذ من خلاله المؤوِّلة وبَنَوْا عليه مُعتقَدَهم.

(٣) ومن عجائبهم: ردُّهم الأحاديث الصحيحة بحُجَّة أنها آحاد! ثم يأتون لبيت شعر مصنوع، نصرانيِّ النَّزعة، ويستدلُّون به في العقائد! فأيُّ فسادٍ في مصدر التَّلقِّي عند القوم؟

ومَن كان مُنكِرًا لهذا؛ فعليه بكُتُب هذه الطوائف المُصنَّفةِ في علم الكلام، فإنه سيقفُ على الحقيقة، ويُسلِّم هذه الجملةَ، ولا يَتردَّد فيها.

ومِن العجب العجيب، والنَّبأ الغريب؛ أنَّ تلك العبارات الصادرة عن جماعةٍ من أهل الكلام التي جعلها مَن بعدهم أُصولًا لا مُستند لها إلَّا مجرَّد الدَّعوى على العقل، والفِرْية على الفِطْرة، وكلُّ فردٍ من أفرادها تنازعت فيه عُقولُهم، وتخالَفتْ فيه إدْراكاتُهم!

فهذا يقول: حُكمُ العقل في هذا كذا!

وهذا يقول: حُكْم العقل في هذا كذا!

ثُمَّ يأتي بعدَهم مَن يجعل ذلك ـ الذي يَعقلُه مَن تَقلَّده ويقتدي به ـ أصلًا يَرجعُ إليه، ومِعيارًا لكلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ يَقبلُ منهما ما وافقَهُ، ويَردُّ ما خالفه!

فيا لِلَّهِ، وللمسلمين، ويا لِعُلماء الدِّين مِن هذه الفَواقِر[1] المُوحِشَة التي لم يُصَب الإسلامُ وأهلُه بمثْلِها!

وأغربُ مِن هذا، وأعجَبُ وأشنعُ وأفظعُ أنَّهم بعدَ أنْ جعلوا هذه التَّعقُّلات التي تَعقَّلُوها على اختلافهم فيها، وتَناقُضِهم في مَعْقُولاتها؛ أُصولًا تُردُّ إليها أدلَّةُ الكتاب والسُّنة، جعلُوها مِعْيارًا لصفة الرَّبِّ تعالى! فما تعقَّلَه هذا مِن صفات الله قال به جَزْمًا، وما تعقَّلَه خَصْمُه منها قطعَ به؛ فأثبتوا لله تعالى الشيءَ ونقيضَه؛ استدلالًا بما حَكَمتْ به عُقولُهم

(١) الفَواقِرُ: جمع فاقرة؛ الدَّاهية، يقولون: فقرتهم الفاقرة؛ كأنها الكاسرة لفَقار الظهر. انظر: «الصَّحاح» للجوهري، و«مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة: «فقر».

الفاسدة، وتناقضَتْ في شأنه، ولـم يَلْتفِتُوا إلى ما وَصفَ اللهُ به نفسَه، أو وصفَهُ به رسولُه ﷺ بل إنْ وجدُوا ذلك مُوافقًا لـما تَعقَّلُوه جعلُوه مُؤيِّدًا له، ومُقوِّيًا، وقالوا: قد وَرَد دليلُ السَّمع مُطابقًا لدليل العقل!

وإنْ وجدُوه مُخالِفًا لـما تَعقَّلُوه جعلوه وَارِدًا على خِلاف الأصل، ومُتشابِهًا، وغيرَ مَعقُولِ المعنى، ولا ظاهرَ الدَّلالة.

ثُمَّ قابلهم المخالِفُ لهم بنقيض قَوْلهم؛ فافترى على عقله بأنه قد تعقَّل خلافَ ما تعقَّلهُ خَصمُه، وجعل ذلك أصلًا يَردُّ إليه أدلةَ الكتاب والسُّنة، وجعلَ المُتشابِهَ عند أولئك مُحْكمًا عنده، والمُخالِفَ لدليل العقل عندهم مُوافقًا له عنده، فكان حاصلُ كلام هؤلاء أنَّهم يَعْلمُون مِن صفات الله ما لا يعلمُهُ!!

وكفاكَ هذا، وليس بعدَه شيءٌ، وعندَه يَتعثَّرُ القلمُ؛ حياءً من الله سبحانه وتعالى.

ورُبَّما استبعدَ هذا مُستبعِدٌ، واستنكرَهُ مُستنكِرٌ، وقال: إنَّ في كلامي هذا مُبالغةً وتَهويلًا وتَشنيعًا وتطويلًا، وأنَّ الأمر أيسرُ مِن أن يكون حاصلُه هذا الحاصل، وثمرتُه مثل هذه الثمرة التي أشرتَ إليها.

فأقول: خُذْ جملةَ البَلْوى، ودَعْ تفصيلَها، واسمعْ ما يَصُكُّ سَمْعك، ولولا هذا الإلحاحُ مِنْك ما سمِعْتَهُ، ولا جرى القلمُ بمثله»[1].

---

(١) «التُّحف في الإرشاد إلى مذهب السلف» ضمن «الفتح الرباني من فتاوي الإمام الشوكاني» (١/ ٢٦١)، وكم في كلامه بصائر لمن تدبَّر، وانظر فيه مقالاتهم الفجَّة التي ساقها بُرهانًا على ما ذكره، ممَّا يَقفُّ لها شعرُ بَدنِك والعياذ بالله.

* وهذا الذي قاله الإمام الشوكانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أصاب كبد الحقيقة؛ فإنَّك تجد كتب التفسير المتأخِّرة طافحةً بها، والله المستعان، ومن هنا عدَّها رَحِمَهُ اللَّهُ بَلْوى!

وَلأجل رَدْع هذه البَلْوى، اشتدَّت عنايةُ العلماء المُحقِّقين بالمصطلحات الشرعيَّة ورعايتها مِن كلِّ تحريفٍ، أو تعطيل، أو تبديل.

ـ يقول الحافظُ أبو عَمْرو بن الصلاح رَحِمَهُ اللَّهُ مُحذِّرًا مِن استعمال المصطلحات المَنطقيَّة في علوم الشريعة: «وأمَّا استعمالُ الاصطلاحاتِ المَنطقيَّة في مَباحث الأحكام الشرعية؛ فمِن المُنكرات المُستَبْشعة، والرُّقاعات المُستَحْدثة، وليس بالأحكام الشرعيَّة والحمدُ للهِ افتقارٌ إلى المنطق أصلًا، وما يَزْعمُه المنطقيُّ للمنطق مِن أمر الحدِّ والبُرهان فقَعاقِع[1]، **قد أغنى اللهُ عنها ـ بالطريق الأَقْوَم، والسَّبيل الأسلم الأطهر ـ كلَّ صَحيح الذِّهن، لا سيَّما مَن خَدَم نظريات العلوم الشرعية**، ولقد تمَّت الشريعة وعلومُها وخاضَ في بحار الحقائق والدَّقائق علماؤها، حيث لا مَنْطق ولا فَلْسفة، ولا فلاسفة، ومَن زَعَم أنه يَشتغِلُ مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدةٍ بزعمها، فقد خَدعه الشيطانُ ومَكَر به»[2].

ـ ويقول الإمام ابنُ قيِّم الجوزية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنَّ الذي حال بين هؤلاء وبين استفادتهم اليقين من كلام الله ورسوله: أنَّ كثيرًا مِن ألفاظ القرآن والسُّنة قد صار لها معانٍ اصطلح عليها النُّظَّار والمُتكلِّمون وغيرهم، وأَلِفَ ذلك الاصطلاح وجرى عليه النَّشءُ، وصار هو المقصود

---

(١) القَعاقِعُ: جمع قعقعة، وهي حكايةُ صوت السلاح ونحوه، والقَعاقِعُ: تتابعُ أصوات الرَّعد. كما في «الصَّحاح» للجوهري مادة: «قعع».

(٢) «فتاوى ومسائل ابن الصلاح» (١/ ٢١١).

بالتخاطب وإليه التحاكم، فصار كثيرٌ مِن الناس لا يعرف سواه، فلمَّا أرادوا أنْ يُطابقوا بين معاني ألفاظ القرآن وبين تلك المعاني التي اصطلحوا عليها أَعْجَزَهم ذلك.

فمرَّة قالوا: ألفاظُ القرآنِ مجازٌ.

ومرَّة: طلبوا لها وجوهَ التَّأويل.

ومرَّة قالوا: لا تُفِيد اليقين.

ومرَّة: جعلوها وَقْفًا تُتْلى في الصلاة، ويُتبرَّك بقراءتها ولا يتحاكم إليها.

مثال ذلك: لفظ «الجسم» في القرآن هو: البدن، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾ [المنافقون: ٤].

وهم اصطلحوا على تسمية كلِّ قائم بنفسه جِسْمًا مَرْئيًا كان أو غير مرئي، **وسَمَّوا الموصوف بالصفات جِسْمًا**، وسَمَّوا مَن له وجهٌ ويدان جِسْمًا، ثم نَفَوْا الجسم عن الصانع، وأَوْهَمُوا أنَّهم يَنْفُون معناه لغة، وقَصْدُهم نفي معناه اصطلاحًا؛ فسَمَّوْهُ بخلاف اسمه في اللُّغة، ونَفَوْا به ما أثبته الربُّ لنفسه مِن صفات الكمال.

وكذلك سَمَّوا صفاته أعراضًا، ثم نَفَوْا عنه الأعراض بالمعنى الذي اصْطلحُوا عليه، لا بالمعنى الذي وُضِعت له ألفاظُ الأعراض في اللُّغة.

وكذلك سَمَّوا أفعاله حوادث، ثُمَّ نَفَوْها عنه بالمعنى الذي اصطلحوا عليه، لا بمعناه في اللّغة، فإنَّ النبيَّ ﷺ قال: «**لَعنَ اللهُ مَنْ أحدَث حَدَثًا، أو آوَى مُحدِثًا**»[1]. وقال: «**إيَّاكم والحدَث في**

(١) أخرجه البخاري (٣١٧٩)، ومسلم (١٣٧٠) (٤٦٧) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بنحوه.

الإسلام»[1]. وقال: «**لا يقبلُ اللهُ صلاة أحدكم إذا أحدَث حتَّى يَتوضَّأ**»[2].

فإذا قالوا: لا تُحلُّه الحوادث؛ أوهموا النَّاس هذه الحوادث، ومرادهم أنه لا يَتكلَّم ولا يُكلِّم، ولا يُرى ولا يُسْمع ولا استَوى على عرشه بعد أنْ لم يكن مُستويًا، ولا يَنزل كلَّ ليلة إلى سماء الدنيا، ولا يُنادِي عبادَه يوم القيامة ولا يشاء مشيئة، إلى أمثال ذلك» اهـ[3].

فيا للهِ، كم جرَّ هذا التأويل مِن مَفاسِد على المسلمين في عقائدهم وعلومهم، حتَّى أشغلهم عن فَهْمها وتدبُّرها، باللِّجاج والجدال[4].

* **وفي الختام**، وقد أطلتُ عليك، ولكن ما دفع القلم لذلك إلَّا «أنَّ عصرَك عصرٌ يَسُود فيه من يأتي بالغرائب، ويَبرُز فيه من يُحسِن جَلْبها؛ فأحببتُ أنْ أردَّ مَن يتعرَّض لكتاب الله تعالى بما لا يقبله عقلُ العقلاء، **ولكي يُعلمَ أنَّ العلم له بابٌ مَن أرادَه مِن غير بابه خرجَ بما لا تقبله العقول**، وجاء بما لا يَنْطلي إلَّا على قلوب الأغرار، ولو كانوا يُعدُّون عند الناس مِن الكبار»[5].

---

(١) لم يثبت مرفوعًا، وإنما رُوِيَ موقوفًا عن عبد الله بن مُغفَّل رضي الله عنه، كما عند الترمذي (٢٤٢)، وابن ماجه (٨١٥)، وأحمد في «المسند» (٢٠٥٥٩)، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٥٤)، ومسلم (٢٢٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «الصواعق المرسلة» (٢/ ٦٧٢).

(٤) وانظر للتوسُّع في ذلك: «جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية» للدكتور محمد أحمد لوح.

(٥) كلمة نفيسة قالها الشيخ الدكتور مساعد الطيار في كتابه: «مفهوم التفسير والتأويل والتدبر» (١٠).

* غير أنَّ بيان الحقِّ أوجبَ ذلك، لكن «هذه الأراء المغلوطة لم تكن سببًا في الحِرْمان من عُلوم هؤلاءِ الأجلَّة، بل ما زالت مَناراتٌ يُهتدَى بها في أيدي أهل الإسلام، وما زال العلماءُ على هذا المشْرَع يُنبِّهون على خطأ الأئمَّةِ مع الاستفادة مِن عِلْمهم وفَضْلهم، ولو سلكوا مَسلكَ الهَجْر؛ لَهُدِّمت أُصولٌ وأركانٌ، ولَتقلَّص ظِلُّ العِلْم في الإسلام، وأصبح الاختلالُ واضحًا للعَيان، والله المستعان»[1].

* فأسألُ اللهَ أنْ يَهْدينا وسائر إخواننا المؤمنين إلى صِرَاطه المستقيم، مع الذين أنعم الله عليهم مِن النَّبيِّين والصِّدِّيقين والشُّهداءِ والصالحينَ، وحَسُن أولئك رَفيقًا.

❑ ❑ ❑

---

(١) كلمة عزيزة فريدة للعلامة د. بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللهُ في كتابه الفريد «التعالم» (١٠٦).

فائدة:

وللاستزادة حول هذا الموضوع: «المصطلحات الشرعية» ينظر:

١ ـ كتاب: «المواضعة في الاصطلاح على خلاف الشريعة وأفصح اللُّغى، دراسة ونقد» للشيخ العلَّامة بكر أبو زيد.

٢ ـ كتاب: «الحقيقة الشرعية والحقيقة اللغوية» لأحمد عمر بازمول.

٣ ـ بحث: «التقييد والإيضاح في قولهم: «لا مُشاحّة في الاصطلاح» لمحمد الثاني بن عمر «مجلة الحكمة».

٤ ـ بحث: «قاعدة: «لا مُشاحّة في الاصطلاح، دراسة أصولية تطبيقية» للدكتور محمد حسين الجيزاني.

عملُ المُعتَني

وفي خاتمة هذا التَّمهيد، نُعرِّج على خطة العمل المُتَّبعَة؛ فيُقال بعد عَوْن الله وتوفيقه:

أوَّلًا: قدَّمتُ مقدِّمة يسيرة بين يدي الرسالة كتمهيد.

ثم عرَضتُ لـ:

١ ـ ترجمة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

٢ ـ دراسة الرسالة، مِن حيثُ مَوضوعها، وصحَّة نسبتها للمؤلِّف، وبيان النُّسخة المعتمدة في التحقيق، والمنهجية العلمية في خدمة الرسالة.

ثانيًا: ضَبطُ النَّص.

وهذا أوان الشروع في المقصود ممَّا ذُكِر آنفًا.

❑ ❑ ❑

تَرجمةُ المُؤلِّف

شَحيحةٌ هي المصادر التي تَناولَتْ ترجمةً للمُؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ، وبعد طُولِ بحثٍ، لم أكدْ أظفر إلَّا بنزرٍ يسير جدًّا عنه، مِن مثل بعض شُيوخه، مِن خلال ذِكْره في عداد تلاميذهم، هذا من جانب.

وجانبٌ آخر، بعد تتبُّعٍ لفهارس وكشَّافات المُؤلَّفات، وقفتُ على بعض الرسائل له.

* اسمُه ونسبُه:

هو شَمسُ الدِّين، أبو عبد الله، محمَّد بن خليفة بن سعد الدِّين المَرْحُومي الشَّوْبَري الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ.

ويعودُ نَسبُه لـ «شَوْبَر» ـ على وزن: كَوْثر ـ مِن قُرى مصر بالمنوفيَّة[1].

ومِن أَشهر مَن عُرِف مِن هذه القرية، سَمِيُّهُ الشَّمسُ محمَّد بن أحمد الخطيب الشَّوْبَري، شيخ الشافعية في وقته رَحِمَهُ اللَّهُ، توفي (١٠٦٩هـ)،

---

(١) انظر: «مختصر فتح رب الأرباب بما أُهمل في لب اللباب من واجب الأنساب» (٢/ ٣٦٨) «ذيل لب اللباب» للمدني.

وهو في طبقة أشياخ المؤلِّف رحمه الله[1].

ولم أقف على تصريح في ذِكْر ولادته.

وهو أحدُ علماءِ الأزهر في وقته، مشهورٌ بالعلم والفضل.

*** شيوخه:**

ممن عُدَّ من شيوخ المؤلِّف رحمه الله، ونُصَّ على ذلك، ما يلي:

١ ـ مَلِكُ العلماء، وخاتمة المُحقِّقين، بقيَّة السلف، نور الدِّين، أبو الضياء، علي بن علي الشَّبْرامَلِّسيُّ، توفي (١٠٨٧هـ).

قال المُحِبِّيُّ في ترجمته واصفًا إيَّاه: «مُحرِّر العلوم النَّقلية، وأعلم أهل زمانه، لم يأتِ مثله في دقَّة النظر، وجودة الفَهْم، وسرعة استخراج الأحكام من عبارات العلماء، وقُوَّة التأنِّي في البحث واللطف والحلم والإنصاف، بحيث إنه لم يُعْهد منه أنه أساء إلى أحد من الطلبة بكلمة حصل له منها تعبٌ، بل كان غاية ما يقول إذا تغيَّر مِن أحدٍ مِن تلامذته: الله يصلح حالك يا فلان».

---

(١) انظر في ترجمته: «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر» للعلامة مصطفى فتح الله الحموي (٢/ ١٧٢)، وسمَّاه «أحمدًا» وهو وَهْمٌ، و«خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» للمحبي (٣/ ٣٨٥)، و«عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر» للشلي باعلوي (٢٩٦).
وكذا من أهل هذه القرية أخوه العلَّامة الشهاب أحمد الشوبري الحنفي، وانظر ترجمته في: «خلاصة الأثر» للمحبي (١/ ١٧٤).

وقال: «كان إذا نُقل إلى أيِّ فنٍّ كان لايختلُّ ولا يتوقَّف؛ لقُوَّة فَهْمه، وسُرعة استحضاره للقواعد من العلوم، وكان جبلًا مِن جبال العلم، لا يضجر مِن البحث في الدَّرْس، ويتعب إنْ لم يبحث معه الطلبة، ويقول لهم: ما لنا اليوم هكذا؟»[1].

وإذا بحث مع أحدٍ مِن المُتقدِّمين يبحث بغاية الأدب، ومن مقولاته: «**قيراطٌ مِن الأدب خيرٌ من أربعة وعشرين قيراطًا مِن العلم**»[2].

وقد أخذَ عنه جمعٌ غفير مِن أهل العلم، بل غالب مشايخ الأزهر من أهل المذاهب الأربعة، كانوا ملازمين له في دروسه؛ لأنهم لم يروا مثله، بل هو: لم يَرَ مثل نفسه.

وقد كانت طلبته من أنجب طلبة علماء الأزهر، وذكروا ممن تَلْمذ له: محمد بن خليفة الشَّوبري[3].

---

(١) ومن جميل تواضعه، ما ذكره تلميذه مصطفى فتح الله في «فوائد الارتحال» (٥/ ٤١٧) بقوله: «ويقول للطلبة تواضعًا منه: **شاركونا في فهم هذه العبارة.** ثم يُبيِّن ما فيها مِن خلل أو اعتراضٍ، بأسلوب لطيف خفي، حتى لا يُحقِّر المخطئ».

(٢) انظر ترجمة ضافية مفيدة جدًا عنه في: «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر» لتلميذه مصطفى فتح الله الحموي (٥/ ٤١٩)، وتدبَّر فيها جميل صفات العالِم المتواضع الرَّباني رَحِمَهُ اللهُ، و«خلاصة الأثر» (٣/ ١٧٤).

(٣) انظر: «عقد الجواهر والدرر في أخبار القرن الحادي عشر» للشلي باعلوي (٣٦٠)، وتحرَّف عنده «الشوبري» إلى «التوبري».

٢ ـ إمامُ الأئمة، وبحر العلوم، وسيِّد الفقهاء، وخاتمة الحفَّاظ والقُرَّاء: سلطان بن أحمد بن سلامة بن إسماعيل، أبو العزائم المَزَّاحِي المصري الأزهري الشافعي رحمه الله، توفي (١٠٧٥هـ).

قال المُحبِّيُّ في ترجمته: «تصدَّر بالأزهر للتدريس، فكان يجلس في كلِّ يوم مجلسًا يُقْرِئ فيه الفقه إلى قُبَيل الظهر، وبقيَّة أوقاته مُوزَّعة لقراءة غيره من العلوم، وانتفع الناس بمجلسه وبركة دعائه، وطهارة أنفاسه وصدق نيَّته، وصفاء ظاهره وباطنه، وموافقة قوله لعمله، وأخذ عنه جمعٌ كثير من العلماء المُحقِّقين منهم: محمد بن خليفة الشوبري»[١].

وتلحظُ أنه عدَّه مِن جُملة العلماءِ المُحقِّقين.

٣ ـ الحافظ الرُّحَلة[٢]، محمد بن علاء الدين، أبو عبد الله شمس الدِّين البَابلي القاهري الأزهري الشافعي رحمه الله، توفي (١٠٧٧هـ).

قال المُحبِّيُّ في ترجمته: «أحدُ الأعلام في الحديث والفقه، وهو أحفظُ أهل عَصْره لمتون الأحاديث وأعرفهم بجَرْحها ورجالها، وصَحيحِها وسقيمها، وكان شُيوخُه وأقرانُه يعترفون له بذلك، وكان إمامًا زاهدًا وَرِعًا بركة مِن بركات الزمان.

---

(١) «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» (٢/ ٢١٠)، وانظر: «فوائد الارتحال» للحموي (٤/ ٢٣٧)، وأخباره عزيزة مفيدة، فلتُنظر.

(٢) الرُّحَلة: هو العالم الذي يُرحل إليه من الآفاق، لعلمه ومكانته، ويقولون: «من لم يكن رُحْلة، لن يكون رُحَلة»، أي: مَن لم يرحل في الأخذ عن الشيوخ، فيَبعُد تأهُّله لِيُرحل إليه. انظر: «حلية طالب العلم» للعلامة بكر أبو زيد رحمه الله (١٧٤)، **وهو من أنفس كتب المعاصرين في آداب طالب العلم، ولا يجوز لطالب علم أن لا يُدِيم النَّظر فيه.**

حكى أنَّه رأى ليلة القدر، ودعا بأشياء منها: أن يكون مثل ابن حجر العسقلاني في الحديث؛ فكان حافِظًا نَبيهًا ما وقع نظرُه قبل انكفافه على شيء إلَّا وحفظه.

وأخذ عنه جماعاتٌ لا يُحصَون، فمِمَّن أخذ عنه من أهل القاهرة: الشَّمس محمد بن خليفة الشُّوبري»[1]، وغيرهم.

ويُعَدُّ المؤلِّف ابن خليفة الشَّوْبري أيضًا مِن أقران العلَّامة نور الدين الشبراملسي، والحافظ البابلي في الأخذ عن الإمام المزَّاحي[2].

وحسبُك بعالم تخرَّج على يد هؤلاء الأعلام رحمهم الله جميعًا.

*** تلاميذه:**

أمَّا تلاميذه، فمِن أشهرهم:

١ ـ مُسنِد مصر، الشَّهاب أحمد بن أحمد العجمي الشَّافعي الأزهري المصري، تُوفِّي (١٠٨٦هـ).

قال المُحبِّيُّ في ترجمته: «الإمام المُفنَّن اللَّوْذَعيُّ[3]، كان مِن

---

(١) «خلاصة الأثر» (٤/ ٣٩) مختصرًا.

(٢) ذكر ذلك الحموي في «فوائد الارتحال» (٤/ ٢٣٩)، والمحبِّي في «خلاصة الأثر» (٢/ ٢١٠).

(٣) اللَّوْذَعيُّ: الحديدُ الفؤادِ، فصيحُ اللِّسانِ، الظريفُ، كأنه يَلْذَع مِن ذكائه. انظر: «لسان العرب» (٨/ ٣١٧)، و«تاج العروس» للزبيدي (٢٢/ ١٤٥) مادة: «لذع».
وثمة فرق بين اللَّوْذَعي والألمعي: فاللَّوْذَعي هو: الخفيف الظريف، مأخوذٌ مِن لذع النار، وهو سرعة أخذها في الشيء. والألمعي هو: الفَطِن الذَّكي الذي يتبيَّن عواقب الأمور بأدنى لمحة تلوح له. قاله في «الفروق اللغوية» العسكريُّ (١٢٦).

أجِلَّاء علماء مصر، له الفضل الباهر، والحافظة القويَّة، والذِّهن الثاقب، وكان صدوقًا، حَسَن العِشْرة والمحاضرة، وإليه النهاية في معرفة التاريخ وأيام العرب وأنسابهم، مع ما انضمَّ إليه من معرفة بقيَّة الفنون، وكان مرجعًا لأفاضل العصر في مراجعة المسائل المُشْكِلة؛ لطول باعه، وسعة اطِّلاعه، وكثرة الكتب التي جمعها»[(١)].

وعدَّ ممن قرأ وأخذ عنه: «الشمس الشَّوْبري» وقصَّ مِن خَبره في رؤيا، قال: «ورآه الشهاب البِشْبِيشي وهو: كأنه في درسه، ليلة الأربعاء بعد ثمانية أيام من وفاته، وعليه ثيابٌ بيض وهو في مجلس حافل فيه جمع من الناس يتلون القرآن، عَرف منهم المحدِّث الكبير الشمس البابلي، ومحمد بن خليفة الشَّوْبَري رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى» والله أعلم[(٢)].

٢ ـ إمام الجامع الأزهر، الشيخ العلَّامة: منصور بن عبد الرزاق بن صالح، المعروف بالطُّوخي المصري الشافعي، توفي (١٠٩٠هـ).

قال المحبِّي عنه: «الإمام العلَّامة، صدر الأفاضل، وشيخ المدرِّسين، وبقيَّة العلماء المتمكِّنين، أخذ الفقه والحديث وغيرهما من العلوم الدينيَّة عن جمع من العلماء الأعلام منهم: الشمس الشوبري.

بلغ الغاية القُصْوى في جميع العلوم، وشهد أشياخه له بالفضل التام، واعترف له أكابر علماء عصره بالتَّفوق على أقرانه، وتصدَّر للإقراء بجامع الأزهر، وصرف فيه جميع أوقاته، حتَّى كان يأتيه غداؤه وعشاؤه في مكان دَرْسه، ولا يذهب إلى بيته إلَّا بعد العشاء بساعة، ويأتي إلى

---

(١) «خلاصة الأثر» (١/ ١٧٦).

(٢) وانظر: «فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ١١٥).

الجامع قبل الفجر، واستمر على هذه الحالة إلى أنْ تُوفِّي، وكان وَرِعًا جدًا، وحجَّ وأخذ عنه بالحرمين جماعة»[1].

٣ ـ العالم الحُجَّة المُحقِّق: أحمد بن عبد اللطيف بن القاضي أحمد بن شمس الدين بن علي المصري البِشْبِيشي الشافعي، توفِّي (١٠٩٦هـ).

قال المُحبِّيُّ في ترجمته: «الإمام العالم المُحقِّق الحُجَّة النَّقال، كان مُتضلِّعًا مِن فنون كثيرة، قويُّ الحافظة، ميَّالًا نحو الدِّقة، له تصرُّفٌ في العبارات، ذكره الأخ الأديب الفاضل مصطفى بن فتح الله[2]، فيمن ذكر من مشايخه وأطنب في مدحه، وكنتُ كثيرًا ما أُذاكره في شأنه، فيبالغ ويذكر من فضائله وعلومه ما يقضي ببراعته وتفوُّقه على نظائره مِن أهل عصره».

وقد ذَكروا ممَّن أخذ عنه مِن شيوخه: «الشمس الشَّوْبري».

وقال الحموي: «وحضر دروس شيخ الإسلام الشَّمْس محمد الشَّوْبري»[3].

٤ ـ الشيخ أحمد بن علي السندوبي الشافعي المصري، توفِّي (١٠٩٧هـ).

قال المُحبِّيُّ في ترجمته: «الشيخ الإمام كان من أعيان المُدرِّسين

---

(١) «خلاصة الأثر» (٤/ ٤٢٣)، وانظر: «فوائد الارتحال» للحموي (٦/ ١٩٤).

(٢) انظر: «فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر» للعلامة مصطفى فتح الله (٢/ ٤٨١).

(٣) «خلاصة الأثر» (١/ ٢٣٨)، ووصفه في «فوائد الارتحال» (٢/ ٤٨١) بقوله: «وحضر دروس شيخ الإسلام الشمس محمد الشوبري».

بالأزهر، ومِن أكابر الأفاضل ذا عبارات فصيحة، وشِيَم مليحة، أخذ عن الشَّمس الشَّوْبَري، وتصدَّر للإقراء في ضُروب مِن الفنون»[1].

٥ ـ شيخ الأزهر الثاني؛ العلَّامة إبراهيم بن محمد البَرْماوي حُجَّة الشافعيَّة في عصره، نزيل القاهرة، توفِّي (١١٠٦هـ)[2].

له حواشٍ وتقريرات نَفيسة على بعض المتون والشروح، في الفقه والنحو كـ: «حاشية شرح القرافي لمنظومة غرامي صحيح» لابن فَرَح الإشبيلي، و«حاشية على شرح ابن قاسم الغزي على متن أبي شجاع» في فقه الشافعية، وقد كتب الشيخ شمس الدين محمد الإنبابي شيخ الأزهر[3] رسالة لها.

فقد ذكروا ممَّن قرأ عليه، وقرأ على شيخه البابلي أيضًا.

---

(١) «خلاصة الأثر» (١/ ٢٥٦).

(٢) انظر في ترجمته: «مشيخة الأزهر» علي عبد العظيم (١/ ٦١)، و«شيوخ الأزهر» أشرف فوزي صالح (١/ ١٢).

(٣) هو أحد شيوخ الأزهر الإمام شمس الدين محمد الإنبابي الشافعي، عالم في فقه الشافعية، تخرج عليه كثير من أهل العلم ومشايخ الأزهر، وله مؤلفات عدَّة، وقد كان ملء السمع والبصر في علمه وأخلاقه وصلاحه وتقواه، توفي (١٣١٣هـ). وانظر في ترجمته: «مشيخة الأزهر» علي عبد العظيم (١/ ٢٥٧)، و«شيوخ الأزهر» أشرف فوزي صالح (٢/ ٦٦). وأفرده بالترجمة أحمد رافع الطهطاوي في «القول الإيجابي في ترجمة العلَّامة شمس الدين الإنبابي» مطبوع.

٦ ـ العلَّامة مصطفى بن فَتْحِ الله الحمَوي، توفِّي (١١٢٣هـ).

فحين ترجم له قال: «شيخنا»[1]، ولم يَزِدْ على ذلك إلَّا ذِكْر وفاته، وكان الأولى أنْ يُترجم له، فالله أعلم، وغيرهم ممَّن تَلْمذ عليه، وأخذ عنه.

*** مُؤلَّفاته:**

١ ـ رسالةٌ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ﴾ [الأعراف: ١٦٣].

وهي مخطوطة، تقع في (١٣) ورقة، وهي مُودَعةٌ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، في السعودية ـ الرياض، برقم (٠٢١٤١ ـ ١).

وتوجد منها نسخة في خزانة تطوان في المغرب برقم (١٥/ ٣٤٥ع).

وقد وَرد ذِكْرها في «فهرست مصنفات تفسير القرآن الكريم» (٢/ ٨٥٢) لمركز الدراسات القرآنية في مجمع الملك فهد بالمدينة.

وكذا ورد في «الفهرس الشامل لمخطوطات تفسير القرآن» (٢/ ٨٦٥) لمؤسسة آل البيت.

٢ ـ رسالة في معنى الحديث.

وتوجد في مكتبة شستربيتي ـ في إيرلندا ـ دبلن برقم (٦/ ٤٨٣٠).

٣ ـ رسالة في أقسام الضعيف.

وتوجد منها نسخة في المكتبة المركزية، في الرياض برقم (٣٧٧٤).

---

(١) «فوائد الارتحال» (١/ ١٣٨) ترجمة (٨٦).

٤ ـ رسائل مفيدة في التفسير في بيان موضُوع عِلْم التَّفسير وتعريفه واستمداده وغايته.

وهي رسالتُنا هذه، والتي أقدِّمها اليوم، وهي أولُّ أثر يَظهرُ للمُؤلِّف رَحِمَهُ اللهُ فيما أعلمُ.

وقد سبق الحديث عن وصفها، وسيأتي الحديث عن موضوعها.

*** وفاته:**

لم أجد أحدًا ممَّن ذكر شيئًا مِن أخباره مَن صرَّح بذلك، غير ما ذكره تلميذُه العلَّامة مصطفى فتح الله الحمويُّ، فقال: «مات في نيِّف وثمانين وألف، بمصر»[1].

هذا ما وقفتُ عليه من سيرته الآن، بعد طول بحث وتتبُّع، والله أعلم.

❑ ❑ ❑

(١) «فوائد الارتحال ونتائج السفر» (١/ ١٣٨).

دِراسةُ الرِّسالة

*** نِسبتُها:**

مكتوبٌ على طُرَّة الأصل اسمُه، وهي بخطِّ المؤلِّف فيما يظهر ذلك، ولا أجزم به، ولكنَّه غالب الظنِّ.

ولم أجد أحدًا نسبها له ووَصَفَها في كتب الفهارس، وهذا ـ والعلم عند الله ـ يظهر لي لأنها أُخِذت من مكتبة الأزهر خِلْسةً إلى بلاد الغرب ـ ومثلها كثير ـ.

*** مَوضُوعها:**

تناولت مبادئ علم التفسير، فشرع المؤلِّف ﷺ: في بيانِ معنى التَّفسير ـ لُغةً، وعُرْفًا ـ، وبيانِ النِّسبةِ بينَه وبينَ التأويل، وذِكْرِ مَوضُوعِه، وغايتِه، واستمدَادِه، وبيانِ الحاجةِ إليه، وشَرفِه.

*** وَصفُ النُّسخةِ الخطيَّة المعتمدة:**

اعتمدتُ في العنايةِ بهذه الرِّسالةِ على نُسخةٍ فَريدةٍ، تَقعُ ضِمْن مجموعٍ في مكتبة جامعة هارفارد، ويحوي هذا المجموع على ثلاث رسائل في (٧٠) ورقة وهي تحت الرقم (٠٠٧٣٦٧٤٩٥):

الأولى: رسائل مفيدة في بَيان مَوضُوعِ عِلْم التَّفسيرِ وتَعرِيفِه واستِمْدَادِه وغَايتِه، وهي رسالتنا هذه.

والثانية: شرح العلَّامة سيِّدي محمد بن الشُّمنِّي رحمه الله: على منظومته المسمَّاة: «بغية الطالب الحثيث في معرفة علم مصطلح الحديث»[1].

والثالثة: شرح «الرَّحبيَّة» في الفرائض، للعلَّامة السيوطي رحمه الله:

وأصلُ هذا المجموع كان وَقفًا في خَزانةِ الجامع الأزهر، وتحت رقم (١٤٤٥٥)، ثم نُقل بطريقة ما إلى مكتبة الجامعة! ومن هنا لم أجد هذه الرسالة في مصادر مخطوطات التفسير ومؤلفاته، فكم مِن تُراثنا المنهوب مَن أخذته الأيادي الآثمة وحفظته في زُويَّة مِن زواياهم!

ومكتوب على غلافها: «وقف السيد محمد الدَّواخلي على جميع طلبة العلم، ومقرُّه برواق الشوام، ونظره للسيد المحروقي»[2].

ويقعُ الأصل في (١٤) ورقة، وفي كل ورقة صفحتان، وتحوي كل صفحة (٢١) سطرًا، وهي غُفْل مِن تاريخ النَّسخ، وهي من خطوط القرن الحادي عشر، تجمع ما بين خط النسخ، والتعليق، وهي بخط مؤلِّفها

---

(١) وقد طُبع كلٌّ من النظم والشرح، فالنظم حقَّقه أخونا الشيخ محمد التُّكلة في مجموعة رسائل تراثية، المجموعة الأولى، ويقع في الرسالة الخامسة (٨٣) ط: دار العاصمة، وأما شرحه، فقد أشار الشيخ في تحقيقه (٨٦) أن أحد طلبة العلم يقوم على تحقيقه.

(٢) الشيخ محمد الدواخلي من أهل العلم، وقد تولى نقابة الأشراف، وكذا صاحبه السيد محمد المحروقي من الوجهاء، وهما من رجالات القرن الثالث عشر، ولهما أخبار متفرقة تُنظر في «عجائب الآثار في التراجم والأخبار» للجبرتي.

كما يظهر مما جاء في خاتمتها من قوله: «قاله العبد الفقير الحقير محمد بن خليفة ابن صدر المدرسين الشيخ سعد الدين خادم العلم الشريف بالجامع الأزهر، عمَّره الله تعالى، آمين».

وممَّا يُميِّز النُّسخة وجود بعض إلحاقاتٍ وتَصحيحاتٍ في الهامش، ممَّا يدلُّ على المقابلة وتصحيحها.

وكذا وُجود التَّعقيبةِ[1]، وهي: كلمةٌ تُوضَع في أسفل الصفحة الأولى تحت آخر كلمةٍ مِن السطر الأخير، وتكون هي الكلمة الأولى من نصِّ الصفحة الثانية؛ في أول سطر منها؛ دلالة على تَتابع الصفحات؛ فتأمَن مِن الخرم.

*** منهج التحقيق:**

اشتمل على ما يلي:

(أ) ضَبطتُ النَّص وشكْلِ ما يحتاج لضبطه، واجتهدتُ في توزيع فقراته وفق علامات الترقيم، على أحسن ما يفيد به فهم النص.

(ب) عزوت الآيات القرآنية، وجعلتها عقب الآية في النص المحقَّق.

(ج) خرَّجتُ الأحاديث النبوية، والآثار من مصادرها الأصيلة بإيجاز؛ فما كان في «الصحيحين» أو أحدهما اكتُفي بذلك، وما عداهما تُوسِّع فيه بعض الشيء، مع بيان الحكم من أقوال المحققين من أهل الحديث صحة أو ضعفًا.

---

(١) وتُسمَّى أيضًا: التَّقييدة والوَصْلة. ينظر: «معجم مصطلحات المخطوط العربي» لأحمد شوقي بنبين (٩٩).

(د) اجتهدتُ كثيرًا في عزو النقول لأصحابها، مخطوطة أو مطبوعة، قدر الوسع والطاقة.

(هـ) ترجمتُ للأعلام الذين ظهر لي أنَّ مِن الأهمية بمكان التعريف بهم، لا سِيَّما إنْ كان مبهمًا، ووافق النقل من مصدر له لم يطبع بعد.

(و) اعتنيتُ بالتعليق والتوضيح على مواطن ظهر لي أنه لا يحسُن إمرارها دون تعليق أو نقدٍ، حتى غدت أشبه ما تكون بشرح، ولمَّا تصل لذلك، ولا سيَّما ما يتعلَّق بعلم التفسير، أو الاعتقاد، وهذا من تمام عمل التَّحقيق ومكمِّلات تميُّزه، ممَّا تَعلَّمناه مِن شيخنا أُستاذ المُحقِّقين شعيب الأرنؤوط أحسن الله إليه[1].

*** شكر وتقدير:**

ومن باب قول المصطفى ﷺ: «**لا يشكر اللهَ من لا يشكر الناسَ**»[2]، **فالشكر لشيخي العلَّامة، أُستاذ المُحقِّقين، وشيخ الحديث المُحدِّث شعيب الأرنؤوط حفظه الله ومتَّعنا بعلمه وفضله، الذي منحني وقتًا لأقرأ هذه الرسالة عليه، فجزاه الله خير الجزاء، ولا حرمني خير علمه وفضله.**

وكذا الشكر موصولٌ لكلِّ مَن أعانني بنُصْح، أو فائدةٍ، أو دلالةٍ، أسألُ اللهَ العليَّ القدير أن يُثيبهم خيرًا كثيرًا؛ فهو سبحانه خير مسؤول.

---

(١) انظر: «توثيق النصوص وضبطها» للدكتور موفق عبد القادر (٢٧٥)، و«ضبط النص والتعليق عليه» لأستاذنا الدكتور بشار عواد (٥٥) في: نقد النص، و«مَعْلمةُ التَّحقيق» لراقمه، يسَّر الله نشره.

(٢) أخرجه أحمد في «المسند» (٧٩٣٩)، وأبو داود (٤٨١١)، والترمذي (١٩٥٤)، وإسناده صحيح.

وإنْ كان لي مِن قَولٍ فلا أجدُ أجملَ مِن قول ابن عاشُور رَحِمَهُ اللَّهُ: حين ختم تَفسيره بقوله: «وإنَّ كلام ربِّ الناس حقيقٌ بأنْ يُخدَم سَعْيًا على الرَّاس، وما أدَّى هذا الحقَّ إلَّا قلمُ مُفسِّر يسعى على القِرْطاس، وإنَّ قلمي استنَّ بشوطٍ فَسيح، وكم زُجِرَ عند الكِلال والإعياء زَجر المَنيح، وإذ قد أتى على التَّمام فقد حُقَّ له أنْ يستريح، وأرجو منه تعالى أن يُنجد ويَغُور، وأنْ ينفع به الخاصَّة والجمهور، ويَجعلني بهِ مِن الذين يَرْجُون تجارةً لن تَبُور»[1].

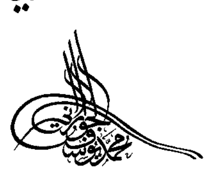
فإنِّي أحمدُ المولى جلَّ في عليائه أنْ منَّ عليَّ بإتمام العناية بهذه الرسالة، **ويسَّر لي إخراجها لأول مرة** بعد أنْ بذلتُ في ذلك جُهْدي في ضَبْطها وتَوثيقها والتَّعليق عليها، فما كان في ذلك مِن صواب فمن الله تعالى وحده، وأحمدُ ربِّي عليه، وما كان مِن خَللٍ وزَللٍ بعد اجتهادٍ فأرجو الله أنْ لا يحرمني فيه الأجر، ورحم الله قارئًا فَطِنًا، وناصِحًا بصيرًا أَهْدى إليَّ زللي، وأوقفني على خَلَلي.

رَاجيًا أنْ يكون ذلك خالصًا لله تعالى، ومما أُسرُّ به في ميزاني ووَالِدَيَّ وأهلي وذُرِّيتي.

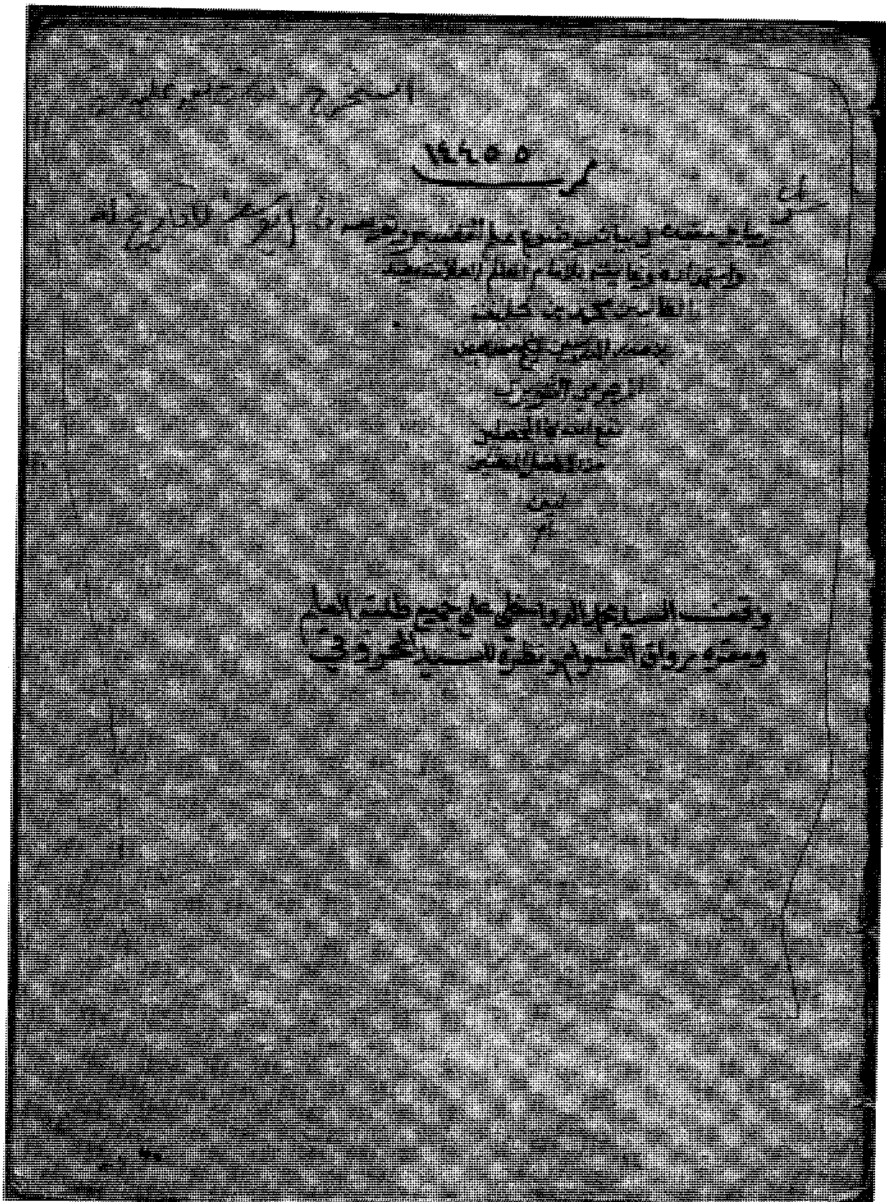
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

قيَّدها

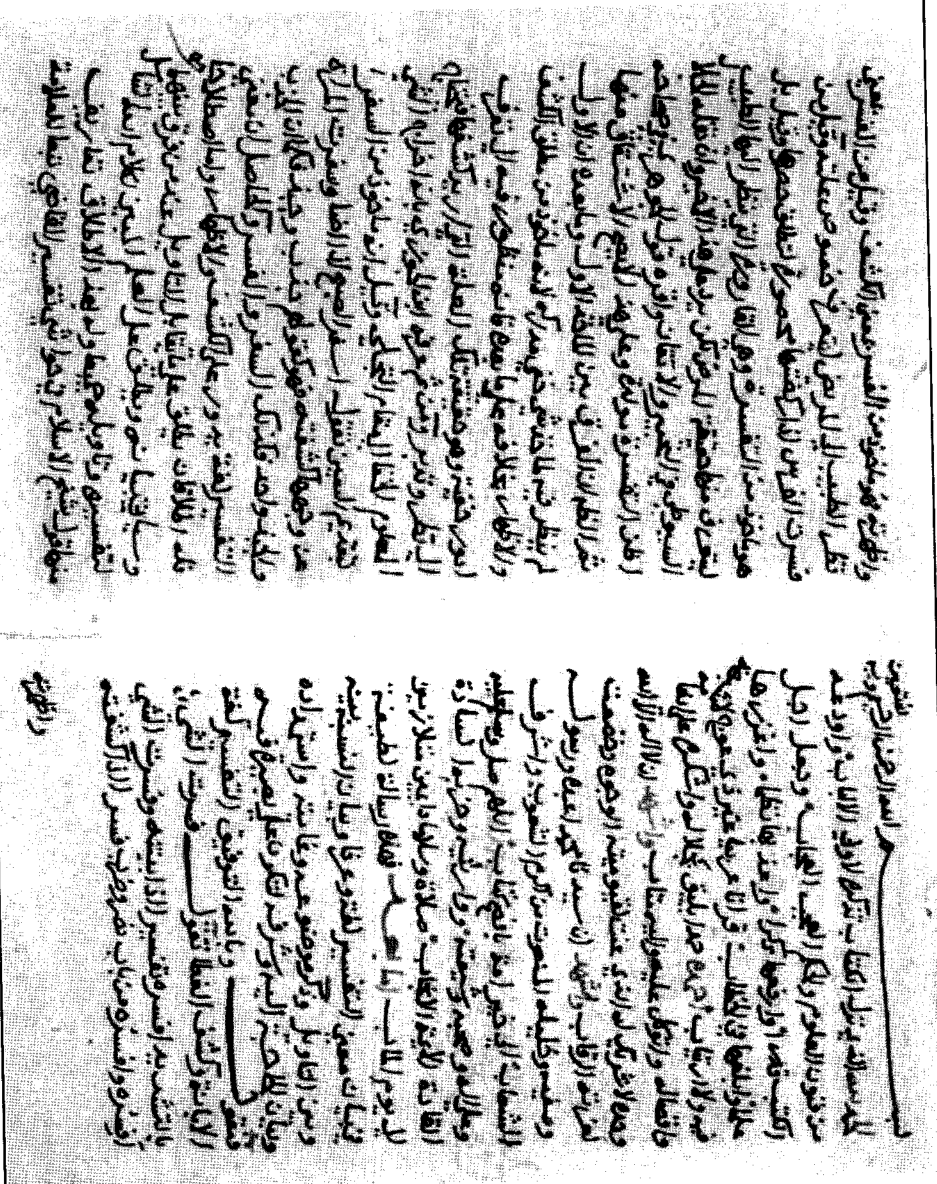
د. محمد بن يوسف الجوراني العسقلاني



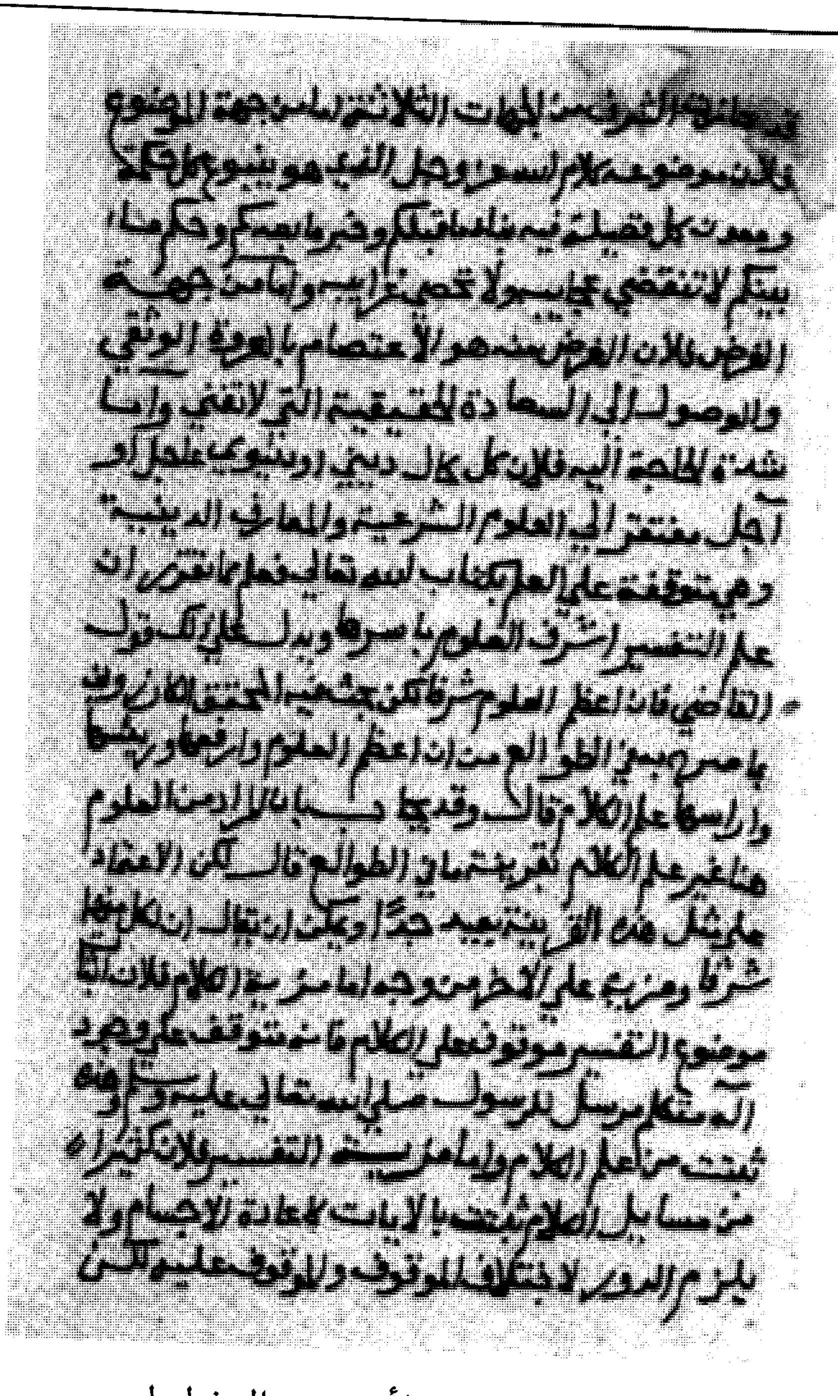
(١) «التحرير والتنوير» (٣٠/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧) مختصرًا.



١ ـ صفحة العنوان من المخطوط

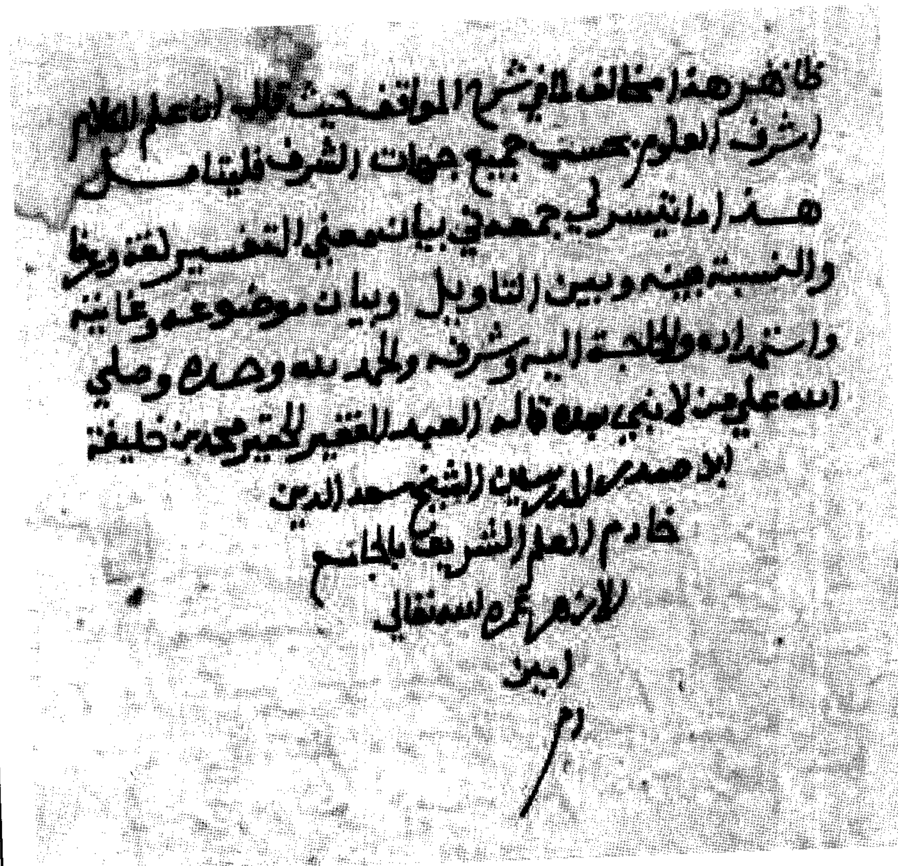


٢ ـ الصفحة الأولى والثانية من المخطوط



وبيان الشرف من الجهات الثلاث أما من جهة الموضوع
فلأن موضوعه كلام الله عز وجل الذي هو ينبوع كل حكمة
ومعدن كل فضيلة فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما
بينكم لا تنقضي عجائبه ولا تحصى غرائبه وأما من جهة
الغرض فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى
والوصول إلى السعادة الحقيقية التي لا تفنى وأما [illegible]
شدة الحاجة إليه فلأن كل كمال ديني أو دنيوي عاجل أو
آجل مفتقر إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية
وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى فظهر مما تقرر أن
علم التفسير أشرف العلوم بأسرها ويدل على ذلك قول
القاضي فإن أعظم العلوم شرفاً لكن في حاشية المحقق التفتازاني وقد
صرح هو في الطوالع من أن أعظم العلوم وأرفعها [illegible]
ورأسها علم الكلام قال وقد يجاب بأن المراد هنا العلوم
هنا غير علم الكلام بقرينة ما في الطوالع قال لكن الاعتماد
على مثل هذه القرينة بعيد جداً ويمكن أن يقال إن لكل منهما
شرفاً ومزية على الآخر من وجه أما مزية الكلام فلأن
موضوع التفسير موقوف على الكلام لأنه يتوقف على وجود
الله متكلم مرسل للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وهو
ثبت من علم الكلام وأما مزية التفسير فلأن كثيراً
من مسائل الكلام يثبت بالآيات كمعاد الأجسام ولا
يلزم الدور لاختلاف الموقوف والموقوف عليه لكن

٣ ـ الصفحة قبل الأخيرة من المخطوط



ظاهر هذا مخالف لما في شرح المواقف حيث قال ان علم الكلام
اشرف العلوم بحسب جميع جهات الشرف فليتامل
هذا ما تيسر لي جمعه في بيان معنى التفسير لغة وعرفا
والنسبة بينه وبين التاويل وبيان موضوعه وغايته
واستمداده والحاجة اليه وشرفه والحمد لله وحده وصلى
الله على من لا نبي بعده قاله العبد الفقير الحقير محمد بن خليفة
ابن صدر الدين ابن الشيخ سعد الدين
خادم العلم الشريف بالجامع
الازهر المعمور السمنقالي
آمين
رم

٤ ـ الصفحة الأخيرة من المخطوط

النَّصُّ المُحقّق

رسائل مفيدة

في بيانِ موضوعِ علمِ التّفسيرِ وتعريفِهِ واستمدادِهِ وغايتِهِ

للعلّامة

شمسِ الدّينِ أبي عبدِ اللهِ مُحمّدِ بنِ خليفةَ المرحوميّ الشّوبريّ

من علماء الأزهر في القرن الحادي عشر

(المتوفّى سنة ١٠٨٢هـ)

رحِمهُ اللهُ تعالى

اعتنى بهِ وعلّقَ عليهِ

د. محمد بن يوسف الجوراني العسقلاني

قرّظهُ فضيلةُ الشّيخ العلّامة

شعيب الأرنؤوط

بسم الله الرحمن الرحيم

وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمدُ للهِ الذي أنزلَ الكتابَ؛ تذكرةً لأُولي الألباب، وأَودَعه مِن فُنون العُلوم والحِكَم العَجب العُجاب، وجعله أَجلَّ الكُتب قَدْرًا، وأرفعها ذِكْرًا، وأَعذَبها نَظْمًا، وأَغزرَها عِلْمًا، وأبلغَها في الخِطَاب؛ ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، لا شُبهةَ فيه ولا ارتياب.

أحمدُه حمدًا يَليق بجَلالِه، وأشكرُه على إنعَامِه وإفْضَاله، وأتوكَّلُ عليه وإليه مَتاب، وأشهدُ أنَّ لا إله إلَّا الله وحده لا شريك له، الذي عَنَتْ لِقَيُّومِيَّته الوجوه، وخَضعتْ لِعزَّته الرِّقاب، وأشهدُ أنَّ سيِّدنا محمَّدًا عبدُه ورسولُه، وصَفيُّه وخليلُه، المَبعُوثُ[1] مِن أكرم الشُّعوب، وأشرف الشِّعاب، إلى خَير أُمَّةٍ بأفْصَح كتاب، اللَّهُمَّ صلِّ وسلِّم عليه وعلى آله وصَحْبه وشِيْعته[2]، ووَارِثيه وحِزْبه السادة القادة الأئمة

---

(١) في الأصل: «المَنعُوتُ» ولا يستقيم مع قوله: «إلى خير أمة بأفصح كتاب»، وهذا راجع لسقم النسخة التي نقل منها المؤلف، ولذا صوَّبته من «الإتقان في علوم القرآن» (١/ ٣) ط: المجمع.

(٢) الشِّيعَةُ: هم قومُ الرجل وأعوانُه، وسُمُّوا بذلك لِمُشايعة الأتباع صاحبهم على عقيدة، أو مذهب، أو هوى، والجمعُ شِيَعٌ، وأَشياعٌ. =

الأنجاب، صلاةً وسلامًا دائمين مُتلازمين إلى يوم المآب[1].

أمَّا بعدُ:

فهذه رسالةٌ لطيفةٌ في بيانِ معنَى التَّفسير ـ لُغةً، وعُرْفًا ـ، وبيانِ النِّسبةِ بينَه وبينَ التأويل، وذِكْرِ مَوضُوعِه، وغايتِه، واستمدَادِه، وبيانِ الحاجةِ إليه، وشَرفِه؛ لتكُونَ على بَصيرةٍ فيه.

فنقُولُ وباللهِ التَّوفيقُ:

❑❑❑

= ولها عدَّة وجوه وإطلاقات، يحدد أيًّا منها سياقُها، ومنها: الدِّيْن والمِلَّة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰ نُوحٍ فِي ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٧٩ إِنَّا كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ۝٨٠ إِنَّهُۥ مِنْ عِبَادِنَا ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝٨١ ثُمَّ أَغْرَقْنَا ٱلْآخَرِينَ ۝٨٢ ۞ وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الصافات: ٧٩ ـ ٨٣]، أي: ومن أهل دين وملَّة نوحٍ لإبراهيم عليه السلام. انظر: «وجوه القرآن» لمقاتل بن سليمان (١٦٣)، و«مفردات ألفاظ القرآن» للراغب الأصفهاني (٤٧٠) مادة: «شيع».

(١) هذه المقدِّمة تضمينٌ من مقدِّمة السيوطي لكتابه: «الإتقان في علوم القرآن» (١/٣)، ط: المجمع، مع ما فيها من تغاير.

التَّفْسِيرُ

التَّفسيرُ لُغةً: الإبانةُ وكَشْفُ الغِطَاء.

تقولُ: فسَّرتُ الشَّيءَ - بالتَّشديد - أُفسِّرُه تَفْسيرًا؛ إذا بيَّنتُه، وفَسَرْتُ الشَّيءَ أَفسِرُه وأَفسُرُه مِن باب نَصَرَ وضَرَبَ، فَسْرًا إذا كشفتَه وأظهرتَه، فهُو مَأخوذٌ مِن «الفَسْر»؛ بمعنى: الكَشْف.

وقيل: مِن الفَسْر؛ يعني: نَظَر الطَّبيب إلى المريض؛ ليتَعرَّف خُصوص عِلَّته[1].

وقيل: مِن فَسَرْتُ الفرسَ إذا ركَّضْتُها مَحصورةً؛ لتُطلِق حَضْرها[2].

---

(١) هذا القول والقول الثالث هما في الحقيقة قولٌ واحد، ولذا قال ابنُ فارس رحمه الله: «الفَسْر والتَّفسرة: نظرُ الطبيب إلى الماء وحُكْمُه فيه». «المقاييس» (٤/ ٥٠٤)، وكلُّ شيءٍ يُعرفَ به تفسيرُ الشيءِ فهو التَّفْسِرةُ، «العين» للخليل بن أحمد (٧/ ٢٤٨).
وهو اختيار **الإمام الزركشي** رحمه الله في «البرهان» (٢/ ٢٨٣)، ويوجِّه بقوله: «فكما أنَّ الطبيب بالنظر فيه يكشف عن علة المريض، فكذلك المُفسِّر يكشف شأن الآية وقصصها ومعناها والسبب الذي نزلت فيه».

(٢) وكأنَّ المُفسِّر على هذا المعنى: يُجرِي فَرَس فِكْره في ميادين المعاني؛ ليستخرج شرح الآية، ويحل عَقْد إشكالها. انظر: «قواعد التفسير» لشيخنا الدكتور خالد السبت (١/ ٢٧).

وقيل: بل مَأخوذٌ مِن «التَّفْسِرةِ»، وهي: القَارُورةُ التي يَنظر إليها الطبيبُ؛ ليتعرَّف منها حقيقةَ المرض[1].

لكن يَرِدُ على هذا الأخير، وإنْ نقله الجلالُ السُّيوطي في «التَّحبير» و«الإتقان»[2]، وأقرَّه قولُ الجوهريُّ في «صِحَاحِهِ»: أظنُّ «التَّفسرة»: مُولَّدة[3].

وعلى هذا لا يَصِحُّ الاشتقاق منها، ثُم الظَّنُّ أنَّ الفَرْق بين المأخذ الأول وما بعده، أنَّ الأول لم يَنظُر فيه لمأخذِ شيءٍ خَفِي مَدركه؛ لأنه مَأخُوذٌ مِن مُطلقِ الكَشْف والإظهار بخلافه على ما بعده؛ فإنه مَنظُورٌ فيه إلى تعرُّف أمور خَفيَّة، وهو حقيقة تلك العِلَّة التي أُرِيد كَشفُها، فيحتاج إلى نَظر وتدبُّر، ومِن ثَمَّ عرَّفه ابنُ الجوزيِّ بأنه: إخراجُ الشيءِ المعلوم الخفاءِ إلى مَقام التَّجلِّي[4].

---

(١) ويَرِدُ التفسير أيضًا بمعنى: «الشَّرْح»، وهو كثيرٌ في العِلْم، يَعنُون به التَّبيين، يقُول ابنُ حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «التفسير والشَّرْح هما: التَّبيين». «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٤٥)، وقد عرَّفه ابن جزي في «التسهيل لعلوم التنزيل» (١/ ١٥) بقوله: «التفسير: شرح القرآن..» وردَّ اطلاق الشرح على التفسير العسكري في «الفروق» (٧٥)، ونقله عنه العلَّامة بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في «معجم المناهي اللفظية» (٣١٥)، وليس بلازم، وإنما القصد بالشرح: البَسْط والاتساع وفكُّ الغموض، ومنه شرح الصدر، وشرح المسألة.

(٢) في «التحبير في علم التفسير» (٩٠)، و«الإتقان في علوم القرآن» (٦/ ٢٢٦١).

(٣) «الصحاح» مادة: «فسر»، وانظر: «قَصْد السَّبيل فيما في اللغة العربية مِن الدَّخِيل» للمُحبِّي (١/ ٣٤٢).

(٤) ليس هذا من قوله، وإنَّما هو من قول الفقهاء الذين نقل عنهم ذلك، وطالع: «زاد المسير» (١/ ٤).

وقيل: إنَّه مَأخوذٌ مِن «السَّفر»، بتقديم السِّين، تقول: أَسفَر الصُّبح، إذا أضاء، وسَفَرت المرأةُ عن وَجْهها؛ كشَفَتْهُ، فهو كقولهم: جَذَب وجَبَذ، فكما أنَّ الَجذْب والَجبْذ واحدٌ، فكذلك «السَّفْر»، و«الفَسْر»[1].

---

(١) انظر: «البرهان» للزركشي (٢/ ٢٨٤)، و«الإتقان» للسيوطي (٦/ ٢٢٦١)، و«التيسير في قواعد التفسير» للكافيجي (١٣٢)، و«التفسير وأساسياته واتجاهاته» لأستاذنا فضل حسن عباس رَحِمَهُ اللهُ (١٠٧).
تنبيه: قال ابن يوسف عفا الله عنهما: هذا القول مِن دَعْوى القَلْب فيه نظر، ولا تُسْعِف اللُّغة إثباته، وقد ردَّه الألوسيُّ رَحِمَهُ اللهُ فقال: «والقول بأنَّه مقلوبٌ مِن السَّفر مما لا يُسْفَر له وجه». «روح المعاني» (١/ ١٠٢).
وقد تعقَّبه أستاذنا فضل عباس رَحِمَهُ اللهُ بقوله: «والذي أراه أنَّ ما ذهب إليه علَّامة الرَّافدين مِن إنكار الصِّلَة بين الفَسْر والسَّفْر لا يُؤيِّده فِقْه اللُّغة واستعمال ألفاظها». «التفسير وأساسياته واتجاهاته» (١٠٧).
ولستُ مع أستاذنا رَحِمَهُ اللهُ؛ لأنَّ الألوسي رَحِمَهُ اللهُ لم ينكر الصلة، ولكن ردَّ القلب، والذي تشهد له اللُّغة عدم القَلْب؛ لأن الأصل في الكلمة أنها جاءت على ترتيب مُعيَّن ممَّا عرفته العرب مِن السَّماع، ولهذا يقول ابنُ جنِّي رَحِمَهُ اللهُ: «اعلم أنَّ كلَّ لَفْظين وُجِد فيهما تقديمٌ وتأخير، فأمكَن أنْ يكونا جميعًا أصلين ليس أحدُهما مَقلُوبًا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وإنْ لم يُمكِن ذلك حَكَمْتَ بأنَّ أحدَهما مقلوبٌ عن صاحبه، ثُمَّ أَريت أيُّهما الأصل وأيهما الفَرْع». «الخصائص» (٢/ ٦٩).
وهذا مُتعذِّرٌ، ولو كان في وُسْعِنا إثبات أصالة أحدهما دُون الآخر؛ لَفُصِلت المسألة، ولكن لا دَلالة لأيٍّ منهما على الآخر؛ فتبقى لكلِّ كلمةٍ أصالتها وصَرْفُها.
ثم انظر إلى ما يُمثِّلون به لهذا القلب، فيقولون، مثل: «جبذ وجذب»، وهذا غير سديد، ومنزع غير رشيد، وقد ردَّه ابن جنِّي: ـ وهو الذي فَتَق فِقْه اللُّغة =

. . . .

= وأصولها سماعًا وقياسًا ـ فيقول: «فَمِمَّا تركيباهُ أصلان لا قَلْب فيهما قولهم: «جَذَبَ»، و«جَبَذ» ليس أحدهما مَقلُوبًا عن صاحبه؛ وذلك أنَّهما جميعًا يَتصرَّفان تَصرُّفًا واحدًا، نحو جَذَب يَجذبُ جَذْبًا، فهو جَاذِبٌ، والمفعول مجذوبٌ، وجبَذ يجبِذ جَبْذًا فهو جَابِذٌ والمفعول مجبوذٌ، فإنْ جَعلْتَ مع هذا أحدَهما أصلًا لصاحبه؛ فَسَدَ ذلك؛ لأنك لو فَعلْتَهُ لم يكن أَحدُهما أسعدُ بهذه الحال مِن الآخر، فإذا وَقَفتِ الحالُ بينهما، ولم يُؤثَر بالمزيَّة أحدهما، وَجَب أنْ يَتوازيا وأنْ يَمْثُلا بصَفْحتيهما معًا، وكذلك ما هذه سَبيلُه». «الخصائص» (٢/ ٦٩ ـ ٧٠).

فدَعْوى القَلْب كما رأيتَ مفتقرةٌ إلى بُرهان يشُدُّ مِن أَزْرِها، ويُبيِّن الأصل مِن الفرع، ثُمَّ مَن المقلُوب عن أصله، وليس ثمَّة مُسْعِفٌ في تبيان ذلك، وما هو إلَّا من باب الاتساع والتَّجوُّز لا غير، ولذا قال: «أمَّا ما طريقُه الإقدام مِن غير صَنْعة فنحو ما قدَّمناه آنفًا من قولهم: ما أطيبه وأيطبه... فهذا ونحوه طريقُه طريق الاتِّساع في اللُّغة مِن غير تَأتٍّ ولا صَنْعة. ومثله **مَوقُوفٌ على السَّماع، وليس لنا الإقدام عليه مِن طريق القياس**». «الخصائص» لابن جني (٢/ ٨٨) مختصرًا.

وطالع حديثه عن «الاشتقاق الأكبر» (٢/ ١٣٣) يَزِدك يقينًا بصحَّة ما أثبته، هذا مِن جهة.

ومِن جِهَةٍ أُخرى، أنَّ الإمام اللُّغوي ابنُ فارس ﷺ حين عرَّف مفردة «التفسير» في كتابه الذي كسره على فِقْه اللُّغة «الصاحبي» (٣١٤) قال: «وأمَّا «التفسير» فإنه «التفصيل»، كذا قال ابن عبَّاس في قوله جلَّ ثناؤه: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾، أي: تفصيلًا. وأمَّا اشتقاقه فمِن «الفَسْر»» اهـ.

فأنتَ تَلْحظ أنَّه قَصَر الاشتقاق فيه على «الفسر» لا غير، ولو كان ثمَّة صلة قَلْب بينه وبين «السَّفر» لأبانه؛ إذ المقام يقتضيه، فلمَّا لم يُعرف في اللُّغة دلَّ ذلك على منع دخول غيره فيه، وإنْ تقارَبا في المعنى. =

والحاصل أنَّ معنى التفسير لغةً يَدُور على: الكَشْف والإظهار(١).

= ثُمَّ إذا صحَّ لغة ـ ولا إخالُه ـ فليس منه شيءٌ في كتاب الله تعالى، ولهذا قال الإمام السيوطي ﵀ في «المزهر في علوم اللغة» (١/ ٤٧٦) في النوع (٣٣) «معرفة القلب»: «وليس في القرآن شيءٌ من هذا فيما أظنُّ» ولا إخالُ أنَّ مفردة «التفسير» غابت عنه ولو بالإشارة لأصله، فتأمَّل.

ومِن هُنا فَطِن لهذا الأمر الإمام الرَّاغب الأصفهاني ﵀ فقال في «المفردات» مادة: «فسر» قولًا دقيقًا: «الفَسْرُ والسَّفرُ يتقاربُ مَعناهُما كتقارُب لَفْظيهما».

وهذا أدقُّ مِن دَعْوى القلب، ناهيك أنَّ بعض أهل اللغة قد أبطل القلب أصالة، كما ألَّف فيه ابنُ درستويه «إبطال القَلْب»، وأنَّ ما يذهب إليه الكوفيون على الخصوص هو توسُّعٌ، والبصريون يقولون: هما لغتان، على أصالة كل كلمة، كما قرَّره ابن جني سابقًا.

ومن هنا يقول الدكتور مساعد الطيار حفظه الله في معرض حديثه عن ردِّ دعوى القلب: «وهذا القول لم أجده في كتب اللغة التي رجعتُ إليها، وهو قولٌ غير دقيق؛ لأن دعوى القلب تحتاج إلى ما يدلُّ على صحتها في لغة العرب». «التفسير اللغوي» (١٩) هامش، و«مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر» (٥٣)، هذا ما ظهر لي والله أعلم.

(١) ويَرِدُ التفسير أيضًا بمعنى: «الشَّرْح»، وهو كثيرٌ في العِلْم، يَعنُون به التَّبيين، يقُول ابنُ حزم ﵀ في «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٤٥): «التفسير والشَّرْح هما: التَّبيين» ويُريد بالتَّبْيين: «فِعْل المُبيِّن؛ وهُو إخراجُه للمعنى من الإشكال إلى إمكان الفَهْم له بحقيقة» «الإحكام» (١/ ٤٠).

وانظر في مادة: «فَسَر»: «العين» للخليل الفراهيدي (٧/ ٢٤٧)، و«معجم مقاييس اللغة» لابن فارس (٤/ ٥٠٤)، و«المُجمل» له (٧٢١)، و«تهذيب اللغة» للأزهري (١٢/ ٢٨٢)، و«لسان العرب» لابن منظور (٥/ ٥٥)، و«البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٢/ ٢٨٣)، و«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٦/ ٢٢٦١)، و«تاج العروس» للزَّبيدي (١٣/ ٣٢٣)، ومقدِّمات التفاسير. =

وأمَّا اصطلاحًا: فَلَهُ إطلاقَاتٌ:

- يُطلَق على ما يُقابل التَّأويل عند مَن فرَّق بينهما. وسيأتي بيانُه[1].

- ويُطلقُ على العِلْم المُبيِّن لكلام الله الشَّامِل لتَفسيره وتأويلِه جميعًا[2].

وله بهذا الإطلاق تعاريفُ، منها:

قولُ شيخ الإسلام[3] في حواشي تفسير القاضي، تَبعًا للعلَّامة السَّعد[4] في «شرح الكَشَّاف»: **عِلْمُ التَّفسير**: هو العِلْمُ الباحثُ عَن

= وللتَّوسُّع في دراسة هذه المفردة، يُنظر: «مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر» للدكتور مساعد الطيار (٥١) ففيه مناقشة جيدة، و«التفسير والتأويل في القرآن» لشيخنا الدكتور صلاح الخالدي.

(١) وجُلُّ هذه الفروق ممَّا لا يُسلَّم لهم بها، وهي محلُّ تَحكُّم، بَلْه إنها تَفتقر إلى أدلة تُنسدها.

(٢) وهو مذهب الجمهور، ولستَ واجدًا عالِمًا ممَّن يُدقِّق في التفريق بينهما إلَّا وتجده يُجوِّز استعمال أحدهما موضع الآخر.

(٣) شيخ الإسلام: هو زكريا الأنصاري ﷺ. له حاشية على تفسير القاضي البيضاوي «أنوار التزيل» واسمها: «فتح الجليل ببيان خَفِيِّ أنوار التنزيل»، وتجد قوله في النسخة الخطية الأزهرية رقم(٥٥٦٢/ ٣١٤)، في (و٢/ ب)، وقد حُقِّقت في رسائل علمية في بلدان شتى، ولـمَّا تَفِق بعدُ مِن هَجْعتها مع الرسائل الجامعية، والله المستعان.

(٤) العلَّامة السَّعَد: هو مسعود بن عمر التَّفتازانيُّ، له حاشية ـ وتارة يُطلقون فيقول: شرح ـ غير كاملة على «الكشاف» ولها نسخ مُفرَّقة، منها في المكتبة الوطنية في سوريا برقم (٦١٩)، وفي مكتبات إيران أيضًا نسخ مفرقة، عزيزة الحصول، وممن كمَّل حاشيته؛ السيد الحسن بن أحمد بن الجلال العلوي =

أَحوالِ كلام الله عَزَّ وجَلَّ مِن حيثُ الدَّلالة على المُرادِ[1].

فقولُه: «العِلْمُ»: جنسٌ.

وقولُه: «الباحثُ عن أحوالِ كلام الله تعالى»: فَصلٌ أخرج الباحثُ عن أحوالِ غيره، كالفِقْه، والحديث، والنَّحْو، وغيرها مِن سائر الموضُوعات.

= الكبير(١٠٨٤هـ) صاحب «ضوء النهار»، قال عنه الشوكاني: «وله حاشية كمَّل بها حاشية السعد على «الكشاف». «البدر الطالع» (٢٢٦) ط: ابن كثير. وهي موجودة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، بعنوان: «منح الألطاف بتكميل حاشية السعد على الكشاف». انظر: «هجر العلم ومعاقله في اليمن» للأكوع (٣٤٩/١).

تنبيه: يظنُّ كثير من الباحثين لا سيما أهل التفسير أنَّ حاشية التفتازاني تلخيص من حاشية الطِّيبي على «الكشاف»، وقد نفى ذلك شيخنا الأستاذ الدكتور محمد محمد أبو موسى في كتابه الفذ «البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري» (٩٨) فقال: «وقد ذكر صاحب «كشف الظنون» أنَّ حاشية سعد الدين تلخيص لحاشية الطيبي، والحقُّ أن حاشية سعد الدين ليست تلخيصًا لحاشية الطيبي، بل هي صورة لآرائه البلاغية، وشخصيته المستقلة التي تتضح معالمها في كتبه الأخرى، كـ «المطوّل»، و«المختصر» وإن كان قد أفاد مما ذكره الطيبي».

وانظر موقع التفتازاني في البلاغة من خلال رسالة علمية: «التفتازاني وآراؤه البلاغية» لضياء الدين القالش ط: دار النوادر.

(١) انظر: «فتح الجليل ببيان خَفِيِّ أنوار التنزيل» النسخة الخطية الأزهرية رقم (٣١٤/٥٥٦٢)، في (و٢/ب).

وطالع: «كشف الظنون» لحاجي خليفة (٤٢٧/١): «علم التفسير» وفيه مناقشة لما يرد عليه، وانظر: مقدمة الطاهر بن عاشور في تفسيره «التحرير والتنوير» المقدمة الأولى ﷺ في التفسير والتأويل، وكون التفسير علمًا.

وقولُه: «مِن حيث الدَّلالة على المراد»: أخرج ما يُبحث فيه عن أحوالِ كلام الله تعالى لا مِن حيثُ الدَّلالة المذكورة، بل مِن حيثُ الأداء، والسَّند، وكيفيَّة النُّزول، **فليستْ مِن عِلْم التَّفسير**، وإنْ توقَّف على تحريرها؛ لأنها مِن تعلُّق الرِّواية، والتَّفسير مُتعلِّق بالدِّراية[1].

ولا يَرِدُ على هذا التَّقرير، قولُه عَقِبه: «تَبعًا للعلَّامة السَّعد»: فشمَل التَّعريفُ التَّفسير، أي: ما يتعلَّق بالرِّواية، والتَّأويل، أي: ما يتعلَّق بالدِّراية؛ لأنَّ مراده بما يتعلَّق بالرِّواية ما دلَّ على المراد بطريق الرِّواية عنه ﷺ وأصحابه، وبالدِّراية ما دلَّ عليه بطريق الاستنباط، والأخذ من قواعد العلوم المُوصِلة إليه.

ومنه عُلِم أنَّ التفسير له إطلاقان كما مرَّ.

---

(١) وهذا صوابٌ ولكن ليس على إطلاقه؛ صواب لأنَّ معرفة هذا لا تُؤثِّر في فَهْم الآية، وبالتالي فهي خارجة عن حدِّ البيان، ومن هُنا عُدَّت من أنواع علوم القرآن، وسياقها في التفسير من باب التَّفنين في تنزيل علوم القرآن على الآيات، وإفاضة كل مفسِّر ما برع به في تفسيره، وعليه فَقِسْ في استطرادات المفسرين وتوسُّعهم؛ **فالضابط الجامع المانع لمعنى التفسير: أنَّ ما كان فيه بيانٌ لمعنى الآية فهو من التَّفسير، وما زاد عن ذلك ممَّا لا يدخل في البيان فهو خارجٌ عنه، وإنْ كانت له صِلَة بالآية. فاضبط هذا وسينفعك في فهم التفسير، مما سيأتي من تعاريف.**

ويمنعُ مِن إطلاقه أنَّ النَّصَّ القُرآنيَّ يحتاج للرِّواية الصَّحيحة إنْ وُقِف عليها، ويحتاج أيضًا للدِّراية لصِحَّة الفَهْم، وما الأخطاء في فَهْم النص القرآني مع وجود الرِّواية في كتب المفسرين، إلَّا لأنهم لم يُحسنوا فهم دلالة النَّص، وأُسس الاستنباط الصَّحيحة منها، وهل هذا إلَّا هو الدِّراية للرِّواية القائمةُ على الأُصول والضَّوابط في التَّعامل مع النُّصوص.

وعُلِم مما تقرَّر أنَّ عِلْم التَّفسير:

هُو الباحثُ عن مَدلُولات ألفاظِ القرآن المُستفادَة من اللُّغة وأحكامِها؛ الإفراديَّة والتَّركيبيَّة، المُستفادة مِن الصَّرْف، والنَّحْو، والبيان، والمعاني المُتعلِّقة بالأحكام؛ مِن بيان المُجْمَل والمُبيَّن، والمُطْلَق والمُقيَّد، والعامِّ والخاصِّ، والعامِّ المخصُوص، والعامِّ الذي أُرِيد به الخصوص، وإيضاح المُبهَم، وما اشتُمِل منه على تقديم وتأخير وحذف(١)؛ كآية الوُضُوء، ونحو ذلك، كأسباب النُّزول؛ لأنَّ سبب النزول يُعرف به معنى الآية المُنْزَلة فيه(٢).

ألَا ترى إلى قوله عزَّ وجلّ: ﴿فَمَنْ حَجَّ ٱلْبَيْتَ أَوِ ٱعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾ [البقرة: ١٥٨]؟

فإنَّ نفي الجناح ظاهرُه الجواز المُستوي الطَّرفين، معَ أنَّ أمر السَّعي دائرٌ بين الرُّكنية ـ كما قاله الإمامُ الشافعيُّ، والإمامُ مالك ـ،

---

(١) هذه الأمثلة التي ذكرها المؤلِّف لا تدخل في حدِّ البيان في شيء، بل هي من علوم القرآن وموارده في ذلك، نعم قد يتوقَّف فَهْم بعض الآيات على معرفتها والإحاطة بها، وبعضُها أسعدُ مِن بعض، ولكن أن يطَّرد ذلك في الكُلِّ، فهذا المُتعذِّر.
وما أحسن قول الإمام الطاهر بن عاشور ﷀ حين قال: «التفسيرُ: اسمٌ للعلم الباحث عن بيان معاني ألفاظ القرآن، وما يستفاد منها، باختصار أو توسُّع» «التحرير والتنوير» (١/ ١١)، ولو استغنى عن قوله: «وما يستفاد منها...» لكان أجود؛ إذْ هي ممَّا يَتبع بعد ذلك الأحكام والمعاني.. والتي هي ليست من صُلْبِه، ولذا قال في موضع آخر، حين عرَّف موضوعه، فقال: «وموضوع التفسير: ألفاظ القرآن، في البحث عن معانيه، وما يستنبط منه» «التحرير والتنوير» (١/ ١٢).

(٢) سيأتي بيان ذلك ضمن شروط المفسِّر في الشرط الحادي عشر.

والوُجُوب ـ كما قاله أبو حَنيفة ـ والنَّدب ـ كما قاله الإمامُ أحمدُ ـ.

والجوازُ المُستَوي لا يُوافق واحدًا منها، حتَّى أنه أَشكلَ على عُرْوة بن الزُّبير، فسأل عائشةَ رضي الله عنها، فقالت له عائشةُ: بئسَ ما فهمتَ كلام ربِّك يا ابنَ أختي، فإنَّ الله إنما نَفَى الجناح؛ لأنَّ المسلمين وجدوا في أنفسهم كراهية للسَّعْي؛ لأنَّ الجاهليةَ كانوا إذا سَعوْا تبرَّكوا بصنم فوق الصَّفا، يُقال له: «إساف»، وآخر فوق المروة يُقال له: «نائلة»[1]، وأزالها النبيُّ ﷺ عام الفتح، فظنَّ المسلمون أنَّ السَّعي مِن آثار الجاهلية، فلا ينبغي مُوافقتهم فيه، فنفى اللهُ عزَّ وجلّ ذلك بقوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَاۚ﴾، وعبَّر[2] به موافقة للسَّبب.

والمراد بنَفْي الجناح؛ الجواز الصادق بالوُجُوب، والرُّكنية في الحج لا المقابل لهما، كما دلَّ على ذلك أنَّ النبيَّ ﷺ، استقبلَ القبلة في السَّعْي، وقال: «**يا أيُّها النَّاس، اسْعُوا؛ فإنَّ السَّعي قد كُتب عليكم**»[3]

---

(١) انظر في شأن هذين الصَّنمين وقصتهما في «الأصنام» للكلبي (٩).

(٢) لفظة «عبَّر» ممَّا ينبغي ترك إطلاقها وإسنادها إلى الله تعالى، والأَولى استبدالها بما هو أحسن منها، نحو «أخبر» و«قصَّ» وتجنُّب مثل هذه الكلمات «عبَّر» و«حكى» وأشباه ذلك ممَّا نبَّه عليه بعض أهل العلم، وقد أحسن ابن عطيَّة الأندلسي رحمه الله أن عقد في مطلع تفسيره «المحرَّر الوجيز» فصلًا قال فيه: «بابٌ في الألفاظ التي يقتضي الإيجاز استعمالَها في تفسير كتاب الله تعالى». فانظره فهو مفيد.

وانظر: «مجموع الفتاوي» لابن تيمية رحمه الله (١٥/ ٥٤٣)، حول كلمة «حكاية»، والله أعلم.

(٣) أخرجه أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٧)، وابن خزيمة (٢٧٦٤)، والدَّارقطني في «السُّنن» (٢٥٨٢)، والبيهقي في «الكبرى» (٩٤٣٩)، وغيرهم، وفيه اختلاف =

ففَهِم منه الإمام مالكُ، والشافعيُّ الرُّكنية[1].

= على صحَّته وضعفه، والقلبُ أميل إلى تحسينه بطُرقه وشواهده، وانظر تمام تنقيده في «المسند» بتحقيق شيخنا العلَّامة شعيب الأرنؤوط حفظه الله وصَحْبه.

وفي الباب ما هو أقوى منه ممَّا يدلُّ على الوجوب: ما أخرجه البخاريُّ (١٧٩٥)، ومسلم (١٢٢١) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: قدمتُ على النبيِّ ﷺ بالبَطحاء، وهو مُنِيخٌ، فقال: «**أحجَجْتَ؟**»، قلتُ: نعم. قال: «**بمَ أهلَلْتَ؟**»، قلتُ: لبَّيكَ بإهلالٍ كإهلال النبيِّ ﷺ، قال: «**أحسنتَ، طُفْ بالبيت وبالصَّفا والمروة، ثم أحِلَّ...**». وأيضًا ما أخرجه مسلم (١٢٧٧) من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: ما أتمَّ اللهُ حجَّ امرئ، ولا عمرتَه، لم يَطُف بين الصفا والمروة. والله أعلم.

(١) انظر قول جمهور فقهاء المالكية: «الذَّخيرة» للقرافي (٣/ ٢٥٢)، و«الشرح الصغير» للدردير (٢/ ٣٩)، و«القبس شرح الموطأ» لابن العربي المالكي (١٠/ ٩) ط: هجر.

وقول الشافعية، انظره في: «المجموع» للنووي (٨/ ٧٧)، و«نهاية المطلب» للجُويني (٤/ ٣٠٢).

ثم هو رواية أيضًا عن الإمام أحمد كما حكاه ابن قدامة في «الكافي» (٢/ ٤٢٢) ط: هجر، و«المغني» (٥/ ٢٣٨)، وأشار لاختلاف الرواية عنه، وهو المشهور عند متأخري الحنابلة في كافة مصنَّفاتهم، فيعدُّون السعي ركنًا في الحج والعمرة.

قال المرداوي رحمه الله: «أما السعي ففيه ثلاث روايات: إحداهنَّ: هو ركن، **وهو الصحيح من المذهب، نَصَّ عليه**» اهـ. «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» (٧/ ٢٨٩ ط: هجر). ويريد بـ: «نصَّ عليه» أي: الإمام أحمد رحمه الله.

وفَهِم منه الإمام أبو حنيفة الوجوب[1].

قال القاضي[2]: وأخذ الإمام أحمد بظاهر الآية، فقال بسُنِّيَّته، وبه قال أنسٌ، وابنُ عبَّاس؛ لأنَّ قوله: ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ يُفهَم منه التَّخيير[3].

قال القاضي: وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ نفي الجناح يدلُّ على الجواز الدَّاخل في معنى الوجوب فلا يَدْفعه، انتهى[4].

---

(١) انظر قول الحنفية في: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢/ ١٣٣)، و«حاشية ابن عابدين» (٢/ ١٤٨)، ويلزم عنده الدم، ولهذا يقول الكمال ابن الهمام رحمه الله: «مِثلُه لا يزيد على إفادة الوجوب، وقد قلنا به. أمَّا الركن فإنَّما يَثبُت عندنا بدليل مقطوع به، فإثباته بهذا الحديث إثبات بغير دليل». «فتح القدير» (٢/ ٤٧٢)، و«الاختيار لتعليل المختار» للموصلي (١/ ٤٦٤).
ونَسب أيضًا هذا القول للإمام أحمد، الإمامُ النوويُّ رحمه الله حيث ذكر أنَّ الأصل عن الإمام القول بوجوبه، وأنه يُجبر بدم. طالع «المجموع» (٨/ ٧٧).
وممَّن ذهب أيضًا للوجوب الإمام البخاري رحمه الله، فقد بوَّب في «الصحيح» فقال: باب وجوب الصفا والمروة.

(٢) القاضي: حيث أُطلق في مصنَّفات الحنابلة إلى أثناء المئة الثامنة، فالمراد به أبو يعلى الفرَّاء الكبير (٤٥٨هـ)، وإذا قيَّدوه بالصغير، فهو ابنه محمد صاحب «الطبقات» وهذا خلاف المتأخرين كصاحب «الإقناع»، و«منتهى الإرادات» فإنهم يَعنون بالقاضي: المرداوي الصالحي، وهو المُلقَّب بـ«المنقِّح» لتنقيحه «المقنع» في كتابه: «التَّنقِيح المُشبع»، وكذا المجتهد؛ لتصحيحه المذهب، انظر: «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لابن بدران الدمشقي (٤٠٨).

(٣) ولا شيء عليه، كما في «الكافي» (٢/ ٤٢٣)، و«المغني» (٥/ ٢٣٨) لابن قدامة المقدسي رحمه الله.

(٤) انظر: «المغني» لابن قدامة (٥/ ٢٣٩).

وهذا التَّعريف المُتقدِّم[1]، تعقَّبهُ الشِّهابُ أحمدُ بن عبد الحقِّ[2] في شرح «نُقاية العلوم» فقال: إنَّ فيه قُصُورًا، والأَوْلى أنْ يُقال: هو العِلْم الباحثُ عن أحوالِ كلام اللهِ مِن جهة إنزالِه وسَندِه وأدائه وألفاظِه ومَعانيه المُتعلِّقة بألفاظِه، ومعانيه المُتعلِّقة بالأحكام، وما هو كالتَّتِمَّة له؛ كأسباب النُّزول، والنَّاسِخ والمنسُوخ، انتهى[3].

ووَجْهُ قُصُورِه: أنَّ الثلاثة الأُوَل، وهي: إنزالُه، وسندُه، وأداؤه؛ خارجةٌ بحَيْثيَّة الدَّلالة على المراد؛ إذْ لا دلالة له فيها كما عُلِم ممَّا مرَّ[4]، وقد يُجاب بأنَّ مَن ذكَر المُتعلِّق بالنُّزول في التَّعريف نظَر إلى تَوقُّفه على تحريرها، والنُّطق بها على الصواب الذي ورَدت به الرِّواية، ومَن أسقطها منه نَظر إلى أنَّ ذلك على وجه الشَّرطية فقط، لا لكونه جزءًا من علم التفسير.

وعرَّفه البَدْر الزَّرْكشيُّ ﷺ: تعالى في «البُرهان» بقوله: التَّفسير: عِلمٌ يُفهم به كتاب الله المُنزَل على نبيِّه محمد ﷺ، وبيانُ معانيه واستخراجُ أحكامِه وحِكَمه[5].

---

(١) يعني: تعريف التفسير المتقدِّم.

(٢) هوالشهاب أحمد بن عبد الحق السنباطي ﷺ (٩٩٥هـ)، وكتاب «نقاية العلوم» نثرٌ يَضمُّ أربعة عشر عِلْمًا قيَّدها الإمام السيوطي ﷺ، فنظمها السنباطي في «رَوْض الفُهوم»، ثم شرح النَّظم في «فتح الحي القيوم بشرح روض الفهوم».

(٣) انظر: «فتح الحي القيوم بشرح روض الفهوم» (و٣٢/ ب) نسخة جامعة الملك سعود برقم (٣٤٤) معارف عامة، ولا أعلمه مطبوعًا.

(٤) عند تِبْيانه لمعنى قوله: «مِن حيث الدَّلالة على المراد» وأنه خارج عن معنى التفسير.

(٥) هذا ما عرَّفه الزركشي ﷺ في مطلع «البرهان» (١/ ١٠٤)، ولكنَّه قال: =

كذا نقلَهُ منه الجلالُ السُّيوطيُّ في «الإتقان»[1]، وكذا القَسْطلَّانيُّ في «شرح البخاري»[2] مِن غير عَزْوٍ إليه، ولم يتعرَّضا لبيانه.

وقولُه: «يُفهم به كتاب الله»: أخرجَ ما لا يُفهم به كتابَ الله مِن العُلوم، أي: ما لا يَتحصَّل به فَهْم كتاب الله تعالى، وإنْ كان له مَدخلٌ في فَهْمِه، فلا يَرِدُ أنَّ كُلًّا مِن النَّحو، والمعاني، والأصول ونحوها لها مَدخلٌ في فَهْمِه مع أنها لا تُسمَّى تفسيرًا، بل هي مَوادُّ التفسير، ثم إنَّ هذا العلم الذي يُفهَم به كتاب الله يشتمل على نوعين: نَقْليٌّ، ونظريٌّ.

فالأوَّلُ: كأسباب النُّزول، والقراءات، واللُّغات، والمكيِّ والمدَنيِّ، وما وَرَد في معنى شيءٍ من القرآن مُتضمِّنٌ لقصَّةٍ لا تُمكن معرفته إلَّا بها.

= في (٢/ ٢٨٤) «النوع الحادي والأربعين»: «معرفة تفسيره وتأويله» قال: «هو عِلْم نُزول الآية وسورتها وأقاصيصها، والإشارات النَّازلة فيها، ثم تَرتيب مكِّيها ومدنيها، ومُحكَمها ومُتشابهها، ونَاسِخها ومنسُوخها، وخاصِّها وعامِّها، ومُطلقها ومُقيَّدها، ومُجمَلها ومُفسَّرها»، **وتلحظ أنَّ الشيخ الزركشي** رحمه الله **قد أدخل في التفسير ما ليس منه من أنواع علوم القرآن.**

(١) والمؤلِّف نقله من «الإتقان»؛ لأن كتاب «البرهان» كان مُتواريًا عن أنظار طلاب العلم في فترة طويلة، ولا يُعلم أن عالمًا نقل منه بعد القرن العاشر، ومن هنا نقل المؤلِّف قولَه بواسطة «الإتقان» ولذا قال: «كذا نقله منه الجلال السيوطي». وانظر: «علوم القرآن بين البرهان والإتقان دراسة موازنة» للدكتور حازم سعيد حيدر (٧)، والله أعلم.

(٢) انظر: «إرشاد الساري» (٧/ ٢).

كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ زِيَادَةٌ فِي ٱلۡكُفۡرِۖ﴾ [التوبة: ٣٧]، فإنَّ النَّسيءَ في اللُّغة: تأخير الشيء[١].

وأمَّا كونه تأخير حُرْمة شهر مُعيَّن كمُحرَّم إلى صفر إذا أهلَّ، والكفار في قتال، فهذا إنَّما عُرِف بالوُرُود عن الشَّارع لا مِن مدلُول اللَّفظ اللُّغوي[٢].

والثَّاني: كطُرُقِ استنباط الأحكام مِن مَعرفة المُجمَل والمُبيَّن، والمطلق والمُقيَّد، والعام والخاص، والحلال والحرام، ونحو ذلك، فإنَّ مَن عَرَف أنَّ العام لفظٌ يَستغرِقُ الصَّالح له من غير حَصْر فَهِم منه أنَّ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ عامٌّ، وقِسْ على ذلك، فقد شَمَل النَّوعين.

قولُه: «عِلْمٌ يُفهم به كتاب الله» كما يُفيده أيضًا قولُ الزَّرْكشي: «واستمدادُه مِن عِلْم اللُّغة، والنَّحْو، والصَّرْف، والبيان، وأصول الفقه، والقراءات» انتهى[٣]، فإنَّ غالب ما ذُكر يَتحصَّل مِن العلوم المذكورة.

وقولُه: «وبيانُ مَعانيه، واستخراجُ أحكامِه وحِكَمه»: أَشار به إلى أنَّ عِلْم التفسير اسمٌ لِمَا جمعَ أمورًا ثلاثة:

---

(١) انظر: «المفردات» للراغب (٨٠٤).

(٢) انظر: «جامع البيان» للطبري (١١/ ٤٤٩)، و«تفسير القرآن العظيم» لابن كثير (٤/ ١٥٠).

(٣) «البرهان» (١/ ١٠٥).
وغير خافٍ عليك أن ثمة فرقًا بين ما يتوقَّف عليه الفَهْم، وما يُستمدُّ منه الفَهْم.

أحدها: ما يُفهَم به كتاب الله، وهو المسائل المُشتمِلة على أسباب النُّزول، واللُّغات، وطُرُق استنباط الأحكام، وطرق الاشتقاق، والإعراب، وغير ذلك، ممَّا هو لِفَهْمِه بمنزلة عِلْم مُصطلَح الحديث؛ لفَهْم مَتْنه وسَنَدِه[1].

ثانيها: نفسُ بيان معانيه وإيضاحُها المُشتمِل على نسبة محمولاته لمصنُوعاتِه، مع فَكِّ تراكيبه، وتَوجِيه إعرابه، وما اشتمَل عليه مِن لُغةٍ، وتصريفٍ، واشتقاق، وغيرها.

ثالثها: استخراجُ أحكامِه المُستنبَطة منه؛ كدلالة قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، على أنَّ الجنابة لا تمنع صِحَّة الصوم؛ لأنَّ الحِلَّ الذي تَضمَّنته الآية صادقٌ بآخر جُزءٍ مِن الليل، فتُصادِف الجنابة أولَّ جزء من النهار.

ولاستخراج حِكَمِه أيضًا، وهي ما تَضمَّنته مِن النِّكَاتِ البيانيَّة والبَديعيَّة، فعُلِم ممَّا تَقرَّر أنَّ قوله: «وبيانُ معانيه...» إلخ، عَطفٌ على؟ قوله: «عِلْمٌ»؛ ليكون بيانُ المعاني واستخراجُ الأحكام مِن مُسمَّى التفسير المُعرَّف، وليس عَطفًا علي قوله: «كتاب»؛ لأنه يَنحلُّ إلى قولنا: عِلْم يُفهم به كتاب الله، ويُفهم به بيان مَعانيه، ويُفهم به استخراج أحكامه، فلا يفيد أنَّ البيان والاستنباط مِن مُسمَّى التفسير، وإنَّما مُسمَّاه ما يُفهَمان به مع أنَّ ذلك قد عُلِم مِن قوله أوّلًا: «يُفْهَم به كتاب الله»؛ لشُمُولِه له.

---

(١) هذا فيه تَجوُّز؛ والقاعدة كلُّ ما يدخل في بيان فَهْم الآية فهو من علم التفسير، وما لا فهو زيادة واستطرادٌ، وسيأتي بيان ذلك.

وأيضًا: يَبعُدُ الحُكْم على وَسيلة البيانِ بأنه تَفسيرٌ دون نَفْس البيان، فعُلِم أنَّ التفسير مُشتمِلٌ على أمرين:

أحدهما: عِلْميٌّ، وهو ما يُفهَم به كتاب الله.

والثاني: عَمليٌّ، وهو بيان المعاني، واستخراج الأحكام، والثاني بشِقَّيْهِ مُترتِّبٌ على الأول، والشِّقُّ الأول خَصَّه بعضُهم بالتفسير، والثاني باسم التَّأويل، فأشار لشُمول التَّعريف للأمرين جميعًا، والله تعالى أعلم.

هذا ما ظَهر لي في بيان هذين التَّعريفين(١).

---

(١) وهذا الذي فصَّله المؤلف ﷺ، فيه تجوُّز في بيان معنى التفسير، فأدخل في علمه ما ليس هو بلازم منه، **فالضابط فيما يدخل في علم التفسير: ما يَتوقَّف فَهْم الآية عليه، وما زاد على ذلك من حدِّ البيان، فهو من تفريعات المفسرين**، وهذا قد ذكره غير واحد من المفسرين.

يقول ابن عطية الأندلسي ﷺ عمَّا عُني به في تفسيره: «وقصدتُ فيه أن يكون جامعًا وجيزًا مُحرَّرًا، لا أذكر من القصص إلَّا ما لا تنفكُّ الآية إلَّا به». «المحرر الوجيز» (١/ ٩).

ثم راح يذكر في عطف تفسيره من دلالات هذا المسلك كثيرًا، ومنها: ما ذكره في قصة أصحاب السَّبْت من سورة الأعراف عند الآية (١٦٣) بعد أن بيَّنها بإيجاز قال: «وفي قصص هذه الآية رواية وتطويل **اختصرته واقتصرت منه على ما لا تُفهم ألفاظ الآية إلَّا به**».

وحين عرَض ﷺ لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ وَأَنصِتُوا۟ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، قال: «ولم نستوعب اختلاف العلماء في القراءة خلف الإمام، **إذ ألفاظ الآية لا تَعرِض لذلك، لكن لمَّا عنَّ ذلك في ذِكْر السَّبب ذكرنا منه نبذة**».

وقال أبو حيان الأندلسي ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا۟ بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٣]: «وقد تعرَّض الزمخشريُّ هنا لذِكْر =

وقال الجلالُ السُّيوطيُّ في «التَّحبير»: وأمَّا التفسير اصطلاحًا فلهم فيه عباراتٌ؛ أَحسنُها[1] قولُ أبي حيَّان[2]: «هو عِلْمٌ يُبحثُ فيه عن كيفيَّة النُّطق بألفاظ القرآن، ومَدلُولاتها، وأحكامِها؛ الإفراديَّةِ والتَّركيبيَّةِ، ومَعانِيها التي يُحمل عليها حالَ التَّركيب، وتَتمَّاتٌ لذلك». قالَ أبو حيَّان: فقولُنا: «عِلْم» جِنسٌ.

وقولُنا: «يُبحث فيه عن كيفيَّة النُّطق بألفاظِ القرآن»: هو عِلْم القِرَاءةِ.

= فائدة تفصيل القرآن وتقطيعه سُوَرًا، وليس ذلك من علم التفسير، وإنما هو من فوائد التفصيل والتسوير» «البحر المحيط» (١/ ١٦٩).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ في آية المواريث في سورة النساء (١١): «هذه الآية الكريمة والتي بعدها والآية التي هي خاتمة هذه السورة، هنَّ آيات علم الفرائض، وهو مُستنبطٌ من هذه الآيات الثلاث، ومن الأحاديث الواردة في ذلك ممَّا هي كالتفسير لذلك، **ولنذكر منها ما هو مُتعلِّق بتفسير ذلك، وأمَّا تقرير المسائل ونصب الخلاف والأدلة، والحجاج بين الأئمة، فموضعه كتاب الأحكام**» «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٢٢٤).

ولأجل هذا يقول الشاطبي رَحِمَهُ اللهُ: «عِلمُ التفسير مطلوبٌ فيما يَتوقَّفُ عليه فَهْم المراد من الخطاب، فإذا كان المراد مَعلومًا؛ فالزيادة على ذلك تكلُّف» «الموافقات» (١/ ٥٧).

(١) فيه نظر، إذ ستَلْحظ أنه أدخل فيه ما ليس منه، فأنَّى له الُحسْنُ؟ بل توسَّع في مقدمة تفسيره، في شرط المُفسِّر، والعلوم التي يحتاجها، فحشد أنواعًا من علوم القرآن؛ فأَغْرَب! وكثير منها لا يُوافق عليه.

(٢) هو الإمام المُفسِّر أبو حيَّان، محمد بن يوسف الأندلسي، له تفسير «البحر المحيط» شغله بقضايا اللغة والنحو، توفي (٧٤٥هـ) انظر في ترجمته: «طبقات المفسرين» للداودي (٢/ ٢٣٨).

وقولُنا: «ومَدلُولاتها» أي: مَدلُولات تلك الألفاظ، هذا مِن علم اللغة الذي يُحتاج إليه في هذا العلم.

وقولُنا: «وأَحكامِها الإفراديَّةِ والتَّركيبيَّةِ»: هذا يَشملُ عِلْمَ التَّصريف، [وعِلْمَ الإعراب]، والبيانِ، والبَديعِ.

أي: والنَّحْو، وكان الأَوْلى أنْ يُعبِّر به بدل الصَّرْف[1].

قال: وقولُنا: «ومعانيها التي تُحمل عليها حال التَّركيب»: يشمل ما دلالته بالحقيقة وما دلالته بالمجاز[2].

---

(١) هذه الجملة التفسيرية من قول المؤلِّف لا من جملة قول السيوطي، وتعقُّبه لا حاجة له؛ إذ قد ذكرها أبو حيان واستدركتُها كما رأيتَ، فلعلَّ نسخة المؤلف ناقصة أو كان ذلك من السَّهو، فإن لم تكن كذلك، فإنَّ من المستفيض أنَّ هذين العِلْمين يُطلقان على بعضهما البعض، وإن كان الغالب أن يطلق النَّحْو، ويُراد به الأمرين، انظر: «شرح الشافية» للرضي (١/ ٦). وما ذاك إلَّا لأنَّ الصَّرْف مُنْسَرِبٌ في ثنايا النَّحْو، ومفرَّق في تضاعيف مباحثه، وهذا غير خاف على أهل اللغة، وما قُدِّم النحو إلَّا ليكون توطئة للتصريف، تقديمًا للأسهل - بَلْه إنه أشرف منه، كما عدَّه ابن عصفور في «المُمتِع في الصَّرف» (١/ ٢٧) -، أعني: معرفة مفردات القرآن في أَنفُسِها - إفرادها - قبل التركيب، ثم يأتي التركيب بعدُ، والذي محله النَّحْو والإعراب، ومن هنا كان هذا الذِّكر للخصوصيَّة، والله أعلم.

(٢) وهذا فيه نزاع مشهور في إثبات الحقيقة والمجاز، غير أن المجاز وإن قيل بإثباته، **فهو قطعًا غير منصرف لصفات الله تعالى**؛ إذ من المعلوم أن المجاز لا يُصار إليه إلا عند امتناع حمل اللفظ على الحقيقة مع وجود القرينة، فمتى أمكن الحمل على الحقيقة، لم يُصَرْ إليه بحال، وثمَّة ضوابط مهمة للقائلين بالمجاز تعصمهم من الزلل، قررها شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في «الرسالة =

وقولُنا: «وتَتِمَّاتٌ لذلك»: مثل معرفة النَّسْخ، وسبب النُّزول، وقصة تُوضِّح بعض ما انْبَهَم. انتهى[1].

قلتُ: مثال ما صُرِفَ عن الحقيقةِ إلى المجاز، قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾ [طه: ٥]، فإنَّ الاستواءَ الحقيقيَّ الذي هو الاستقرارُ مُحَالٌ على الله عَزَّ وجَلَّ[2]؛ فيُحمل على معنى الاستيلاء!

= المدنية في الحقيقة والمجاز في الصفات» انظرها في: «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٦٠)، وانظر: «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة» للجيزاني (١١٠) مسألة: هل في القرآن مجاز.

وانظر: كتاب «**موقف السلف من المجاز في الصفات**» للأستاذ الدكتور محمد عبد العليم الدسوقي، وهو ردٌّ علمي على أراء البلاغيين من خلال كتابات السعد التفتازاني. ط: دار اليسر، مصر.

(١) «التحبير في علم التفسير» (٩٠ ـ ٩١)، وانظر: «البحر المحيط» لأبي حيَّان الأندلسي (١/ ٢٦) باختصار.

(٢) سبحان الله! هذا القول سببُه ترك العَنان للعقل المُشرَّب بالمنطق، أن يُعْمِل ما يكون في حقِّ المخلوقين، فيُشبِّهُهُ بالخالق! والله تعالى يقول: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، ويقول تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، فمن الذي اطَّلع على الغيب؛ فأخبر أنه محالٌ على الله سبحانه؟ فتفكَّر! ربُّنا يُحذِّرنا في خاتمة الآية بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَعۡلَمُ وَأَنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾، فأنَّى بعد هذا البيان والتَّبكيت لعقول تحكم على نصوص الوحي بدعوى التَّنزيه! ألَا تنسف هذه الآية تلك القاعدة التي قُرِّرت: «معرفة الله = معرفة ما يجب له، وما يستحيل عليه، وما يجوز له» وكل ذلك حتمًا بالعقل الكاسد، والرأي الفاسد، تالله ما دخل البلاء في عقائد المسلمين إلَّا من بعد أن أذنوا لأنفسهم ولغيرهم أن يُعبِّروا بأقاويل كاذبة خاطئة، منطلقات هذه القاعدة! فعلى رِسْلِكُم يا قوم، =

والنُّكتة في العُدولِ إليه، ما في الاستواء مِن التَّمكُّن على الشيء، والغَلَبة التي ليست في مُطلق الاستيلاء(١).

= أأنتم أعلمُ بالله من الله؟ أم أخبر بالله من رسول الله ﷺ؟ فما أعظم الجرأة على الله ورسوله ﷺ.

(١) غفر الله للمؤلِّف على ما ذهب إليه، فإنَّ هذا الذي قاله لا تُسْعفه نصوص الوحي، ولا اللغة، وما ذهب إليه هو مذهب المعتزلة والمُؤَوِّلة والمُعطِّلة، وتابعه على هذا الخطأ جمعٌ من المُفسِّرين من أصحاب هذه المدارس، كالزَّمخشري ومختصراته؛ البيضاوي، وحواشيه، وأبي السُّعود، والنَّسفي، ثم ابنُ عطية، والرَّازي، والألوسي، والمراغي، وسيِّد قطب، وغيرهم، غفر الله لهم.
وكم أفسد هذا المذهب في تأويله وتعطيله النصوص على أهل الشريعة عَظَمة حقيقتها، وجلالة منزلتها، وبهاء كمالها، واعلم أنَّ قوله غفر الله له: «والنُّكتة في العُدولِ إليه، ما في الاستواء مِن التَّمكُّن على الشيء» ذهول عجيب، فأينه من قول فحول اللغة في قوله: معنى استوى الارتفاع والعلوّ والتمكن والاستقرار.
يقول الجوهري في «الصحاح»: «مادة: سوا»: استوى على ظهر دابَّته، أي: **علا واستقرَّ.**
وقال ابن عبد البر في «التمهيد» (٧/ ٢٢٧ ط: هجر)، في سياق شرحه لحديث النزول «مختصرًا»: «وأمَّا ادعاؤُهم المجازَ في الاستواء، وقولهم في تأويل «استوى»: استولى، فلا معنى له؛ لأنه غيرُ ظاهرٍ في اللغة، ومعنى الاستيلاء في اللغة: المُغالبَةُ، واللهُ لا يُغالبُه ولا يَعْلُوه أحدٌ، وهو الواحد الصمد، **ومِن حقِّ الكلام أن يُحمل على حقيقته حتَّى تتفقَ الأمَّةُ أنه أُرِيد به المجاز، إذ لا سبيلَ إلى اتباع ما أُنزل إلينا مِن ربِّنا إلَّا على ذلك، وإنَّما يُوجَّهُ كلام الله عَزَّ وجَلَّ إلى الأشهر والأظهر مِن وُجُوهِه، ما لم يمنع من ذلك ما يجبُ له التسليمُ، ولو ساغ ادِّعاءُ المجاز لكلِّ مُدَّعٍ، ما ثبت شيءٌ من** =

. . . .

= العبارات وجلَّ الله عَزَّ وجَلَّ عن أنْ يُخاطِبَ إلَّا بما تفهمه العربُ في مَعهُودِ مخاطباتها ممَّا يصحُّ معناه عند السامعين.

والاستواءُ معلومٌ في اللغة ومفهومٌ، وهو العُلوُّ والارتفاع على الشيء، والاستقرارُ والتمكُّنُ فيه، قال أبو عبيدة [«مجاز القرآن» (٢/ ١٥)] في قوله تعالى: «استوى» قال: علا، قال: وتقولُ العربُ: استويتُ فوق الدَّابة، واستويتُ فوق البيت.

وقال غيرُه: «استوى» أي: انتهى شبابُه واستقرَّ فلم يكن في شبابه مَزيدٌ.

قال أبو عمر: الاستواءُ: الاستقرارُ في العلو، وبهذا خاطبنا الله عَزَّ وجَلَّ وقال: ﴿لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ثُمَّ تَذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا ٱسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الزخرف: ١٣]، وقال: ﴿وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِىِّ﴾ [هود: ٤٤]، وقال: ﴿فَإِذَا ٱسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [المؤمنون: ٢٨].

وقد ذكر النَّضرُ بن شُمَيلٍ ـ وكان ثقةً مأمونًا جليلًا في عِلْم الدِّيانة واللُّغة ـ قال: حدَّثني الخليل ـ وحسبُك بالخليل ـ قال: «أتيتُ أبا ربيعةَ الأعرابيَّ، وكان مِن أعلم مَن رأيتُ، فإذا هو على سطحٍ، فسلَّمنا فردَّ علينا السلام وقال لنا: اسْتَوُوا، فبقينا مُتحيِّرين ولم نَدْرِ ما قال، قال: فقال لنا أعرابيٌّ إلى جنبه: إنَّه أمركم أن ترتفعوا. قال الخليل: هو من قول الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، فصَعِدْنا إليه».

وعليه، فإنَّ مِن مبادئ العقيدة الصحيحة أنَّ الله تعالى مُستو على العرش استواءً يليق بجلاله مع غِنَاه عنه، كيف وهو الموصوف بالغني المطلق، وكل المخلوقات مُفتقرة إليه، ولا تقوم إلَّا به. وما هذا النَّفيُ والتعطيل لصفة الاستواء إلَّا لظنِّهم أنَّ الله تعالى محتاجٌ فيه إلى العرش، كحاجة المخلوق لمخلوق يستوي ويتمكّن عليه، ومن هنا قالوا بنفيه وتعطيله! وهذا فهمٌ باطل، وقياس فاسد.

ولذا ردَّ على هذا التأويل والتعطيل الإمام الطحاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «العقيدة =

. . . .

= الطحاوية» فقال: «**والعرش والكرسي حقٌّ، وهو مُستغنٍ عن العرش وما دونه**».

ويوضِّحه الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله فيقول: «لمَّا ذَكَر العرشَ والكرسيّ ذكر بعد ذلك غِنَاه سبحانه عن العرش وما دون العرش؛ لِيُبيِّنَ أنَّ خلقه للعرش واستواءه عليه ليس لحاجته إليه، بل له في ذلك حكمة اقتضته، وكَوْن العالي فوقَ السَّافل لا يَلزمُ أن يكون السافلُ حَاويًا للعالي محيطًا به، حاملًا له ولا أن يكون الأعلى مُفتقِرًا إليه؛ فانظرْ إلى السماء كيف هي فوقَ الأرض وليست مُفتقرةٌ إليها؟ فالربُّ تعالى أعظَمُ شأنًا وأجلُّ مِن أنْ يلزم مِن عُلُوِّه ذلك، بل لَوازِمُ عُلوِّه من خصائصه، وهي حَمْلُه بقُدْرته للسافل، وفَقْرُ السافل، وغِناهُ هو سبحانَه عن السافل، وإحاطته عَزَّ وجَلَّ به، فهو فوقَ العرش مع حمله بقُدْرته للعرش وحملته، وغِنَاه عن العرش، وفقر العرش إليه، وإحاطته بالعرش، وعدم إحاطة العرش به، وحصره للعرش، وعدم حصر العرش له، وهذه اللَّوازم مُنتفيةٌ عن المخلوق.

ونُفاةُ **العُلوِّ أهلُ التعطيل** لو فصَّلوا هذا التفصيل لَهُدُوا إلى سواء السبيل، وعَلِمُوا مطابقة العقل للتَّنزيل، ولسلكوا خَلْفَ الدليل، ولكن فارقوا الدليلَ فضلُّوا عن سواء السبيل، والأمر في ذلك كما قال الإمام مالك رحمه الله لمَّا سُئل عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]، وغيرها: كيف استوى؟ فقال: الاستواءُ مَعلُومٌ، والكيفُ مجهولٌ». «شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٣٧٢).

ولقد استفاضت مقالات أهل العلم بالنكير والتشنيع على تأويل الاستواء بالاستيلاء، وهذا معروف مشهور في كتب الاعتقاد. **هذا أوّلًا**.

وثانيًا: وهل تعرف العرب أنّ معنى «استوى»: «استولى»؟

لم يثبت هذا البتَّة، وممن قال بذلك من أساطين اللغة، الخليل رحمه الله، فقد سئل: هل وجدتَ في اللغة «استوى» بمعنى «استولى»؟ فقال: هذا =

. . . .

= مما لا تعرفه العرب، ولا هو جائز في لغتها. «مجموع الفتاوي» لابن تيمية (١٤٦/٥).

وفوق ذلك، لو صحَّ لغةً ـ وليس بذاك ـ فإن هذا المعنى له لوازم باطلة كثيرة، منها:

أوَّلًا: أنه لا فائدة من تخصيص العرش بالاستواء؛ لأن الله سبحانه مستولٍ على جميع المخلوقات!

يقول الإمام الدَّارمي رحمه الله: «ويحك، وهل من شيء لم يستول الله عليه في دعواك ولم يعلمه حتى خُصَّ العرش به من بين ما في السموات وما في الأرض؟ وهل نعرف من مثقال ذرة في السموات وفي الأرض ليس الله مالكه ولا هو في سلطانه حتى خص العرش بالاستيلاء عليه من بين الأشياء؟ وهل نازع الله من خلقه أحدٌ أو غالبه على عرشه فيغلبه الله ثم يستوي على ما غالبه عليه مغالبة ومنازعة مع أنك قد صرَّحت بما قلنا، إذْ قِسْته في عرشه بمتغلِّب على مدينة فاستوى عليها بغلبة؟

ففي دعواك لم يأمن الله أن يغلب؛ لأن الغالب المُستولي ربما غَلب وربما غُلب! فهل سمع سامعٌ بجاهل أجهل بالله ممن يدَّعي أنَّ الله استولى على عرشه مغالبة، ثم يَقيسُه في ذلك بمتغلِّب فيقول: ألا ترى أنه يقال للرجل غلب على مدينة واستولى على أهلها؟ وأين ما انتحلتَ أنه لا يجوز لأحد أن يُشبِّه الله بشيء من خلقه، أو يتوهَّم فيه ما هو موجود في الخلق، وقد شبَّهته بمُتغلِّب غلب على مدينة بغَلَبةٍ فاستولى عليها؟». «نقض الدارمي على المرِّيسي» (١/ ٤٥٥)، وانظر: «الإبانة في أصول الديانة» للأشعري (٤١٠ وما بعدها) ط: العصيمي.

ثانيًا: يقول الإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني، صاحب الشافعي رحمهما الله تعالى، في كتابه «الرد على الجهمية»: «زعمت الجهمية أن معنى استوى «استولى» من قول العرب: استوى فلان على مصر، يُريدون استولى عليها». =

وعُلِم مِن هذا التَّعريف أنَّ عِلْم التفسير مُركَّبٌ مِن مجموع عُلوم؛ هي: عِلْم القراءات، واللُّغة والنَّحو، والبيان، وكذا الأُصول وإنْ لم يُنبِّه عليه، وأسباب النزول والنَّاسِخ والمنسوخ[1]، ولعلَّه على ضَرْبٍ مِن التَّسامح باعتبار أنَّ عِلْم التفسير لا يخرج عنها؛ فلا يُنافي ما تقدَّم عن الزَّرْكشي أنَّ هذه العلوم موادٌّ للتفسير وليس هو اسمًا لمجمُوعِها؛ **لأنَّ التفسير هو: مَعرفةُ أو بيانُ مُفردَاتِ القرآن ومُركَّباته المُستفادَةِ مِن قواعد تلك العلوم، لا تلك العلوم بعينها**[2].

= قال رَحِمَهُ اللهُ: «فيقال له: هل يكون خَلقٌ مِن خَلْق الله أتتْ عليه مُدَّة ليس بمستولٍ عليه؟ فإذا قال لا، قيل له: فمَن زعم ذلك فهو كافرٌ، فيقال له: يَلْزمُك أن تقول: إن العرش أتت عليه مدة ليس الله بمستولٍ عليه، وذلك لأنه أخبر أنه سبحانه خلق العرش قبل خلق السموات والأرض، ثم استولى عليه بعد خَلْقهنَّ، فيَلْزمُك أن تقول: المدة التي كان العرش قبل خلق السموات والأرض ليس الله بمستولٍ عليه فيها». انظر: «محاسن التأويل» للقاسمي (٥/ ٧٣) في تنبيهات جيدة في المسألة.

ولأجل هذا قال ابنُ عبد البَرِّ رَحِمَهُ اللهُ في «التمهيد» (٧/ ٢٤٣ ط: هجر): «أهلُ السُّنة مُجمِعُون على الإقرارِ بالصِّفات الواردة كلِّها في القرآن والسُّنة، والإيمانُ بها، **وحملِها على الحقيقة لا المجاز**، إلَّا أنَّهم لا يُكيِّفُون شيئًا من ذلك، ولا يَحدُّون فيه صفةً محصورة، وأمَّا أهلُ البِدع؛ والجهميَّةُ، والمعتزلة كلُّها، والخوارجُ فكُلُّهم يُنكِرُها ولا يَحمِل شيئًا منها على الحقيقة، ويَزعُمُون أنَّ من أقرَّ بها مُشبِّهٌ، وهم عند مَن أثبتها نافُونَ للمعبُودِ، **والحقُّ فيما قاله القائلون بما نَطق به كتابُ الله، وسنَّةُ رسولِه، وهُم أئمَّةُ الجماعةِ**، والحمدُ لله».

(١) بعض هذه العلوم داخلة في علوم القرآن لا في التفسير، وقد سبق التَّنويه لذلك بما أغنى عن الإعادة له.

(٢) أي: ما يدخل منها في التفسير ممَّا يُعين على فَهْم الآية ولا تُفهم إلَّا به، فحينئذٍ نعم.

ألا تَرى أنَّ مَن عَرَف الفاعل والمبتدأ والخبر وباقي المرفُوعات مِن النَّحْو نزَّل عليها بعضَ المرفُوعاتِ المُناسب لها مِن القرآن، وكذا مَن عرف العامَّ والخاصَّ، والمُطلقَ والمُقيَّد، والمُجمَلَ والمُبيَّن؛ نزَّل عليها ما في القرآن مِن ذلك؛ فالمسائلُ المُنزَّل عليها عبارات القرآن موادُّ التفسير، وتَنزيلُها عليها هو عِلْم التفسير[1].

وهٰهنا تنبيهٌ لا بأس بذِكْره؛ وهو أنَّهم لم يَعدُّوا المَنْطِقَ مِن آلاته المُستَمَدَّ منها، ولعلَّه اكتفاءٌ بكَوْنِه مَركُوزًا في الطِّباع السليمة[2].

---

(١) هذا خَلْطٌ مِن المؤلِّف رحمه الله بين ما هو من علم التفسير وبين ما هو من أصوله، وبين ما هو من علوم القرآن.

(٢) وإذا كان مركوزًا في الطباع السليمة فأيُّ حاجةٍ إذن إليه؟
وما أدقَّ فَهْم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حين قال: «تعلُّم العربية التي يَتوقَّف فَهْم القرآن والحديث عليها فرضٌ على الكفاية بخلاف المنطق، ومَنْ قال مِن المتأخرين: إنَّ تعلُّم المنطق فرض على الكفاية؛ أو: إنه من شروط الاجتهاد؛ **فإنه يدلُّ على جهله بالشرع وجهله بفائدة المنطق**. وفساد هذا القول معلومٌ بالاضطرار مِن دين الإسلام. فإنَّ أفضل هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين عرفوا ما يجب عليهم، وكَمُل علمهم وإيمانهم قبل أن يُعْرَف المنطق اليوناني، فكيف يُقال: إنه لا يُوثق بالعلم إنْ لم يوزن به؟ أو يقال: إنَّ فِطر بني آدم في الغالب لم تستقم إلا به». «مجموع الفتاوي» (٩/ ١٧١).
وقال رحمه الله في مقدمة كتابه «الرد على المنطقيِّين»: «فإنِّي كنتُ دائمًا أعلم أنَّ «المنطق اليوناني» **لا يحتاج إليه الذَّكي ولا ينتفع به البليد**، ولكن كنتُ أحسب أن قضاياه صادقة لِمَا رأيتُ من صِدْقِ كثير منها، ثم تَبيَّن لي فيما بعد خطأ طائفة من قضاياه، وكتبتُ في ذلك شيئًا، ثم لما كنت =

لكن قال الجلال السُّيوطيُّ رحمه الله تعالى: «وأمَّا تخريجُ القرآن على القواعد المَنطِقيَّة؛ فهو حرامٌ، وقد اتَّفق أهلُ عصرنا؛ مَن يُبيح المنطق منهم ومَن لا يُبيحُه، على التَّغليظ على بعض العَجَم؛ حيثُ خَرَّج بعض الآيات عليه، وأَفتَوْا بتَعزِيره وزَجْره، وأنه أتَى بابًا من العظائم»[1]، انتهى.

= بالإسكندرية اجتمع بي من رأيته يُعظِّم المتفلسفة بالتهويل والتقليد فذكرتُ له بعض ما يستحقُّونه من التجهيل والتضليل، واقتضى ذلك أنِّي كتبتُ في قعدة بين الظهر والعصر من الكلام على المنطق ما علَّقتُه تلك الساعة، ثم تعقَّبته بعد ذلك في مجالس إلى أن تمَّ». «الرد على المنطقيين» (٤٥).
وتَصوُّر هذا كافٍ في نَبْذِه، فضلًا عن موقف أهل العلم منه، لا سيَّما في إقحامه في مسائل العقائد، وتفسير كلام الله تعالى؛ فإن النَّجعة حينئذ تكون أبعد وأغرب وأقبح.

(١) «التحبير في علم التفسير» (٥٣٧) بتصرف.
قال الإمام ابنُ الصلاح رحمه الله: «الفلسفة رَأس السَّفَه والانحلال، ومادة الحيرة والضلال، ومَثار الزيغ والزندقة، ومن تَفلْسَف عَمِيَت بصيرته عن محَاسِن الشَّريعَة المُؤيَّدة بالحُجج الظَّاهِرَة، والبراهين الباهرة، وَمن تلبَّس بهَا تَعْلِيمًا وتعلُّمًا قارنه الخُذلان والحرمان، واستحوذ عليه الشَّيطان، وأيُّ فنٍّ أخزى من فنٍّ يُعمِي صَاحبه.
وأمَّا المنطق فهو مدخل الفلسفة ومدخل الشَّرِّ شَرٌّ، وليس الاشتغال بتعليمه وتعلُّمه مِمَّا أباحهُ الشَّارِع ولا استباحه أحدٌ من الصَّحابة والتَّابعينَ والأئمَّة المُجتهدين والسَّلف الصَّالحين وسائر من يَقْتَدِي به من أعلام الأئمَّة وسادتها وأركان الأمة وقادتها.
وأمَّا استعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعيَّة فَمن المنكَرَات المُستَبْشعة، والرُّقاعات المستحدثة، وليس بالأحكام الشرعيَّة =

. . . .

❑❑❑

= ـ والحمد لله ـ افتقارٌ إلى المنطق أصلًا، وما يزعمه المنطقيُّ للمنطق من أمر الحدِّ والبُرهان فقَعَاقِع قد أغنى الله عنها ـ بالطريق الأقوم، والسَّبيل الأسلم الأطهر ـ كلَّ صحيح الذِّهن، لا سِيَّما مَن خدم نظريات العلوم الشرعية. ولقد تمَّت الشريعة وعلومها وخاض في بحار الحقائق والدقائق علماؤها حيث لا منطق ولا فلسفة ولا فلاسفة، ومن زعم أنه يشتغل مع نفسه بالمنطق والفلسفة لفائدةٍ يزعمُها؛ فقد خدَعه الشيطانُ ومَكرَ به». «فتاوي ابن الصلاح» (١/ ٢٠٩) مختصرًا.

وحسبك أهمية بذلك، أن الجلال السيوطي رحمه الله صنَّف رسالة في تحريمه، وسَمَها بـ: «القول المشرق في تحريم المنطق». فانظرها.

التـأويـلُ

وأمَّا التأويل[1]: فهو مَأخُوذٌ مِن الأَوْل؛ وهو الرُّجوع، فكأنه صرَف الآيَةَ إلى ما تَحتمِل مِن المعاني.

---

(١) يحسن هنا حَفْز الأنظار إلى مسألة هامة جدًا، وهي فَهْم المصطلحات العلمية في طور زمنها، وما المراد منها، ثم اتِّساقها في ذلك دون تَعْدية هذا المصطلح لأزمنة آتية بعده، ستُغيِّر معالِم هذا المصطلح وقت كان، وتُحاكمه إليها بعُرْفها المتأخِّر.

وإذا أدَرْتَ النظر لهذه القضية، وأوقعت كلًّا في زمانه، فتح الله عليك مِن الفِقْه والبصائر ما تَفهمُ بها النصوص الشرعية بما أراده الله ورسوله ﷺ، وحينها تتذوَّق حلاوتها، وتطيب بها عيشًا، وإنْ تركته وراءك ظِهْريًّا خبطتَّ خبط عشواء، وجئتَ بألوان من الضلال والإضلال، وإني أعيذك بالله أن تكون من الضالّين والمُضلِّين.

وقد سبق الحديث عن ذلك في المقدِّمة في اصطلاح «النَّسخ»، و«إعراب القرآن»، ولذا، فمن البابة نفسها: **مصطلح «التأويل»**.

وقد فهم ذلك الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله في شرحه لـ«الطحاوية» (٢/ ٢٥١) عند قوله: «أو تأوَّلها بفَهْم»، قال: «أي: ادَّعى أنه فَهِم لها تأويلًا يُخالِف ظاهرها، وما يفهمُه كلُّ عربي من معناها، فإنه قد صار اصطلاحُ المتأخرين في معنى التأويل: أنه صَرْفُ اللَّفظ عن ظاهره. وبهذا تسلَّط المُحرِّفون على النصوص، وقالوا: نحن نتأوَّل ما يُخالِف قولنا، فسَمُّوا =

. . . .

= التَّحريف: تأويلًا؛ تزيينًا له وزخرفة لِيُقبل. وقد ذمَّ الله الذين زخرفوا الباطل، والعبرةُ للمعاني لا للألفاظ، فكم مِن باطلٍ قد أقيم عليه دليلٌ مُزخرفٌ عُوْرِض به دليلُ الحقِّ» اهـ.

وأجودُ مَن أبان ذلك وبَسَطهُ بأسلوب مُفْهِم جامع مانع ماتع شيخنا العلَّامة ابن عثيمين رحمه الله، فيقول:

«**التأويل لغة**: ترجيع الشيء إلى الغاية المرادة منه، من الأَوَّل، وهو الرجوع.

وفي الاصطلاح: ردُّ الكلام إلى الغاية المرادة منه بشرح معناه أو حصول مقتضاه، **ويطلق على ثلاثة معان**:

الأوَّل: «**التفسير**»: وهو توضيح الكلام بذكر معناه المراد به، ومنه قوله تعالى عن صاحبي السِّجن يخاطبان يوسف: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقول النبي ﷺ لابن عبَّاس رضي الله عنهما: «**اللَّهُمَّ فَقِّهه في الدِّين وعلِّمه التأويل**».

وسبق قول ابن عباس رضي الله عنهما: أنا مِن الرَّاسخين في العلم الذين يعلمون تأويله.

ومنه قول ابن جرير وغيره من المفسرين: «تأويل قوله تعالى» أي: تفسيرَه.

والتأويل بهذا المعنى معلومٌ لأهل العلم.

المعنى الثاني: **مآل الكلام إلى حقيقته**، فإنْ كان خبرًا فتأويله نفس حقيقة المُخبر عنه، وذلك في حقِّ الله كُنْه ذاته وصفاته التي لا يعلمها غيره، وإنْ كان طلبًا فتأويله امتثال المطلوب.

مثال الخبر: قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أي: ما ينتظر هؤلاء المكذبون إلَّا وقوع حقيقة ما أُخبروا به من البعث والجزاء، ومنه قوله تعالى عن يوسف: ﴿هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ [يوسف: ١٠٠].

ومثال الطلب: قول عائشة رضي الله عنها: (كان النبي ﷺ يُكثِر أن يقول في =

. . . .

= ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللَّهُمَّ ربنا وبحمدك، اللَّهُمَّ اغفر لي**»؛ يتأوَّل القرآن). أي: يمتثل ما أمره الله به في قوله: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ① وَرَأَيۡتَ ٱلنَّاسَ يَدۡخُلُونَ فِي دِينِ ٱللَّهِ أَفۡوَاجٗا ② فَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ وَٱسۡتَغۡفِرۡهُۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابَۢا﴾ [النصر: ١ ـ ٣].

وتقول: فلان لا يتعامل بالرِّبا، يتأول قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، والتأويل بهذا المعنى مجهولٌ حتَّى يقع فيُدرك واقعًا.

فأمَّا قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ [آل عمران: ٧]، فيحتمل أن يكون المراد بالتأويل فيها التفسير. ويحتمل أن يكون المراد به مآل الكلام إلى حقيقته بناء على الوقف فيها، والوصل.

فعلى قراءة الوقف عند قوله: «إلا الله»: يتعيَّن أن يكون المراد به مآل الكلام إلى حقيقته؛ لأنَّ حقائق ما أخبر الله به عن نفسه وعن اليوم الآخر لا يعلمها إلَّا الله عَزَّ وجَلَّ.

وعلى قراءة الوصل: يتعيَّن أن يكون المراد به التفسير؛ لأنَّ تفسيره معلوم للراسخين في العلم فلا يختصُّ عِلْمه بالله تعالى.

فنحن نعلم معنى الاستواء أنه العلو والاستقرار، وهذا هو التأويل المعلوم لنا، لكنَّنا نجهل كيفيته وحقيقته التي هو عليها، وهذا هو التأويل المجهول لنا.

وكذلك نعلم معاني ما أخبرنا الله به من أسمائه وصفاته، ونُميِّز الفرق بين هذه المعاني فنعلم معنى الحياة، والعلم، والقدرة، والسمع، والبصر ونحو ذلك، ونعلم أن الحياة ليست هي العلم، وأنَّ العلم ليس هو القدرة، وأن القدرة ليست هي السمع، وأن السمع ليس هو البصر، وهكذا بقية الصفات والأسماء، لكننا نجهل حقائق هذه المعاني وكُنْهِها التي هي عليه بالنسبة إلى الله عَزَّ وجَلَّ.

وهذان المعنيان للتأويل هما المعنيان المعروفان في الكتاب والسنة وكلام السلف. =

وقيل: مِن الإيَالةِ؛ وهي السِّياسة؛ لأنَّ المُؤوِّل للكلام ساسَه،

= المعنى الثالث للتأويل: صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتضيه.

وإن شئت فقل: صرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى يخالف الظاهر لدليل يقتضيه.

وهذا اصطلاح كثير من المتأخرين الذين تكلموا في الفقه وأصوله، وهو الذي عناه أكثر من تكلم من المتأخرين في تأويل نصوص الصفات وهل هو محمود أو مذموم؟ وهل هو حق أو باطل؟

والتحقيق:

أنه إنْ دلَّ عليه دليل صحيح فهو حق محمود يُعمَل به ويكون من المعنى الأول للتأويل وهو التفسير؛ لأن تفسير الكلام تأويله إلى ما أراده المتكلم به سواء كان على ظاهره، أم على خلاف ظاهره ما دمنا نعلم أنه مراد المتكلم.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾ [النحل: ١]، فإن الله تعالى يُخوِّف عباده بإتيان أمره المستقبل، وليس يخبرهم بأمر أتى وانقضى بدليل قوله: ﴿فَلَا تَسۡتَعۡجِلُوهُۚ﴾.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأۡتَ ٱلۡقُرۡءَانَ فَٱسۡتَعِذۡ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ [النحل: ٩٨]، فإنَّ ظاهر اللفظ إذا فرغت من القراءة، والمراد إذا أردت أن تقرأ؛ لأنَّ النبي ﷺ كان يستعيذ إذا أراد أن يقرأ لا إذا فرغ من القراءة.

وإن لم يدل عليه دليلٌ صحيح كان باطلًا مذمومًا، وجديرًا بأنْ يُسمَّى تحريفًا لا تأويلًا.

مثال ذلك: قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[طه: ٥]، فإن ظاهره أن الله تعالى علا على العرش عُلُوًّا خاصًا يليق بالله عَزَّ وجَلَّ، وهذا هو المراد، فتأويله إلى أن معناه استولى ومَلَك تأويل باطل مذموم، وتحريف للكلم عن مواضعه؛ لأنه ليس عليه دليل صحيح» اهـ. من «تقريب التدمرية» لشيخنا العلّامة ابن عثيمين رحمه الله (٧٩).

وانظر: «الفتوى الحموية الكبرى» لابن تيمية رحمه الله (٢٨٧)، و«شرح العقيدة الطحاوية» (١/ ٢٥٢).

ووضع المعنى في مَوضِعه[1].

قالَ في «القَامُوس»: «أوَّلَ الكلامَ تأويلًا، وتأوَّله: دَبَّره وقدَّرَه وفسَّره»[2].

قال: وقال ثَعلبُ[3]: التَّفسيرُ والتَّأويلُ وَاحدٌ؛ وهو: كَشفُ المُرادِ عن المُشكِل[4].

والتأويلُ ردُّ أحد المُحتَمِلَيْن إلى ما يُطابق الظاهر» انتهى[5].

وبالتَّرادُفِ قال أبو عُبيدة[6]، ....

---

(١) انظر: «البرهان» للزركشي (٢/ ٢٨٤)، و«الإتقان» للسيوطي (٦/ ٢٢٦١).

(٢) هو الإمام اللغوي أبو العباس، أحمد بن يحيى النحوي بن يزيد، حافظٌ للُّغة، عالمٌ بالمعاني على مذهب الكوفيين، تُوفِّي (٢٩١هـ)، وقد نافَ التسعين رحمه الله.
انظر: «طبقات النحويين واللغويين» للزُّبيدي (١٤١).

(٣) «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (٩٦٣)، باب اللام، فصل الهمزة، مادة: «آل».

(٤) أي: التفسير.
وعرَّفه بالمُشْكِل؛ لاختلاط لفظه مع غيره؛ فوجْهُ إشكالِه أنه دخَلَ في شَكْل غيره فشَاكَلَهُ، ومِنْ ثَمَّ أشْكَلَهُ، فصار خفيًّا؛ فلذا ٱحتِيج لتفسيره.

(٥) انظر: «القاموس» (٤٥٦) باب الراء، فصل الفاء، مادة: «فسر».

(٦) في الأصل «أبو عبيد» والصواب ما أُثبت، وهو صاحب «مجاز القرآن»، وانظر قوله فيه (١/ ٨٦). وكذا تصحف في «الإتقان» (٦/ ٢٢٦١) ط: المجمع.
وأبو عبيدة هو: مَعمر بن المثنى التميمي، له عناية واسعة باللغة، وبأيام العرب وأخبارها، توفي (٢١٠هـ)، وانظر في ترجمته: «طبقات النحويين واللغويين» للزُّبيدي (١٧٥). وكتابه «مجاز القرآن» وهو في غريب ألفاظ القرآن، واستعمل لفظ «المجاز» وأراد به ما يجوز في اللُّغة من التعبير عن =

وطائفةٌ[1].

وأنكرَهُ قومٌ[2]؛ حتَّى قال ابنُ حَبيب النَّيْسابُوريُّ[3]: «قد نَبغ في

= الألفاظ، ولم يُرِد المصطلح المتأخِّر الحادث عند البلاغيين. انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» للموصلي (٢/ ٦٩٤)، وانظر في شأن كتابه ونقده: «التفسير اللغوي» للدكتور مساعد الطيار (٣٣٥).

(١) ومذهبهم بالترادف: **التقارب مع وجود الفروق الدقيقة، وليس الترادف المُطبق من كل وجه على الحقيقة.**
ومن هذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في «مقدمة أصول التفسير»: «فإنَّ الترادف في اللُّغة قليل، وأمَّا في ألفاظ القرآن فإمَّا نادرٌ، وإمَّا معدوم، وقلَّ أن يُعبَّر عن لفظٍ واحدٍ بلفظ واحدٍ يُؤدِّي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه».
ومنهم أيضًا: شيخ المفسرين ابن جرير الطبري رحمه الله سلك هذا في تفسيره.
ويقول ابن فارس رحمه الله وهو يُبيِّن فِقْه اللُّغة: «بابُ معاني ألفاظ العبارات التي يُعبَّر بها عن الأشياء، ومرجعها إلى ثلاثة: «المعنى»، و«التفسير»، و«التأويل» **وهي ـ وإن اختلفت فإن المقاصد بها ـ متقاربة**» اهـ. «الصَّاحبي في فقه اللغة» (٣١٢)، وبيَّن اختلافها في «المقاييس».
وانظر للاستزادة في موضوع الترادف: «المزهر في علوم اللغة» للسيوطي (١/ ٤٢)، و«الترادف في القرآن الكريم» للدكتور محمد نور المنجد، و«الفروق اللغوية في التفسير» للدكتور محمد الشايع.

(٢) من أشهرهم: أبو هلال العسكري، وابن فارس، والرَّاغب الأصفهاني، حيث يقول في مطلع «المفردات» (٥٥): «وأُتْبِع هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ونسأ في الأجل ـ بكتابٍ يُنبئ عن تحقيق الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينها من الفُروق الغامضة، فبذلك يُعرف اختصاص كلِّ خبر بلفظٍ مِن الألفاظ المترادفة دون غيره من أخواته».

(٣) هو العلَّامة أبو القاسم الحسن بن محمد ابن حبيب النَّيسابوري، له عناية =

زَمانِنا مُفسِّرون لو سُئِلُوا عن الفَرْق بين التَّفسير والتأويل ما اهتَدوا إليه»، انتهى[1].

والقائلون بالفَرْق بينهما يَتحصَّل مِن كلامِهم عَشْرُ[2] عباراتٍ في الفَرْق بينهما، ولكنَّ بعضَها مُتداخِلٌ[3]:

* **فمنها**: ما تقدَّم عن «القاموس»: **أنَّ التفسير**: كَشفُ المراد عن المُشكِل. **والتأويلَ**: ردُّ أحد المُحتَمِلَيْنِ إلى ما يُطابق الظاهر[4].

= بالتفسير والأدب. صاحب كتاب «التنزيل وترتيبه» = «التنبيه على فضل علوم القرآن»، و«عقلاء المجانين»، توفِّي (٤٠٦هـ). انظر في ترجمته: «طبقات المفسرين» للداودي (١/ ١٤٠).

(١) ذكر عنه الزركشي في «البرهان» (٢/ ٢٨٨).

(٢) وزاد بعضهم فأوصلها إلى ما يقرب من (١٥) فرقًا. وهي كما ذكر المؤلِّف متداخلة، وبعضُها بعيدٌ جدًا، وفيه نظر.

(٣) وإذا أمعنتَ النظر في هذه الفروق، فقلما تجد أن هذه الفروق ترجع إلى اللغة، وإنما غاية ما هي عليه أنها ترجع لاصطلاح كل قوم وفهمهم له، وذكْر فرقٍ لم يعرض له غيرهم، فتقاربت أقوالهم تارة، وافترقت تارة أخرى.
وقد استعرض شيخنا الدكتور صلاح الخالدي في كتابه «التفسير والتأويل في القرآن» بتوسع، وحرر كثيرًا من مسائلهما، فلينظر. وكذا صنع أستاذنا أ.د. فضل حسن عباس رَحِمَهُ اللهُ في «إتقان البرهان» (٢/ ١٨٣) بإيجاز، في الفرق بينهما من خلال سياق كلٍّ في كتاب الله تعالى، واجتهد في قبول بعضها بما يوافق سياق الآيات. والمسألة تحتاج لبسط ليس هذا موضعه.
وانظر: «الفروق اللغوية» للعسكري (٧٤)، و«مقدمة جامع التفاسير» للراغب الأصفهاني (٤٧)، والله أعلم.

(٤) انظر: «القاموس» (٤٥٦) باب الراء، فصل الفاء، مادة: «فسر».

* **ومنها**: أنَّ **التفسير**: بيانُ لفظٍ لا يحتمل إلَّا وَجْهًا واحدًا. **والتأويل**: تَوجيهُ لفظٍ مُتوجِّهٌ إلى معانٍ مختلفةٍ لواحد منها بما ظَهر مِن الأدلَّة(١).

* **ومنها**: أنَّ **التفسير**: بيانُ وَضْع اللَّفظ؛ إمَّا حقيقةً أو مجازًا. **والتأويل**: تفسير باطن اللَّفظ مأخوذٌ مِن الأَوْل؛ وهو الرُّجوع لعاقبة الأمر.

فالتأويل: إخبارٌ عن حقيقة المراد. **والتَّفسير**: إخبار عن دليل المراد.

مثالُه: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ [الفجر: ١٤].

تفسيرُه: أنه مِن الرَّصْد؛ يُقال: رَصدْتُه: رَقبْتُه، والمِرْصَاد: مِفْعال منه.

وتأويلُه: التَّحذيرُ مِن التَّهاون بالله، والغفلةِ عن الأُهْبة والاستِعْدادِ للعَرْض عليه؛ فإنَّ قواطع الأدلَّة تَقتضي بيان المراد منه على خِلاف وَضْع اللَّفظ في اللُّغة(٢).

* **ومنها**: أنَّ **التَّفسير**: ما وقع مُبيَّنًا في كتاب الله، ومُعيَّنًا في السُّنَّة الصَّحيحة؛ لأنَّ معناه قد وَضَح وظَهَر، وليس لأحدٍ أنْ يتعرَّض له باجتهاد ولا غيره، بل يُحمل على المعنى الذي وَرَد لا يتعدَّاه إلى غيره. **والتَّأويل**: ما استنبَطهُ العلماء العالِمُون لمعاني القرآن، الماهِرُون في

---

(١) كأنه يريد: الوجوه والنظائر، ويحدد كل ذلك السياق المرجِّح.
(٢) هذا من قول أبي طاهر التغلبي كما نقله عنه السيوطي في «الإتقان» (٦/ ٢٢٦٢).

آلات العلوم، وهذا جرَى عليه شيخ الإسلام في حواشي القاضي[1].

* **ومنها: أنَّ التَّأويل**: صَرْفُ الآية إلى معنى مُوافِقٌ لِمَا قبلها وما بعدها تَحتمِلُه الآية[2]، غيرُ مُخالِف للكتاب وللسُّنَّةِ من طريق الاستنباط[3]. أي: **والتَّفسير**: ما عدا ذلك.

---

(١) ذكره السيوطي في «الإتقان» (٦/ ٢٢٦٤)، ولم ينسبه لأحد، وهذا القول والذي قبله يُكمِّل أحدهما الآخر.

(٢) وهو الذي يُسمَّى في نظم الآية: السِّياق، وما قبله «سِبَاق» وما بعدها «لِحَاق»، وهو قاعدة من مجموع القواعد المرجِّحة في التفسير، وثمة دراسات في باب السياق، انظر مثلًا مع تأنٍّ: «دراسات الأستاذ عبد الوهاب أبو صفية «دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن»، و«حجية الدلالة السياقية في التفسير»، و«التكامل السياقي دلالة وتفسير»، و«البعد عن السياق وأهم أسبابه»، و«أعمال سياقية غير منضبطة»، وكذلك: «دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير من خلال تفسير ابن جرير» للدكتور عبد الحكيم القاسم، وهو أجودها.

(٣) هو من قول البغوي، والكواشي كما ذكره السيوطي في «الإتقان» (٦/ ٢٢٦٤).

ولكنَّك إذا طالعتَ وتأمَّلتَ كثيرًا من هذه التأويلات لا سيَّما في باب الصفات تجدها تخالف الكتاب والسنة.

وخذ مثالًا لذلك: فممَّا ذهبوا إليه في تأويلهم «الكرسي» بأنه: العلم ـ وهو مذهب شيخ المفسرين الطبري، وطائفة ـ، ولكنَّ الصحيح أنه: موضع القدمين. وانظر في ذلك «دلالة السياق القرآني وأثرها في التفسير» للقاسم (١/ ٣٤٤).

وقد جاءت روايتان عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما في ذلك، فالأُولى نسبت له: العلم، وهي من طريق جعفر ابن أبي المغيرة. والثانية نَسَبت له موضع =

* **ومنها**: أنَّ **التَّفسير**: أعمُّ مِن التَّأويل، لكنَّه أكثرُ ما يُستعمَل في الألفاظ ومُفرداتها. وأكثرُ استعمال **التأويل** في المعاني والجُمَل، وأكثر ما يُستعمل في الكتب الإلهية، والتَّفسير يُستعمل فيها وفي غيرها[1].

* **ومنها**: أنَّ **التَّفسير**: إخراجُ الشيء مِن مَقام الخفاء إلى مَقام الظُّهور. **والتأويل**: نَقلُ الكلام عَن مَوضوعِه إلى ما يَحتاج إثباته إلى

= القدمين، وهي رواية مُسلِم البَطين. **والرواية الصحيحة عنه والمعتمدة عند أهل العلم التي من طريق مُسْلِم البَطين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أنه قال: الكرسي موضع القدمين، والعرش لا يقدُرُ قَدْرَه إلّا اللهُ تعالى.**

ولذا قال البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٧٢): ورُوينا عن سعيد بن جبيرٍ، عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: علمه، وسائر الروايات عن ابن عباس وغيره تدل على أنَّ المراد به الكرسي المشهور المذكور مع العرش.

وقال القرطبي في «تفسيره» (٤/ ٢٧٨) بعد إيراده الأحاديث في إثبات الكرسي: والذي تقتضيه الأحاديث أنَّ الكرسيَّ مخلوق بين يدي العرش، والعرش أعظم منه.

وقال الأزهري في «تهذيب اللغة» (١٠/ ٥٤) عن الكرسي وأنه موضع القدمين: وهذه روايةٌ اتفق أهل العلم على صحّتها، والذي يُروى عن ابن عباس في الكرسي ـ أنه العلم ـ فليس مما يُثبِته أهل المعرفة بالأخبار.

وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز (٢/ ٣٦٨)، و«عمدة القاري» (١٨/ ١٢٦).

وانظر للتوسع كتاب: «منهج الاستنباط من القرآن الكريم» للدكتور فهد الوهبي، وطالع فيه خاصة: أسباب الإنحراف في الاستنباط من القرآن.

(١) هو من قول الراغب، كما في «مقدمة جامع التفاسير» (٤٧). ويفهم منه أنَّ كل مؤوَّل مفسّر، دونما العكس.

دليل، ولولاه ما تُرك ظاهر اللَّفظ[1].

* **قال بعضُهم**: وأحسنُ ما فُرِّق به بينهما، قول الإمام أبي منصور الماتريدي[2]: «**التَّفسير**: القَطْعُ بأنَّ المراد مِن اللفظ كذا، أو الشهادة على الله بأنَّه عَنى به ذلك، فإنْ قام دليلٌ مقطوعٌ به فصَحِيحٌ؛ وإلَّا فتفسيرٌ بالرأي وهو المَنْهيُّ عنه. **والتَّأويلُ**: تَرجيحُ أحد المُحتمَلات بدون القَطْع، والشهادة على الله بأنه عَنى باللَّفظ هذا المعنى»، انتهى[3].

---

(١) أي: للقرينة الصارفة عن الظاهر، ولا بد من إخضاع هذه القرينة للتَّمحيص؛ فتُقبَل أو تُرد.
ومن هنا قال السُّبكي في «جمع الجوامع» (٣٢٦ ط: ابن حزم): «التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح. فإن حمل عليه لدليل؛ فصحيح. أو لما يظن دليلًا في الواقع؛ ففاسد. أو لا لشيء؛ فلعبٌ لا تأويل».

(٢) هو أبو منصور، محمد بن محمد بن محمود الماتريدي؛ نسبة إلى «ما تريد» من أئمة علماء الكلام، وإليه تُنسب الماتريدية، وهو أول مَن أطلق على علم التوحيد علم الكلام، اعتنى بالردِّ على المعتزلة، ومن تصانيفه: «تأويلات أهل السنة». انظر في ترجمته: «الجواهر المضية في مناقب الحنفية» للقرشي (٢/ ١٣٠)، و«الأعلام» للزركلي (٧/ ١٩).

(٣) ذكره في مطلع تفسيره بنحوه، في «تأويلات أهل السنة» (١/ ٣٤٩ ط: د. سلوم).
وكتابه مليء بالتأويلات التي أقامها للردِّ على مذهب المعتزلة، فَتَقْوى تارة، ويُفاد منها، وتضعف تارات أخرى. ثم ضمَّ إلى هذه التأويلات احتمالات؛ والغالب أنها قامت على العقل بعيدة عن نور الوحي من الكتاب والسُّنة، وكثيرٌ منها لا تسعفه الأدلة، وفيه فرائد في بيان المفردات القرآنية، وهو بعدُ مَصدرٌ أصيل في معرفة آرائه ومذهبه.

فالتَّأويل أقلُّ حَرَجًا؛ ولهذا اختلف كثيرٌ مِن الصحابة والسلف في تأويل آيات(١)، ولو كان عندهم فيها نصٌّ عن النبيِّ ﷺ لم يختلفوا.

فعُلِم أنَّ التفسير بالرأي حرامٌ؛ لِمَا فيه من الشهادة على الله والقَطْع بأنه مُرادُه.

وأمَّا التأويل فاختُلِف فيه؛ فمنَعَه قومٌ سدًّا للباب لِمَا صحَّ عن النبيِّ ﷺ والصحابة أنَّ التفسير بالرأي حرامٌ(٢).

---

(١) الذي تحرَّج منه الصحابة إنما هو التفسير والتأويل اللذان هما بمعنى، أما مصطلح التأويل بمعناه المفارق للتفسير فغير سائغ نسبته للصحابة هنا أصالة، فإنَّ ما سِيق هنا وسمَّاه المؤلِّف عفا الله عنه تأويلًا، لم يكن كذلك عند الصحابة، فكيف يَنْسب لهم مذهبًا ظهر بعدهم، ويحاكمهم إليه؟ هذا خلل في المنهجية العلمية. **هذا أولًا**.
وثانيًا: أنهم رضي الله عنهم قد أطلقوا التأويل وأرادوا به التفسير، واستعمالهم فَيْصلٌ في عدم التفرقة، **ومن أقوالهم**: قول أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه: «أنكم تَتأوَّلُون هذه الآية هذا التَّأويل»، وكذا قول عائشة رضي الله عنها: «يتأوَّل القرآن». ويريدون: التفسير لا ريب.
ومِن أقوال أئمة اللُّغة، ما ذكره ابنُ الإعرابي، وثعلب بقوله: «التفسير والتأويل والمعنى واحدٌ». انظر: «لسان العرب» (٥/ ٥٥)، و«المصباح المنير» للفيومي (٣٥٤)، و«القاموس المحيط» للفيروزآبادي مادة «فسر»، و«عنو».

(٢) هذه الحرمة تختص بالرأي المذموم، والقول على الله من غير علم، ومخالفة ما جاء النص الصحيح فيه، وسيذكر بعض ذلك المؤلف.
يقول الإمام الطبري رحمه الله: «ما كان من تأويل آي القرآن الذي لا يُدْرك علمه، إلَّا بنصِّ رسول الله ﷺ، أو بنَصْبه الدَّلالة عليه؛ فغيرُ جائز لأحد القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه ـ وإنْ أصاب عين الحق فيه ـ فمُخطئٌ في فعله بقِيْلِه فيه برأيه؛ لأنَّ إصابته ليست إصابة مُوقِن أنه مُحِقٌّ، وإنَّما هو إصابة =

فقد قال ﷺ: «مَن قال في القرآن برأيه، أو قال بما لا يعلم فَلْيتبوأ مَقعدَه مِن النار»، رواه أبو داود، والتِّرمذيُّ وحسَّنه. وله طُرقٌ مُتعدِّدةٌ[(١)].

قلتُ: وهذا محلُّه في غير ما هو نَصٌّ في مَدلُولِه لا يحتاج لبيان؛ فما تتبادر الأفهامُ إلى معرفته ليس مِن محلِّ الخلاف، وهو النُّصوص المُتضمِّنة لشرائع الأحكام، ودلائل التَّوحيد، وكلُّ لفظٍ أفاد معنى واحدًا جَليًّا يُعلَم أنه مُرادُ الله.

= خارصٍ وظانٍّ، والقائل في دين الله بالظنِّ قائلٌ على الله ما لا يعلم.
وقد حرَّم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.
فالقائل في تأويل كتاب الله الذي لا يدرك علمه إلا ببيان رسول الله ﷺ، الذي جعل الله إليه بيانه، قائل ما لا يعلم، وإنْ وافق قيله ذلك في تأويله ما أراد الله به من معناه؛ لأنَّ القائل فيه بغير علم، قائل على الله ما لا علم له به». «جامع البيان» (١/ ٧٢).

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٥٢/ ١)، والترمذي (٣١٨١) من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف؛ لأجل عبد الأعلى بن عامر الثعلبي، فهو ضعيفٌ على الصحيح. قال ابن عدي فيه: يُحدِّث عن سعيد بن جبير ـ كما هنا ـ، وابن الحنفية، وأبي عبد الرحمن السلمي، وغيرهم بأشياء لا يُتابع عليها.
انظر: «الكامل في الضعفاء» (٥/ ٣١٦)، و«تحرير تقريب التهذيب» ترجمة (٣٧٣١).
وله شاهد من حديث جندب بن عبد الله، أخرجه أبو داود (٣٦٥٢)، والترمذي (٣١٨٣). وإسناده أيضًا ضعيف؛ لضعف سهيل بن أبي حزم مهران القُطَعيِّ، ولذا قال الإمام الترمذي عقبه: حديث غريب. وقد تكلَّم بعض أهل الحديث في سهيل بن أبي حزم.

فهذا القِسْم كما قال الزَّرْكشيُّ: «لا يَلْتَبس تأويلُه على أحدٍ؛ إذ كلُّ أحد يُدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وأنَّه لا شريكَ له في الإلهيَّة، وإنْ لم يعلم أنَّ «لا» موضوعةٌ في اللُّغة للنَّفي، و«إلَّا» للإثباتِ، وأنَّ مقتضى هذه الكلمة الحَصْر[١].

ويَعلمُ كلُّ أحدٍ بالضرورة أنَّ مُقتضى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾، ونحوه: طَلبُ إيجادِ المأمُورِ به؛ وإنْ لم يَعلم أنَّ صيغة «افْعَل» للوجوب، فما كان مِن هذا القِسْم لا يُعذَرُ أحدٌ يَدَّعي الجهْلَ بمعاني ألفاظه؛ لأنها مَعلُومةٌ لكلِّ أحدٍ بالضرورة.

وأمَّا ما يَعلَمُه العلماء ويرجع إلى اجتهادِهم فهو الذي يَغلِبُ عليه إطلاق التَّأويل؛ وذلك استنباط الأحكام ونحوه، وهو محلُّ الخِلاف؛ فمَنَعَهُ قومٌ كما مرَّ، وجَوَّزه آخرون ـ لمن كان عالِمًا ـ بخَمْسةَ عَشَر عِلْمًا[٢]، وخصَّصُوا الخبر بغير العالِم بها:

أحدُها: عِلْم اللُّغة؛ لأنَّ بها يُعرف شَرْح مُفرداتِ الألفاظ ومَدلُولاتها.

الثَّاني: عِلْم النَّحْو؛ لأنَّ المعنى يَختلِفُ ويتغيَّر باختلاف الإعراب.

---

(١) في الأصل: «وأن مقتضى هذه الحصر الكلمة»، والتصحيح من «الإتقان» للسيوطي.

(٢) ذكرها السيوطي في «التحبير» (٥٤١)، و«الإتقان» (٦/ ٢٢٩٣ فما بعدها)، وانظر: «المُفسِّر شروطه آدابه مصادره» لأحمد قشيري سهيل، ومناقشة ذلك وتقسيمه.

الثَّالثُ: التَّصريف، ولم يَذْكُرْه بعضُهم؛ قال السُّيوطيُّ: «وهو الأَصوَبُ»[1]. أي: لأنَّ القرآن مَنظُورٌ فيه إلى خُصوص اللَّفظ الوارِدِ، والمقصود من التصريف صحةُ الكلمة وإعلالُها، والتفسير لا يتوقَّف على ذلك. قال: «ووَجْهُ مَن ذَكَره أنَّ به تُعرَف الأَبنيةُ والصِّيَغُ»[2].

الرَّابعُ: الاشتِقاقُ؛ لأنَّ الاسمَ إذا كان اشتِقَاقُه مِن مَادَّتين مُختلِفَتين؛ اختَلَف المعنى باختِلافها؛ كالَمسِيح، هل هُو مِن السِّياحة، أو مِن المسْحِ؟

الخامسُ: المَعاني؛ لأنَّ به تُعرَف خَواصُّ تراكيب الكَلامِ مِن جهة إفادتها المعنى.

السَّادسُ: البَيانُ؛ لأنَّ به يُعرَف خَواصُّ التراكيب مِن جهة اختلافها بحَسْب وُضُوح الدَّلالةِ وخَفائها.

السَّابعُ: البَديع؛ لأنَّ به يُعرَف وُجُوه تَحسِين الكلام.

الثَّامِنُ: عِلْمُ القراءات؛ لأنَّ به يُعرَف كيفيَّة النُّطق بالقرآن، وبالقراءات تُرجَّح الوُجُوه المُحتمَلة على بعض.

التَّاسِعُ: عِلْمُ أُصُول الدِّين؛ لِمَا في القرآن مِن الآيات التي تَدلُّ بظاهرها على ما لا يجوزُ على الله؛ فالأُصولي يُؤوِّلُ ذلك ويَستدلُّ على ما يَستحيلُ، وما يجبُ، وما يَجوزُ[3].

---

(١) قالها في «التحبير» (٥٤١).

(٢) «التحبير» (٥٤١).

(٣) مرَّ في المقدمة التعليق على مثل هذا القول العجيبِ بما أغنى عن إعادته في =
نقل كلام أحمد الصاوي هناك.

العَاشِرُ: أُصولُ الفِقْه؛ لأنَّ به يُعرَف وُجُوه الاستِدْلالِ على الأحكام والاستِنْباطِ.

الحادي عَشَر: أَسبابُ النُّزولِ؛ إذْ سَبب النُّزولِ يُعرِّف معنى الآية المُنزَلَةِ فيه بحَسْب ما أُنزِلَتْ فيه[1].

= وانظر كيف جرَّ التخبُّط في فهم المصطلحات، فأقحم الأصوليَّ الذي وكْدُه الفقه ومعالمه، إلى الدخول إلى مسائل الاعتقاد وأبوابه، ثم الحكم عليها بما تقرَّر في فنِّه، فاستخدمت معاني المصطلحات لغير ما أُريد بها، ومن هنا نشأ الغلط.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في القاعدة الثالثة من «العقيدة التدمرية» (٦٩): «إذا قال القائل: ظاهرُ النُّصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد؟ فإنه يُقال: لفظ «الظاهر» فيه إجمالٌ واشتراك: فإنْ كان القائل يعتقد أنَّ ظاهرَها التَّمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو مِن خصائصهم؛ فلا ريبَ أنَّ هذا غيرُ مرادٍ. ولكنَّ السلف والأئمة لم يكونوا يُسمُّون هذا ظاهرًا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلًا، والله سبحانه وتعالى أعلمُ وأحكمُ مِن أن يكون كلامه الذي وَصَف به نفسه لا يَظهرُ منه إلَّا ما هو كفر وضلال.

والذين يجعلون ظاهرَها ذلك يغلطون مِن وجهين:

تارة يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يُخالف الظاهر، ولا يكون كذلك.

وتارة يَردُّون المعنى الحقّ الذي هو ظاهر اللَّفظ، لاعتقادهم أنه باطل».

(١) ومن هنا قال الواحدي: مُتحدِّثًا عن أهمية معرفة أسباب النزول: «أَوْلى ما تُصرف العناية إليها؛ لامتناع معرفة تَفْصِيل الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها». «أسباب النزول» (٩٦) ط: دار الميمان.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «معرفة سبب النزول مُعين على فَهْم الآية، فإنَّ العلم بالسَّبب يُورِث العلم بالمُسبَّب» «مُقدِّمة في أصول التفسير» (٤٠). =

الثَّاني عَشَر: النَّاسِخُ والمنسُوخ؛ لِيُعْلَم المُحْكَم مِن غيره.

الثَّالثَ عَشَر: عِلْمُ الفِقْه؛ لأنَّ بعض الأحكام قد يتوقَّف عليه؛ كما في قوله: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا۟ فَتَيَـٰتِكُمْ عَلَى ٱلْبِغَآءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [النور: ٣٣]؛ فإنَّ كَوْن مَفهُوم الشَّرْطِ لا يُتصوَّر معه إكراهٌ، إنَّما يُعلَم مِن عِلْم الفِقْه؛ لأنَّ قواعدَه أنَّ ما يَفعله الشَّخصُ لدَاعيةٍ فيه لا يَتحقَّق فيه الإكراهُ.

الرَّابعَ عَشَر: الأحاديثُ المُبيِّنةُ لتَفسِير المُجْمَل والمُبْهَم.

الخامسَ عشَر: عِلْمُ المَوْهِبة؛ وهو عِلْمٌ يُورِثُه اللهُ لمن عَمِل بما عَلِمَ، وإليه الإشارة بحديث: «**مَن عمل بما عَلِم أورثه الله عِلْم ما لم يعلم**»(١).

= وقال ابن دقيق العيد رحمه الله: «بيانُ سبب النُّزول طريق قويٌّ في فَهْم معاني الكتاب العزيز». «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» عقب حديث ابن مسعود (٣٦٩)، وهو الخامس من كتاب الأيمان والنذور من «عمدة الأحكام».

* وهذا القول لابن دقيق، كم سهرتُ عليه ليالي طويلة حتى وقفت عليه في مصنَّفاته، وكم كان يحزنني حين أجد قوله معزوًّا، لكتاب ـ واسطة ـ نقل عنه، كـ «الإتقان»، و«البرهان» حتى أمكنني الله من الوقوف عليه، ففرحت كثيرًا؛ فالحمد لله على توفيقه.

وقال الشاطبي رحمه الله: «معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والجهل بأسباب التَّنزيل مُوقِعٌ في الشُّبَه والإشكالات، ومُورِدٌ للنصوص الظاهرة مَوْرِد الإجمال حتَّى يقع الاختلاف، وذلك مَظنَّة وقوع النِّزاع». «الموافقات» (٤/ ١٤٦) مختصرًا.

(١) أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠/ ١٥٠)، وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/ ٣٦٥)، وهو مما يُنسب لعيسى عليه السلام؛ فاشتُبه رفعه =

. . . .

= لنبيِّنا ﷺ، وقد حكَم عليه الشيخ الألباني: بالوضع في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٤٢٢).

* **قلت ـ فيما يتعلَّق بهذه الشروط ـ**: وهذا الأمر فيه من النظر ما فيه، ولو اعتبرنا هذه القيود أو الشروط في المفسِّر لما سَلِم لنا من المفسِّرين اليوم إلَّا ما تنعقد عليهم الأنامل، ناهيك أن في بعضها نظرًا كبيرًا، كالشرط التاسع.

وقد أحسن الدكتور حازم سعيد حيدر حفظه الله حين قال عن هذه الشروط في المُفسِّر: «وهذه الشروط استحسانية، لا تعني الإحاطة التامَّة بسائر هذه العلوم المذكورة، وإنَّما يكفي معرفة معاقد أُصولها وأُمَّهات مسائلها، حتى لا يخرج طالب التفسير أو المُفسِّر على أصل مُؤَصَّل، أو قاعدة مُقرَّرة، أو أمر مجمع عليه» اهـ. «علوم القرآن بين البرهان والإتقان» (٣٤٢).

ومن هنا تجد أنَّ كلَّ مُفسِّر يحاول أن يُدخِل في تفسيره ما برَّ به أقرانه في هذه العلوم وانفرد بها، وعُرِفت به وعُرِف بها، فتوسَّع واستطرد وأكثر مما هو ماهر به، وجلُّ ذلك غير محتاج إليه في فهم الآية.

بل أوضح من ذلك: فلو تتبَّعت المفسرين من النشْأةِ إلى عصرنا، وبحثت في تضاعيف تفاسيرهم؛ بحثًا عن المجدِّدين في التفسير، في حسن الاستنباط من آياته، لكان هذا الأمر نادرًا جدًا، ولوجدت تتابع النقل بعضهم عن بعض ويخرج من هذا المختصرات ـ وللمتقدمين مناهج في الاختصار؛ أبرزها الزيادة على الاختصار مما ليس في الأصل ـ. وقد أجريت دراسة عن التجديد في التفسير، وتتبعت جملة صالحة من كتب المفسرين، فجاءت بحمد الله دراسة مفيدة، ظهرت من خلالها نتائج طيبة، وتوصيات نافعة، وهي في طريقها للنشر، وذلك الفضل من الله. والله أعلم.

وعليه، فالذي يظهر لي أن يُقال: إنَّ هذه آداب وعلومٌ تكميليَّة للمُفسِّر لا شروط، وكلَّما ازداد منها مَتُنَ علمه، وقَوِي فَهْمُه.

قال ابنُ أبي الدُّنيا: «وعُلومُ القرآن وما يُستنْبَطُ منه بَحرٌ لا ساحلَ له».

قال: «فهذه العُلومُ التي هي كالآلةِ للمُفسِّر، لا يكون مُفسِّرًا إلَّا بتحْصِيلها؛ فمن فسَّر بدُونها كان مُفسِّرًا بالرَّأي المَنهِيِّ عنه، وإذا فسَّر مع حُصولها لم يكن مُفسِّرًا بالرَّأي المنهي عنه».

قال: «والصَّحابةُ والتَّابعُون كان عندهم عُلوم العَربيَّة بالطَّبع لا بالاكتِسَاب، واستفادُوا العُلوم الأُخرَى مِن القرآن والسُّنَن التي تَلقُّوها مِن النَّبيِّ ﷺ»[(١)].

قال الجلالُ: «ولعلَّك قد يُشكِلُ عليك عِلْم المَوهِبةِ، وتقول: هذا شيءٌ ليس في قُدْرةِ الإنسان تَحصِيلُه! وليس كما ظَننتَ مِن الإشكال، وقد خطَر لي تَشبيهُهُ بقولهم في حدِّ المُجتهِد: هو: «فَقيه النَّفس» أي: حديد[(٢)] الفَهْم بالطبع لمقَاصِد الكلام، بحيث يَقْدِر على الاستِنْباطِ»، انتهى[(٣)].

---

(١) ذكر هذه الأقوال الثلاثة عنه السيوطي في «التحبير» (٥٤٣)، و«الإتقان» (٦/ ٢٢٩٧)، وقد ذكرنا فيما سبق التنويه لغلط القول الثاني.

(٢) في «التحبير في علم التفسير» للسيوطي (٥٤٥): «شديد» وهو تحريف. والوصف بالحديد وصفٌ معروفٌ عند أهل العلم السابقين، وأشهرُ مَن وُصِف به الإمام الذهبي رحمه الله، فيما ذكره الحافظ ابنُ حجر عنه كما في «الدُّرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» (٣/ ٣٣٨) في ترجمته قال: «قرأتُ بخطِّ البدر النابلسي في «مشيخته»: كان علَّامة زمانه في الرجال وأحوالهم، حديد الفهم، ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه». وذكر ذلك اليازجيُّ في «نَجْعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد» في فصل الذكاء والبلادة (١/ ١٠٥)، وذكر منها: «حديد الفهم».

(٣) «التحبير» للسيوطي (٥٤٥).

قال الزَّركشيُّ: «وكأنَّ السَّببَ الحامِلِ لكثير على التَّفرقةِ بين التَّفسير والتَّأويل؛ التَّمييزُ بين المنقُولِ والمُستَنْبط؛ ليُحمَلَ[1] على الاعتماد في المنقُولِ، وعلى النَّظرِ في المُستنبَط» انتهى[2].

قلتُ: وهذا لا يتمُّ إلَّا إذا قال المُفسِّر عَقِب آيةٍ: «تأويلُها كذا». أو عقب أُخرى: «تَفسِيرُها كذا». ويُصرِّح بالنَّقل في بعض الآيات، ويَتركُه في بعض. وأمَّا مَن يَذكُر التَّفسير على أُسلوب وَاحدٍ؛ فلا يَتميَّز مِن كلامِه التَّأويلُ مِن التَّفسيرِ.

تنبيه[3]: قال البَدْرُ الزَّركشيُّ في «البُرهانِ»[4]:

«للنَّاظِر في القرآن لتفسيره مآخذُ كثيرةٌ، أُمَّهاتُها أربعةٌ:

الأول: النَّقلُ عن النَّبيِّ ﷺ[5].

---

(١) في الأصل و«الإتقان» (٦/ ٢٣٠٤) ط: المجمع، وط: النداء (٤/ ٣٧٣) «ليحيل»! والتصحيح من «البرهان» المخطوط والمطبوع (٢/ ٣١٢).

(٢) «البرهان» (٢/ ٣١٢)، وأصل النقل من «الإتقان».

(٣) من حقِّ هذا التنبيه أن يكون ذكره تحت: استمداد التفسير ومصادره، وهو ما عناه المؤلف بقوله: «مآخذ» ولم يُرِد الملحظ أو الخطأ.

(٤) «البرهان» (٢/ ٢٩٢)، وأصل النَّقل من «الإتقان».

(٥) بل يسبقه تفسير القرآن بالقرآن؛ وهو أحسنُ طرق التفسير وأبلغُها، وخيرُ ما يُفسِّرُ القرآنَ القرآنُ، بل إنَّ بعض الآيات لا تُفهَم حقَّ الفَهْم إلَّا مِن خلال الآيات الأُخرى النَّظائر، وفي هذا يقول الشاطبي رحمه الله عن القرآن أنَّه: «يُبيِّن بعضُه بعضًا؛ حتَّى إنَّ كثيرًا منه لا يُفْهَم مَعناهُ حقَّ الفَهْم إلَّا بتفسير موضِع آخرَ، أو سُورة أُخرى». «الموافقات» (٤/ ٢٧٥).

فائدة: انظر في تفسير القرآن بالقرآن: مُقدِّمة «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن» للشنقيطي، فقد تناول فيها مدخلًا مهمًّا لهذا العلم، =

وهذا هو الطِّرازُ الأول[1]، لكن يجبُ الحذرُ مِن الضَّعيفِ منه والموضُوع؛ فإنه كثيرٌ.

لهذا قالَ الإمامُ أحمدُ: «ثلاثُ كُتبٍ لا أصل لها: الَمغازِي، والمَلاحِمُ، والتَّفسير».

وقال المُحقِّقُون مِن أصحَابِه: مُرادُه أنَّ الغالِبَ ليس لها أَسانيدُ صِحَاحٌ مُتَّصلةٌ[2]، وإلَّا فقد صَحَّ مِن ذلك كثيرٌ:

= وأنواعه، ومسائله. وبحث «تفسير القرآن بالقرآن» دراسة تأصيلية، للدكتور أحمد البريدي، في «مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية» ع(٢) ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م. و«فصول في أصول التفسير» (٣٦). و«مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير» (١/ ١٢٧) كلاهما للدكتور مساعد الطيار.

(١) في «الإتقان» (٦/ ٢٢٨٥) ط: المجمع، و(٤/ ٣٥٥) ط: النداء: «الُمعْلَم» تحريف، وقد راجعت الأصول الخطية «للبرهان» أثناء تحقيقي له، فكان الصواب ما أَثبتُّه.

(٢) ذكر الخطيب البغدادي: بيان هذه القولة، فقال: «وهذا الكلام محمولٌ على وجهٍ وهو: أنَّ المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير مُعتمدٍ عليها، ولا مَوثُوق بصحتها؛ لِسُوء أحوال مُصنِّفيها، وعدم عدالة ناقليها، وزيادات القُصَّاص فيها.

فأمَّا كتب الملاحم: فجميعها بهذه الصفة، وليس يصحُّ في ذكر الملاحم المرتقبة والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة اتصلت أسانيدها الى الرسول ﷺ من وجوه مرضيَّة، وطرق واضحة جليَّة.

وأمَّا الكتب المُصنَّفة في تفسير القرآن: فمن أشهرها كتابا الكلبي، ومقاتل بن سليمان.

سُئل أحمد بن حنبل عن تفسير الكلبي فقال أحمد: من أوله الى آخره =

كتفسير الظُّلم بالشِّرْكِ في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُوْلَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢][١].

والحسابِ اليَسيرِ: «بالعَرْضِ»[٢].

= كذبٌ. فقيل له رحمه الله فيحلُّ النظر فيه؟ قال: لا. ولا أعلم في التفسير كتابًا مُصنَّفًا سَلِم من عِلَّة فيه أو عُرِي مِن مَطْعن عليه.

وأمَّا المغازي: فمن المشتهرين بتصنيفها وصرف العناية إليها: محمد بن إسحاق المطلبي، ومحمد بن عمر الواقدي. **فأمَّا ابن إسحق فقد تقدَّمت منَّا الحكاية عنه** أنه كان يأخذ عن أهل الكتاب أخبارهم ويُضمِّنها كتبه، ورُوِي عنه أيضًا: أنه كان يدفع إلى شعراء وقته أخبار المغازي ويسألهم أنْ يقولوا فيه الأشعار ليُلْحِقها بها. **وأمَّا الواقدي** فسُوء ثناء المُحدِّثين عليه مُستفيضٌ وكلام أئمتهم فيه طويل عريض» اهـ. «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٦٢) مختصرًا.

ويضاف أيضًا إليها: «أحاديث الفضائل»، وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله بعد أن ذكر كلمة الإمام أحمد رحمه الله: «ينبغي أنْ يُضاف إليها الفضائل، فهذه أوديةُ الأحاديث الضعيفة والموضوعة. إذْ كانت العُمْدة في «المغازي» على مثل الواقدي. وفي «التفسير» على مثل مقاتل، والكلبي. وفي «الملاحم» على الإسرائيليات. **وأمَّا «الفضائل»** فلا يحصى كم وَضَع الرَّافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السُّنة بفضائل معاوية، بل وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها» اهـ. «لسان الميزان» (١/ ٢٠٧) ط: البشائر.

(١) أخرجه البخاري (٣٢)، ومسلم (١٢٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٣)، ومسلم (٢٨٧٦) عن عائشة رضي الله عنها، وذلك أنها كانت لا تسمعُ شيئًا لا تعرفُه إلَّا راجعت فيه حتى تعرفَه، وأنَّ النبي ﷺ قال: «مَن حُوسِب عُذِّب»؛ قالت عائشة: فقلتُ: أوَلَيْسَ يقولُ الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨]، قالت: فقال: «**إنَّما ذلكِ العَرْض، ولكن مَن نُوقِش الحساب يَهْلِك**».

والقُوَّةِ بالرَّمْيِ، في قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال: ٦٠][١].

قال في «الإتقان»: «قلتُ: الذي صَحَّ مِن ذلك يَسيرٌ جدًا، بل أَصلُ المرفُوع منه في غايةِ القِلَّةِ»[٢].

الثَّاني: الأَخذُ بقَولِ الصَّحابي[٣].

---

(١) أخرجه مسلم (١٩١٧) عن عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٢) «الإتقان» (٦/ ٢٢٨٥).

فائدة: وانظر في تفسير القرآن بالسُّنَّة: «فصول في أصول التفسير» (٤٢)، و«مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير» (١/ ١٣٨) كلاهما للدكتور مساعد الطيار، و«التفسير النبوي خصائصه ومصادره» للدكتور محمد عبد الرحيم، و«التفسير النَّبوي للقرآن الكريم وموقف المفسرين منه» للدكتور محمد إبراهيم عبد الرحمن، و«الترجيح بالسنة عند المفسرين» للدكتور ناصر الصائغ، وهو مفيدٌ، وأخيرًا ما صدر مؤخرًا في رسالة علمية محررة بعنوان: «التفسير النبوي مقدِّمة تأصيلية مع دراسة حديثية لأحاديث التفسير النبوي الصريح» للدكتور خالد الباتلي، وقد بلغ عدد الأحاديث التفسيرية صراحة (٣١٨) حديثًا، وهي رسالة علمية طبعت في مجلدين، عن دار كنوز إشبيليا. فلتُنْظر.

(٣) **انظر في تفسير القرآن بأقوال الصحابة:** «فصول في أصول التفسير» (٤٥)، و«مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير» (١/ ١٥٢) كلاهما للدكتور مساعد الطيار، و«تفسير الصحابة» للدكتور عبد الله أبو السعود بدر، و«التفسير في عهد الصحابة مصادره ومزاياه» لناصر الحميِّد «رسالة علمية غير منشورة».

ويُلْحقُ به: تفسير القرآن بأقوال التابعين: وانظر فيه: «فصول في أصول التفسير» للطيار (٥١)، و«تفسير التابعين عرض ودراسة ومقارنة» للدكتور محمد عبد الله الخضيري.

فإنَّ تَفسيرَه عندَهُم بمنزلةِ المَرفُوع إلى النَّبيِّ ﷺ؛ كما قاله الحاكِمُ في «مُستدرَكِه»[1].

قال الجلالُ السُّيوطيُّ: «وما قاله الحاكِمُ نَازَعهُ فيه ابنُ الصَّلاح[2] وغيرُه مِن المُتأخِّرين، بأنَّ ذلك مَخصُوصٌ بما فيه سَببُ النُّزولِ، أو نحوه ممَّا لا مَدخَلَ للرَّأي فيه».

قال: «ثُمَّ رأيتُ الحاكِم صرَّح في «عُلوم الحديث»[3] بهذا القَيْد؛ فقال: «ومِن الموقُوفاتِ تَفسيرُ الصَّحابةِ: وأمَّا مَن يقولُ: إنَّ تفسيرَ الصَّحابةِ مُسندٌ[4]، فإنَّما يقُولُه فيما فيه سَببُ النُّزولِ»؛ فقد خصَّص هنا وعمَّم في «المُستدْرَك»؛ فاعتَمِدُوا الأوَّل، والله أعلم»[5].

قال الزَّركشيُّ: «وفي الرُّجوع إلى قول التَّابعي رِوَايتان عن أحمدَ[6]، واختار ابنُ عَقيل المنْعَ، وحَكوْهُ عن شُعبة، لكن عَملُ المُفسِّرين على خلافه؛ فقد حَكوا في كُتبهم أقوالهم؛ لأنَّ غالبَها تَلقَّوْها عن الصَّحابة، ورُبَّما يُحكىٰ عنهم عباراتٌ مُختلفةُ الألفاظِ؛ فيَظنُّ مَن لا فَهْم عنده أنه اختلافٌ مُحقَّقٌ فيَحْكِيه أقوالًا؛ وليس كذلك، بل يكونُ

---

(١) «المستدرك» (٢/ ٢٥٨ ط: الهندية).

(٢) انظر: «علوم الحديث» = «مقدمة ابن الصلاح» (٥٠) ط: العتر.

(٣) «معرفة علوم الحديث» (١٥٤) ط: د. السلوم.

(٤) أي: مرفوع متصل.

(٥) «الإتقان» (٦/ ٢٢٨٦)، وهو الصواب، ولا يدخل في ذلك بيان الغريب، أو استنباط حكم شرعي، وما أشبه ذلك، فهذا يعدُّ من قبيل الموقوف عليه.

(٦) انظر: «الآداب الشرعية» لابن مفلح (٢/ ٢٧٧) عن «الإتقان» (٦/ ٢٢٨٦).

واحدٌ منهم ذَكَر معنى في الآية؛ لكَوْنِه أظهرَ عنده أو أَليقَ بحال السائل، وقد يكون بعضُهم يُخبرُ عن الشيءِ بلازِمِه ونَظيرِه، والآخرُ بمقصُودِه وثَمرتِه، **والكُلُّ يَؤُولُ إلى معنى واحدٍ غالبًا**[1]. فإنْ لم يكن الجمع بين القَولين عن الشَّخص الواحدِ، لم يُقدَّم أحدُهما إنِ استَويا في الصِّحةِ عنده، وإلَّا بالصَّحيح المُقدَّم».

الثَّالثُ: الأخذُ بمُطلقِ اللُّغة.

فإنَّ القرآن نزَلَ بلسانٍ عَربيٍّ، وهذا قد ذَكرهُ جماعةٌ، ونَصَّ عليه أحمدُ في مواضعَ، لكنْ نَقلَ الفَضْل بن زيادٍ[2] عنه أنه سُئل عن القرآن يُمثِّل له الرجلُ بِبَيتٍ مِن الشِّعْر؟ فقال: «ما يُعْجِبني». فقيل: «ظاهرُه المنْعُ».

ولهذا قال بعضُهم[3]: تفسيرُ القرآن بمقتضى اللُّغة رِوَايتان عن أحمدَ، وقيل: الكراهةُ تُحملُ على مَن صرَف الآيَةَ عن ظَاهِرها إلى معانٍ

---

(١) وهذا أصلُ عِلْم الوجوه والنَّظائر، فإنَّ مردَّها إلى أصل واحد، ولهذا يقول ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد تساهلتُ في ذكر كلمات نقلتُها عن المفسرين، لو ناقش قائلَها محقِّق لَجَمع بين كثير من الوجوه في وجهٌ واحد، ولو فعلنا ذلك لتعطَّل أكثر الوجوه، ولكنَّا تساهلنا في ذكر ما لا بأس بذكره من أقوال المتقدِّمين». «نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر» (٣١٥)، وهذا من ذاك، فتأمَّل.

(٢) هو أبو العباس القطان، من أصحاب الإمام أحمد المتقدِّمين، له مسائل عن الإمام أحمد، لم تُعرف وفاته. انظر في ترجمته: «طبقات الحنابلة» لأبي يعلى (١/ ٢٥١) عن «الإتقان» (٦/ ٢٢٨٧).

(٣) هو القاضي أبو يعلى، كما في «الآداب الشرعية» (٢/ ٢٧٧) عن «الإتقان» (٦/ ٢٢٨٧).

خَارجةٍ مُحتمَلةٍ يدلُّ عليها القليلُ مِن كلام العرب، ولا تُؤخذُ غالبًا إلَّا في الشِّعْر ونحوه، ويكون المُتبادِر خِلافَها.

الرَّابع: التَّفسيرُ بالمقتضى مِن معنى الكلام.

وهو مَا يُفْهَم عند اللَّفظ ولا يكونُ مَنطُوقًا به، ولكنَّه مِن ضَرورةِ المنطُوق به؛ نحو: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]، أي: فضَربَه؛ فانفجَرتْ، ونحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢].

وكالمقتضى المُقتَضَب مِن قُوَّة الشَّرْع، وهو المُستَنْبط. وهذا هو الذي دَعا به النَّبيُّ ﷺ لابن عبَّاس حيثُ قال: «**اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ في الدِّين وعَلِّمْهُ التَّأوِيل**»(١)، والذي عَناهُ عليٌّ بقولِه: «إلَّا فَهْمًا يُؤتاهُ الرَّجلُ في القرآن»(٢).

ومِن هُنا اختَلفَ الصَّحابةُ في معنى الآية؛ فأَخذَ كلٌّ برَأيه على مُقتضى نَظرِه»(٣)، والله أعلم.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في «المسند» (٢٣٩٧)، وأخرج الحرف الأول منه: البخاري (١٤٣)، ومسلم (٢٤٧٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (١١١)، و(٦٩٠٣) بنحوه.

(٣) انتهى النقل من «الإتقان» (٦/ ٢٢٨٨).

وهذا الاختلاف إنما هو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وهو قليل جدًا، وأكثر منه اختلاف التابعين من بعدهم رضي الله عنهم جميعًا.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في فصل نفيس عن الخلاف: «الخلاف بين السلف في التفسير قليلٌ، وخلافُهم في الأحكام أكثر من خلافهم في التفسير، وغالبُ ما يصحُّ عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تَنوُّعٍ لا اختلافِ تضادٍّ، وذلك صنفان:

أحدهما: أنْ يُعبِّر كلٌّ واحدٍ منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه، تدلُّ =

. . . .

❑❑❑

= على معنى في المُسمَّى غير المعنى الآخر مع اتحاد المُسمَّى، بمنزلة الأسماء المتكافئة التي بين المترادفة والمتباينة، وذلك مثل أسماء الله الحسنى، وأسماء رسوله ﷺ وأسماء القرآن، فإنَّ أسماء الله كلَّها تدلُّ على مُسمًّى واحدٍ فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنى مُضادًّا لدعائه باسم آخر؛ وكلُّ اسم من أسمائه يدلُّ على الذات المُسمَّاة وعلى الصفة التي تضمَّنها الاسم.

الصنف الثَّاني: أن يذكر كل منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل، وتنبيه المستمع على النوع لا على سبيل الحدِّ المطابق للمحدود في عمومه وخصوصه، مثل سائلٍ أعجميٍّ سأل عن مُسمَّى لفظ «الخبز» فأُرِي رغيفًا، وقيل له: هذا، فالإشارة إلى نوع هذا لا إلى هذا الرغيف وَحْده...» اهـ. «مقدمة في أصول التفسير» (٣٣ ـ ٣٦) باختصار.

مَوضُوعُه

وأمَّا مَوضُوعُه: فهو كلامُ اللهِ المُنزَل على نبيِّه محمَّدٍ ﷺ[1]؛ لأنَّ موضُوعَ كلِّ عِلْم ما يُبحثُ فيه عن أَحوالِه العارِضَةِ له.

قال المُحقِّقُ ابنُ قاسِمٍ[2]: «والمراد بالبَحثِ عن الأعراض الذَّاتية:

ـ حَملُها على موضوع العِلْم؛ كقولِنا في مَوضُوع أُصُول الفِقْه: الكتابُ يُثبت الحُكْم.

ـ أو على أنواعِه؛ كقولنا فيه: الأمرُ يُفيدُ الوُجوب.

---

(١) قال ابن عاشور رحمه الله: «وموضوع التفسير: ألفاظ القرآن، في البحث عن معانيه، وما يستنبط منه» «التحرير والتنوير» (١/ ١٢)

(٢) هو العلَّامة الفهَّامة المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم الصباغ العبَّادي القاهري الشافعي، أخذ العلم عن الشيخ اللَّقَّاني، وشهاب الدين البرلّسي، المعروف بعَمِيْرة. برع في العربية والأصول والتفسير، وله تحريرات وتقريرات في غاية الجودة. له حاشية على «متن الورقات»، وحاشية على «شرح المحلِّي» على «جمع الجوامع» للسبكي، وحاشية على«المختصر في المعاني والبيان» وغيرها. توفِّي (٩٩٤هـ) على الصحيح، وهو عائد من الحجِّ، فدفن بالمدينة المنورة رحمه الله تعالى.

انظر في ترجمته: «شذرات الذهب» لابن العماد (١٠/ ٦٣٦)، و«الكواكب السائرة في أعيان المئة العاشرة» للغزي (٣/ ١١١).

- أو على أعراضه الذَّاتية؛ كقولنا: العامُّ يُتمسَّكُ به في حياةِ النبيِّ ﷺ.

- أو على أعراضه العَرَضيَّة؛ كقولنا: العامُّ الَمخصُوصُ حُجَّةٌ فيما بقي» انتهى[١].

ولا يخفى أنَّ القرآن الكريم ذو. . .[٢].

قال المُحقِّق الكازَرُوني[٣]: «فموضوعُ التَّفسير: إمَّا أنْ يكون المفهُوم الكُلِّي الصَّادِق على ما بين الدَّفَّتين، وهُو كلامُ اللهِ المُنزَل على نبيِّه. أو يكون موضُوعُه السُّور، أو الآيات.

وحينئذٍ لقائلٍ أنْ يقول: ليس المذكور أولًا وثانيًا مَوضُوعًا؛ لأنَّ البحث في التَّفسير ليس عن المفْهُوم الكُلِّي المذكور،

---

(١) هذا النقل لابن قاسم ذكره في كتابه: «الآيات البيِّنات على اندفاع أو فساد ما وقفتُ عليه مما أورده على «جمع الجوامع» و«شرحه» للمحلِّي من اعتراضات». وهي حاشية نفيسة على شرح الجلال المحلِّي، لكتاب السبكي «جمع الجوامع».

وانظر هذا القول في «الآيات البينات» في مناقشة موضوع أصول الفقه (١/ ٥٣) ط: القديمة، وقد حُقِّق في رسائل علمية ويُعدُّ للطبع الآن.

(٢) في الأصل كلمة رسمها «ذو جزا» ولعها: «أجزاء» ولم أَتبيَّنها، فالله أعلم.

(٣) هو: أبو الفضل، جلال الدين، محمد بن أسعد الدين الصديقي الدَّواني الكازروني. له حاشية مشهورة على: «أنوار التنزيل» للبيضاوي (ت٩٢٨هـ).

ترجم له السخاوي في «الضوء اللامع» (٧/ ١٣٣)، و«معجم المؤلفين» لكحالة» (٣/ ١٢٦)، و«الأعلام» للزركلي (٦/ ٣٢)

ولا عن المَجمُوع مِن حيثُ هو مَجموعٌ؛ فبقي الاحتِمالُ الثالثُ[1].

ولا يخفى بَعْدُ أنْ تكون كلُّ آيةٍ موضُوعًا، حتى تكون موضوعاته تُقدَّر بعدد الآيات.

ويُمكن أنْ يقال:

إنَّ المفهومَ الكُلِّيَّ موضُوعُ التَّفسيرِ، لكنْ البحثُ عن أفرادِه وهي الآيات باعتبار أنَّه يُستفاد منه أحوال المفْهُوم الكُلِّي؛ كما وقع في سائر العلوم مِن البحث عَن أنواعِ الموضُوع؛ فإنَّ «الكلمة» موضُوع «النَّحْو»، ويُبحثُ فيه عن أنواعِها، بل عن أنواع الاسم ـ كالفَاعِل، والمفعول، والمُبتدأ والخبر ـ.

ومِثلُ ذلك ما في «المواقف» مِن أنَّ موضوعَ الكلام هو مَفهُوم المعلُوم، والبحثُ عن أفرادِه وأنواعِه؛ فتأمَّل».

قال: «والأَوْلَى أنْ يُقال:

إنَّ موضُوعَه مجموعُ السُّوَر، ويُبحثُ فيه عن أحوال أجزائه باعتبار أنَّ البحثَ عنها يَؤُول إلى البحثِ عنه كما لا يَخفى على المُتفطِّن.

ونظيرُ ذلك كثيرٌ مِن العُلوم؛ فإنَّ موضُوع الطبِّ بدنُ الإنسان؛ مِن حيثُ يَصِحّ ويَمرَض، ويُبحث فيه عن أحوالِ الأدوية باعتبار أنَّ البحثَ عنها راجعٌ إلى البحثِ عنه؛ فإنَّ قولَهم في العسَل راجعٌ إلى البحث عن أنَّ بدن الإنسان يَسخُن بوصوله إلى جَوْفِه.

---

(١) أي: الآيات، ومثله ما عبَّر عنه ابن عاشور بقوله: «ألفاظ القرآن».

ومثل قول الأُصولي: «مَفهُوم اللَّقب لا يُعتبر»، فإنَّ هذا البحث في الظَّاهر ليس بحثًا عن أحوالِ موضُوعِه، لكنَّه يرجعُ إليه بنَوع تَصرُّفٍ».

قال: «ومَن أرادَ تَفصيلَ بحثِ الموضُوع، فعَليهِ بمُطالَعةِ الحواشي التي كَتبْناها على شَرْح «الَمواقِف». انتهى[1].

❑❑❑

(١) لم أقف على قوله الآن.

فائدتُه واستِمْدادُه والحاجةُ إليه

*** وأمَّا فائدتُه:**

فهي كما قالَ شيخُ الإسلام في حَواشي القاضي: «الاطِّلاع على عجائب كلام الله عَزَّ وجَلَّ وامتثالِ أَوامِرِه ونَواهيه»(١).

*** وأمَّا استمدادُه:**

فهو كما تَقدَّم عن الزَّركشيِّ؛ «مِن اللُّغة(٢)، والنَّحو، والصَّرْف، وعِلْم البيان، وأُصُول الفِقْه، والقِراءاتِ، ويَحتاج لمعرفة أسباب النُّزول، والنَّاسِخ والمنسوخ»، وغيرِ ذلك مِن باقي العُلوم المُتقدِّمة.

---

(١) انظر: «فتح الجليل ببيان خَفِيِّ أنوار التنزيل» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري رحمه الله. وتجد قوله في النسخة الخطية الأزهرية رقم (٣١٤/٥٥٦٢)، في (و٢/ب).

(٢) **الأجود أن يقال قبل هذا:** أنَّ استمداده من القرآن، والسُّنة، وتفسيرات الصحابة والتابعين، ثم إن احْتِيج لما ذكره المؤلف رحمه الله في فهم الآية يؤخذ بقدر البيان والفهم، وهي المعروفة بأحسن طرق التفسير، كما نصَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مقدمة في أصول التفسير» (٧٩)، وانظر: «فصول في أصول التفسير» للطيار (٣٦).

* **وأمَّا بيانُ الحاجةِ إليه:**

فهُو أنَّ القرآنَ نزلَ بلسانٍ عربيٍّ في زَمن أَفْصَح العرب، وكانوا يَعلمُون ظواهِرَه وأحكامَه، وأمَّا دقائق باطنه؛ فإنَّما كان يَظهرُ لهم بعد البَحثِ والنَّظر مع سُؤالهم النبيَّ ﷺ في الأكثر، كسُؤالهم لمَّا نزل قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمْ يَلْبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢]؛ فقالوا: وأيُّنا لم يَظْلِم نفسَه؟! ففسَّرهُ النبيُّ ﷺ: بـ«الشِّرْكِ»، واستدلَّ عليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣][١].

وكسُؤالِ عائشةَ عن الحسَاب اليَسير؛ فقالَ: «**ذَلكِ العَرْض**»[٢].

وكقِصَّة عَدِيٍّ بن حاتم، في الخيط الأَبيض والأَسودِ[٣].

وغير ذلك ممَّا سألوا عنه، ونَحنُ مُحتاجُون إلى ذلك وزيادةٍ عليه ممَّا لم يَحتاجُوا إليه مِن أحكام الظَّواهِر؛ لِقُصُورِنا عن مَدارِكِ أحكام اللُّغة بغير عِلْم؛ فنَحنُ أشدُّ النَّاسِ احتيَاجًا إلى عِلْم التَّفسير.

ومَعلُومٌ أنَّ تَفسيرَه: منه ما هو مِن قَبيل بَسْط الألفاظِ الوَجيزَة وكشْفِ مَعانيها، ومنه ما هُو مِن قَبيلِ تَرْجيح بعض الاحتِمَالاتِ على بعض»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٦٠)، ومسلم (١٢٤)(١٩٧) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) أخرجه البخاري (١٩١٦)، ومسلم (١٠٩٠)، وذلك أنه رضي الله عنه قال: لـمَّا نزلت: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ﴾ [البقرة: ١٨٧] عَمَدتُ إلى عقالٍ أسودَ وإلى عقالٍ أبيضَ فجعلتُهما تحتَ وِسَادتي، فجعلتُ أنظرُ في الليل فلا يَسْتبينَ لي، فغَدوتُ على رسول الله ﷺ فذكرتُ له ذلك، فقال: «**إنَّما ذلكَ سوادُ الليلِ وبياضُ النهارِ**».

(٤) إلى هنا انتهى كلام الزركشي من «البرهان» (١/ ١٠٥ ـ ١٠٨) بتصرف واختصار من المؤلِّف.

قال بعضُهم[1]: «عِلْمُ التَّفسير: عَسِرٌ يسير؛ أمَّا عُسْرُه؛ فظاهرٌ مِن وُجُوه: أظهرُها أنه كلامُ مُتكلِّمٍ لم يَصِل الناسُ إلى مُرادِه بالسَّماع منه، ولا إمكانَ للوصُول إليه[2]؛ بخِلافِ الأمثال والأشعار ونَحْوِها؛ فإنَّ الإنسان يَمْكُنُ[3] عِلْمُه منه، إذا تكلَّم بأنْ يَسمَع منه، أو ممَّن سَمِع منه.

وأمَّا القرآن فتَفسيرُه على وَجْهِ القَطْع لا يُعلَم إلَّا بأنْ يُسمَع مِن النبيِّ ﷺ، وذلك مُتعذِّرٌ إلَّا في آياتٍ قلائل[4]؛ فالعِلْم بالمرادِ يُستَنبط

---

(١) هو من قول الخُوَيِّي رحمه الله، كما صرَّح به في «البرهان» (١/ ١٠٨)، و«الإتقان» (٦/ ٢٢٦٨).

(٢) وهذا يردُّه بيان النبي ﷺ للقرآن قولًا وعملًا لأصحابه، وقد أمره ربُّه في غير ما آية بالبيان والتبليغ.

(٣) أي: مَكُنَ يَمْكُنُ، وقد مَكُنَ مَكانَةً فهو مَكِينٌ. انظر: «لسان العرب» لابن منظور (١٣/ ٤١٢) مادة: «مكن».

(٤) هذه إشارة لمسألة المقدار الذي فسَّره النبيُّ ﷺ من القرآن، وهي مسألة عَرَض لها كثيرٌ من أهل العلم؛ فمنهم من أقرَّ بالقليل كالمؤلِّف، ومنهم من ذكر أن التفسير للكل. انظر مثلًا: «مقدمة في أصول التفسير» لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٣١)، وكذا شروحها عند قوله: «**يجب أن يُعلَم أنَّ النبي ﷺ بيَّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظه**»، و«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي (٦/ ٢٤٥٣)، و«التفسير والمفسرون» للذهبي (١/ ٤٨)، و«التفسير أساسياته واتجاهاته» لأستاذنا فضل عباس رحمه الله (١٣٤)، ومقدمة «التفسير النبوي» للباتلي (١/ ٣٩)، وغيرهم كثير.

وقد منَّ الله على راقم هذه الأحرف فصنَّف جزءًا في بيان أنَّ النبي ﷺ فسَّر القرآن كلَّه عِلْميًّا وعَمليًّا على صحابته، وسُقْت الأدلة والآثار العلمية والعملية في ذلك، ورددتُ ما ذكروه من اعتراضات وشُبَه.

ومما يجب أن يُفْهَم ويُتنبَّه له: أن «تأويل القرآن تارة يُراد به تفسير معناه =

بأَماراتٍ ودَلائلَ، والحِكْمةُ فيه أنَّ الله تعالى أرادَ أنْ يتفكَّر عبادُه في كتابه؛ فلم يأمُرْ نبيَّه بالتَّنصِيص على المرادِ في جميع آياتِه»[1] انتهى.

❑❑❑

= بالقول، وتارة يراد به امتثال أوامره بالفعل» كما ذكره الحافظ ابن رجب رحمه الله في «فتح الباري» (٥/ ١٣٠). **ثم إنَّ الصحابة رضي الله عنهم كان تلقِّيهم له على أنحاءٍ شتى وفق حاجتهم: فتارة يكون التفسير لما يفهمونه؛ فيكون جاريًا مجرى التأكيد، وتارة يكون التفسير بإضافة علم جديد لمن لم يكن له سابق علم به، وهم بعد ذلك متفاوتون في الفَهْم، والحفظ، والعناية، والاتباع.**

ولذا فمِنَ الأدق أنْ يُقال: إنَّ ما وصلنا من تفسير النبي ﷺ قليل، لا أنَّ النبي ﷺ لم يُفسِّر إلَّا القليل، فهذه جرأة شديدة على رسول الله ﷺ، وقد أمره ربُّه بالبيان، فأنَّى لقائل مَهْما كان أن يقول: لم يُبيِّن إلا القليل؟! أو ما احتاجوا إليه، وحاجاتُهم شتَّى؟! أو ما استشكلوه، والناظر في تفسيراته لا يَرى فيها ما أذاعوه من الإشكال؟! وليس هنا موضع بسط هذه المسألة وتحريرها.

(١) «البرهان» (١/ ١٠٨)، و«الإتقان» (٦/ ٢٢٦٨).

وقال الزركشي عقبه: «وإنَّما هو عليه السَّلام صوَّب رأي جماعة من المُفسِّرين فصار ذلك دليلًا قاطعًا على جواز التفسير من غير سماعٍ من الله ورسوله».

شَرَفُه

* **وأمَّا بيانُ شَرَفِه:**

فإنَّه لا يخفى؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ وَمَن يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

وعنِ ابن عبَّاسٍ في قولِه تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَن يَشَاءُ﴾؛ قال: المَعرِفةُ بالقُرآنِ؛ نَاسِخِه ومَنسُوخِه، ومُحكَمِه ومُتَشابِهِه، ومُقدَّمِه ومُؤخَّرِه، وحَلالِه وحَرامِه، وأَمثالِه(١).

وعنِ ابن عبَّاس مَرفُوعًا: «الحكمةُ: القُرآنُ»(٢)، قال ابنُ عبَّاس: يعني: تَفسيرَهُ؛ فإنَّه قد قرأَهُ البرُّ والفَاجِرُ.

---

(١) أخرجه الطبري في «جامع البيان» (٥/ ٩) ط: هجر، وحكاه ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٧٠٠)، وانظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٣/ ٢٨٧) ط: هجر.
ويُفاد من هذا النص: المعرفة المبكرة لبعض أنواع علوم القرآن عند الصحابة.

(٢) أخرجه ابنُ مَرْدُويه، كما عزاه له ابن كثير في «تفسير القرآن العظيم» (١/ ٧٠٠)، والسيوطي في «الدر المنثور» (٣/ ٢٨٧ ط: هجر)، من طريق جُويْبر، عن الضحاك، عن ابن عباس مرفوعًا.
وهذا إسناد ضعيف جدًا؛ لعلَّتين: =

. . . .

= **أمَّا الأولى**: جُويْبر بن سعيد البلخي، **راويةٌ في التفسير**، لكنَّه ضعيف جدًا ومتروك في الحديث؛ قال ابن معين: ليس بشيء، وقال ابن المديني: أكثر جويبر على الضحاك، روى عنه أشياء مناكير. وقال النَّسائي والدَّارقُطني: متروك الحديث. انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٩١ ط: الرسالة). وهذا تضعيفٌ شديدٌ جدًا من ابن معين والنَّسائي مما عُلِم من عادتهما في هذا الإطلاق. انظر: «الرفع والتكميل» للكنوي (١٥٣)، وتعليق الشيخ أبي غدة رَحِمَهُ اللَّهُ.

والثانية: الضَّحَّاك بن مُزاحم البلخي، **مع جلالته في التفسير**، والتَّكلُّم فيه، إلَّا أنه لم يسمع من ابن عباس قولًا واحدًا، ولهذا قال ابن ميسرة: الضحاك لم يلق ابنَ عبّاس، إنما لقي سعيد بن جبير بالريِّ، فأخذ عنه التفسير.

وقال ابنُ عدي: الضحاك بن مزاحم إنَّما عُرِف بالتفسير، فأمَّا رواياته عن ابن عباس، وأبي هريرة، وجميع مَن رَوى عنه، ففي ذلك كلِّه نظر. انظر: «ميزان الاعتدال» (٢/ ٢٩٩).

ولأجل أنَّ الخبر حُكِمي مرفوعًا إلى النبيِّ ﷺ؛ كان من الواجب في التعامل مع هذا النوع من أسانيد التفسير إعمالُ منهج المحدِّثين في نقد روايات السنة النبويَّة صِحَّة أو ضَعفًا.

أمَّا ما يتعلَّق بما وراء ذلك أيضًا، فإنَّ من منهج المحدِّثين المفسرين السهولةَ واليسر في ذلك، إذِ التَّحقيق الذي ينبغي أن يُصار إليه أنَّ أسانيد تفسير الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، لا ينبغي أن تخضع لذات منهج المحدِّثين في نقدهم لروايات السنة النبوية؛ فمع كونهم أهل رواية فهم أيضًا أهل دراية، ولأنهم أصالةً هم أهل لسان ولغة، وتُؤخذ عنهم على أنها استنباطاتٌ وفُهومٌ للآيات، وهم أولى وأوثق من شعراء الجاهلية التي يُستشهد بأشعارهم في تفسير كلام الله!

لذا فالأسلم أنَّ لكلِّ فنٍّ أو علم مَعايير ومقاييس وضوابط لقبول هذه =

. . . .

= الأسانيد في فنِّه، ولكُلِّ عِلْم رجالٌ يُعرفُون به. وإذا أردتَ أنْ تُخضع جميع العلوم لمنهج مُوحَّد؛ خرجت بمغالطاتٍ كثيرة، وهدمت أصولًا كبيرة، وبتَّ في نفق طويل جدًا مُظلِم.

وتجد صِدْق هذا في أقوال المُحدِّثين السابقين، فحين ينقدون رجال الأسانيد، لا يمنعهم ذلك من ذِكْر جلالة منزلتهم في فنونهم وعلومهم، وهذا كثير جدًا، فالإمام حفص بن سليمان راوي عاصم بن أبي النَّجود، يقول عنه الإمامُ الذهبيُّ بعد أن ذكر قالات المحدِّثين فيه: «قلت: أمَّا في القراءةِ، فثقةٌ ثَبْتٌ ضابطٌ، بخلاف حاله في الحديث». «معرفة القراء الكبار» (١/ ٤٠).

وعن شيخه سليمان يقول الحافظ ابن حجر مُبيِّنًا منزلته كما في «تقريب التهذيب»: «صدوقٌ له أوهام، حُجَّة في القراءة».

ومن هذا الباب نجد قول الذهبي فيما حكاه عن يحيى القطان قال: «**تساهلوا في أخذ التفسير عن القوم، لا يوثِّقونهم في الحديث، ثم ذكر لَيْث بن أَبي سُلَيْم، وجُويْبر، والضَّحَّاك، ومحمد بن السَّائب، وقال: هؤلاء لا يُحمَد حديثهم، ويكتب التفسير عنهم**». (انظر: «ميزان الاعتدال» (١/ ٣٩١ ط: الرسالة).

وقال البيهقي بعد أن ساق قول القطان: «**وإنَّما تساهلوا في أخذ التفسير عنهم؛ لأنَّ ما فسَّرُوا به ألفاظه تَشهد لهم به لغاتُ العرب، وإنَّما عملُهم في ذلك الجمع والتقريب فقط**» «دلائل النبوة» (١/ ٣٧).

وإذا أمعنتَ النظر في تفاسير أهل الحديث وجدتَ هذا الأمر جليًّا عندهم في أنَّ أسانيد التفسير تضبط بمعايير ومقاييس غير مقاييس الروايات الحديثية، وتأمَّل جيدًا مقدمة ابن أبي حاتم لتفسيره، ووَازِن بينها وبين منهجه في علم الحديث، لا سيَّما في كتابه «الجرح والتعديل»، تجد بونًا شاسعًا في ذلك، وهذا مثالٌ عمليٌّ على أنَّ لكلِّ علم قواعده وضوابطه الخاصة به. =

وعن أبي الدَّرداء: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ﴾، أي: قِراءةَ القرآن والفِكْرةَ فيهِ[1].

وقال تعالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وعن عَمْرو ابن مُرَّة قال: ما مَرَرْتُ[2]

= ولمَّا تدارستُ هذه المسألة مع شيخنا شيخ الحديث العلَّامة المحدِّث شعيب الأرنؤوط في قراءتي عليه كتاب: «أسانيد التفسير» للشيخ عبد العزيز الطريفي، أملى عليَّ حفظه الله ومتَّعنا به في هذه المسألة رأيًا، فقال:

«ما يتعلق بأسانيد التفسير، التعامل معها من حيث القبول أو الردِّ، وفق التالي:

١ ـ **المرفوع منها**، يُعامل معاملة الحديث من خلال الصنعة الحديثية من حيث الرواية والدراية، كسائر الأحاديث النبوية.

٢ ـ **أقوال الصحابة والتابعين**، تعامل معاملة من شهد التنزيل، فهي موقوفة عليهم، خاصة في بعض الأبواب كأسباب النزول، والغيبيات = وما لا مجال فيه للرأي؛ لأخذه حُكْم المرفوع، مع ضميمة عدم التحديث بالإسرائيليات، إضافة إلى أنهم أهل لغة، والأخذ باللغة إلى عصر الاحتجاج وقبل دخول العُجْمة = إلى عام ١٣٢هـ، **وتُلْحق بها أيضًا مسائل الاعتقاد، فتُدْرس رواية ودراية لا سيما عند التضاد، والغرائب.**

٣ ـ عند اتفاقهم على تفسير لا نَعْدُوه، ونُخرِّج على أقوالهم جديدًا بما يُوافق الآية ولا يبطله، ويناسب ما استجدَّ، أمَّا في الاختلاف، فيُنظر أيها أقوى سندًا، وأصح لغة، وأوفق للقرآن. وحين تتعدَّد الرِّوايات المتضادَّة لمفسِّر، فهنا نُعمل بعض القواعد المرجِّحة في ذلك؛ مراعاةً لِمَا هو أشدّ انطباقًا في فَهْم الآية، وفق ضوابط وقواعد الدراسات القرآنية، ويكون انطلاقًا من قوله: «إلَّا فهمًا يُعْطِيه الله رجلًا في القرآن» البخاري (٣٠٤٧)، والله أعلم».

من إملاءاته أطال الله بعمره على خير وأحسن حال.

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ ٥٣٣).

(٢) في الأصل: «مرت». وانظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٩/ ٣٠٦٤).

بآيةٍ مِن كتاب اللهِ لا أعرفُها إلَّا أَحزنَتْني؛ لأني سَمِعتُ الله يقول: ﴿وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾[١].

وعَنِ الحسَنِ قال: ما أَنزلَ الله آيةً إلَّا وهو يحبُّ أنْ يُعلَمَ فيما نَزلتْ وما أُرِيدَ بها[٢].

وقد أجمعَ العلماءُ على أنَّ التَّفسيرَ مِن فُروض الكِفَايات[٣]، وأجلِّ العُلوم الشَّرعيةِ.

وقد حقَّق العلَّامة الأَصبهانيُّ بيانَ شَرفِه بوُجُوهٍ ثلاثة؛ فقال:

«اعْلَم أنَّ أشرفَ صِناعةٍ يَتعاطاها الإنسان؛ تَفسيرُ القرآن العَظيم.

بيانُ ذلك: أنَّ شَرفَ الصِّناعةِ: إمَّا بشَرف مَوضُوعِها، وإمَّا بشرف غَرضِها، وإمَّا بشدَّة الحاجةِ إليها.

فشَرَفُ الموضُوع، مثالُه: أنَّ الصِّياغةَ أشرفُ مِن الدِّباغة؛ لأنَّ مَوضُوعَ الصِّياغة الذَّهبُ والفِضَّة؛ وهُما أشرفُ مِن مَوضوع الدِّباغة، الذي هو جِلْد الميْتَة.

وشَرفُ الغَرَض، مثالُه: أنَّ صناعةَ الطِّبِّ أشرفُ مِن الكِنَاسةِ؛ لأنَّ إزالة المرَضِ عَن الإنسان أفضلُ مِن تنظيف الأماكِن الدَّنِسةِ.

وشِدَّةُ الحاجة إليه، مثالُه: الفِقْه، فإنَّ الحاجةَ إليه أشدُّ مِن الحاجة إلى الطبِّ؛ إذْ ما مِن وَاقعةٍ في الكون مِن أَحدٍ مِن الخَلْق إلَّا وهي مُفتقِرةٌ

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٩/ ٣٠٦٤).

(٢) أخرجه أبو عبيد في «فضائل القرآن» (١/ ٢٧٦) ط: المغرب، بنحوه.

(٣) فيه إشارةٌ لذِكر: حُكْم التفسير بإيجاز.

إلى الفِقْه؛ لأنَّ به انتِظَام صَلاح أَحوالِ الدُّنيا والدِّين، بخلاف الطبِّ؛ فإنَّه يَحتاجُ إليه بعضُ النَّاس في بَعضِ الأوقاتِ».

قال: «إذا عُرِفَ ذلك، فصِناعةُ التَّفسير قد حَازَتِ الشَّرَف مِن الجهاتِ الثلاث[1]:

أمَّا مِن جِهَة الموضُوع؛ فلأنَّ موضُوعَه كلامُ الله عَزَّ وجَلَّ الذي هو يَنْبوعُ كلِّ حِكْمةٍ، ومَعدِنُ كلِّ فَضيلةٍ؛ فيه نَبأُ مَا قبلَكُم، وخَبرُ ما بعدَكُم، وحُكْمُ ما بينكم؛ لا تَنقضِي عجائبُه ولا تُحصى غَرائبُه.

وأمَّا مِن جهة الغَرَض: فلأنَّ الغرَض منه هو الاعتصامُ بالعُرْوةِ الوُثْقى والوصُول إلى السَّعادةِ الحقيقيَّة التي لا تَفْني.

وأمَّا شِدَّة الحاجةِ إليه: فلأنَّ كلَّ حالٍ ـ دِينيٍّ أو دُنيوي، عاجلٍ أو آجلٍ ـ مُفتقِرٌ إلى العُلوم الشرعيَّةِ والمعارِف الدِّينيةِ، وهي مُتوقِّفةٌ على العِلْم بكتاب الله تعالى»[2].

فعُلِم ممَّا تَقرَّر أنَّ عِلْم التَّفسير أشرفُ العلوم بأَسْرِها، ويدلُّ على ذلك قولُ القاضي: «فإنَّ أَعظَم العُلوم شَرَفًا. . .».

لكن بحث فيه المُحقِّق الكازَرُوني بما صرَّح به في «الطَّوالِع»[3]

---

(١) في الأصل: «الثلاثة».

(٢) انظر: «مقدمة جامع التفاسير» للراغب الأصبهاني (٩١) بتصرف، وأصل النقل مع تقديم وتأخير من «الإتقان» للسيوطي (٦/ ٢٢٧٣).

(٣) «الطوالع» هو: «طوالع الأنظار من مطالع الأنظار» للقاضي البيضاوي، ويبحث في علم الكلام على مذهب المؤوِّلة، وله شروح، وقد شرح خطبته الجلال الدَّواني الكازروني، وتعرف بـ«الحاشية عليه»، ولم أقف على =

مِن أنَّ أَعظم العُلومِ وأَرفعَها ورَئيسَها وأَرْأسها: عِلْمُ الكلام[1].

قال: «وقد يُجابُ بأنَّ المراد مِن العُلوم هنا غَيرُ عِلْم الكلام؛ بقَرينةِ ما في «الطَّوالع»، قال: «لكنِ الاعتماد على مِثل هذه القَرينةِ بَعيدٌ جدًا، ويُمكنُ أنْ يُقال: إنَّ لكلٍّ منهما شرَفًا ومَزِيَّةً على الآخر مِن وَجْه:

أمَّا مَزِيَّةُ الكَلام؛ فلأنَّ إثباتَ مَوضُوعِ التَّفسير مَوقُوفٌ على الكلام؛ فإنَّه مُتوقِّفُ على وُجودِ آلةِ مُتكلِّمٍ مُرسَلٍ للرسُولِ ﷺ. وهذِه ثَبتت مِن عِلْم الكَلامِ.

= طبعها، إلا أنَّ لها نسخًا خطية بدار الكتب المصرية بعنوان: «شرح خطبة الطوالع» رقم ١٥٢/ مجاميع. ذكره محقق «الطوالع» ط: دار الجيل.

وانظر الإشارة إلى قوله بمعناه في: «طوالع الأنظار» (٥٢) تحقيق عباس سليمان.

وأما علم الكلام، فحسبك ما يقول فيه ابن الوزير ﵀: «ومِن عُيُوب علم الكَلام تعرُّضهم لما لا نفع في الخوض فيه مع عدم الأمان من المضرَّة فيه». «إيثار الحق على الخلق» (١/ ٥٩).

(١) غيرُ مُسلَّم هذا القول، وهو مدفوع؛ فلمَّا كان القرآنُ العزيز أشرفَ العُلوم، كان الفَهْم لِمَعانيه أَوْفى الفُهُوم؛ لأنَّ شرَف العِلْم بشَرف المَعلُوم. ولأجل هذا قال البيضاوي في طليعة «أنوار التنزيل» (١/ ٢٣): «أعظمُ العُلوم مِقْدارًا، وأرفعُها شَرفًا ومَنارًا: عِلْمُ التَّفسير؛ **الذي هو رَئيس العُلوم الدِّينيَّة ورَأسُها، ومَبنى قواعد الشَّرْع وأساسُها**، لا يَليق لتعاطيه والتَّصدي للتَّكلُّم فيه إلَّا مَن برَع في العُلوم الدِّينيَّة كلِّها، أُصولِها وفُروعِها، وفاق في الصِّناعات العربيَّة والفُنون الأدبيَّة بأنواعِها»، وأيُّ مِزْيَةٍ لعلم الكلام القائم على السفسطة وهياشات المناطقة الجدلية!! حتى يقارب علم التفسير، فضلًا أن يشرفه.

وأمَّا مَزيَّةُ التَّفسير؛ فلأنَّ كثيرًا مِن مَسائل الكلام ثَبتت بالآياتِ، كإعَادةِ الأَجسام[1]، ولا يَلْزمُ الدَّوْرُ؛ لاختِلافِ المَوقُوفِ، والمَوقُوفِ عليه.

لكنْ ظاهِرُ هذا مُخالِفٌ لِمَا في شَرْح «المَواقِفِ»؛ حيثُ قال: «إنَّ عِلْمَ الكلام أَشرفُ العلوم بحَسْبِ جَميع جهاتِ الشَّرفِ»[2]. فَلْيُتأمَّل.

* * *

هذا مَا تيسَّر لي جَمعُه في بيان معنى التَّفسيرِ لُغةً، وعُرْفًا، والنِّسبةِ بينَه وبينَ التَّأويل، وبيانِ مَوضُوعِه، وغَايتِه، واستِمْدَادِه، والحاجَةِ إليه، وشَرفِه، والحمدُ لله وحدَهُ وصلَّى الله على مَن لا نبيَّ بعده.

قاله العبدُ الفقيرُ الحقيرُ[3]:

محمَّد بن خليفة

ابن صَدْرالمُدرِّسين الشَّيخ سعد الدِّين

خادم العلم الشريف بالجامع الأزهر

عمَّره الله تعالى

آمين.

تمَّ

---

(١) يريد البعث بعد الموت.

(٢) انظر: «المواقف بشرحه وحاشيته» (١/ ٤) ط: القديمة.
وهذا من الجدالات العقلية عند أرباب الكلام.

(٣) **قال شيخنا شعيب الأرنؤوط حفظه الله**، ومتعنا بعلمه: هذا تواضعٌ ليس في محلِّه، ولا يستقيم مع تكريم الله لبني الإنسان، والأَوْلى بأهل العلم ترك مثل هذا الإسراف في الإطلاقات غير اللائقة. والله أعلم.

قيد القراءة والسماع في المسجد الحرام

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيِّدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه ومَن والاه.

وبعد:

فقد بلغ قراءة هذا الجزء المعنون: **«رسائل مفيدة في بيان موضوع علم التفسير وتعريفه واستمداده وغايته»** للعلَّامة الشوبري ﷺ، من تحقيق فضيلة الشيخ الدكتور **محمد بن يوسف الجوراني العسقلاني**. وذلك بقراءة الشيخ المحقِّق طارق آل عبد الحميد الدوسري في أكثره، وأواخره بقراءتي، ومتابعة وحضور المشايخ: عبد الله التوم، ومحمَّد بن ناصر العجمي، وعماد الجيزي، والعربي الدائز الفرياطي بآخرة، ويوسف الأوزبكي، وإبراهيم التوم، فصحَّ وثبت، والحمد لله.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم.

كتبه خادم العلم بالبحرين

نظام محمد صالح يعقوبي

بصحن المسجد الحرام

٢٢ رمضان ١٤٣٣هـ

المحتوى

النص المحقَّق

❑❑❑